شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن محمد بن محمود البابرتي

ت ٧٨٦ هـ

ضبطه وعلق عليه

عبد السلام بن عبد الهادي شنار

دار البيروتي

شرح العقيدة الطحاوية

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م

شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

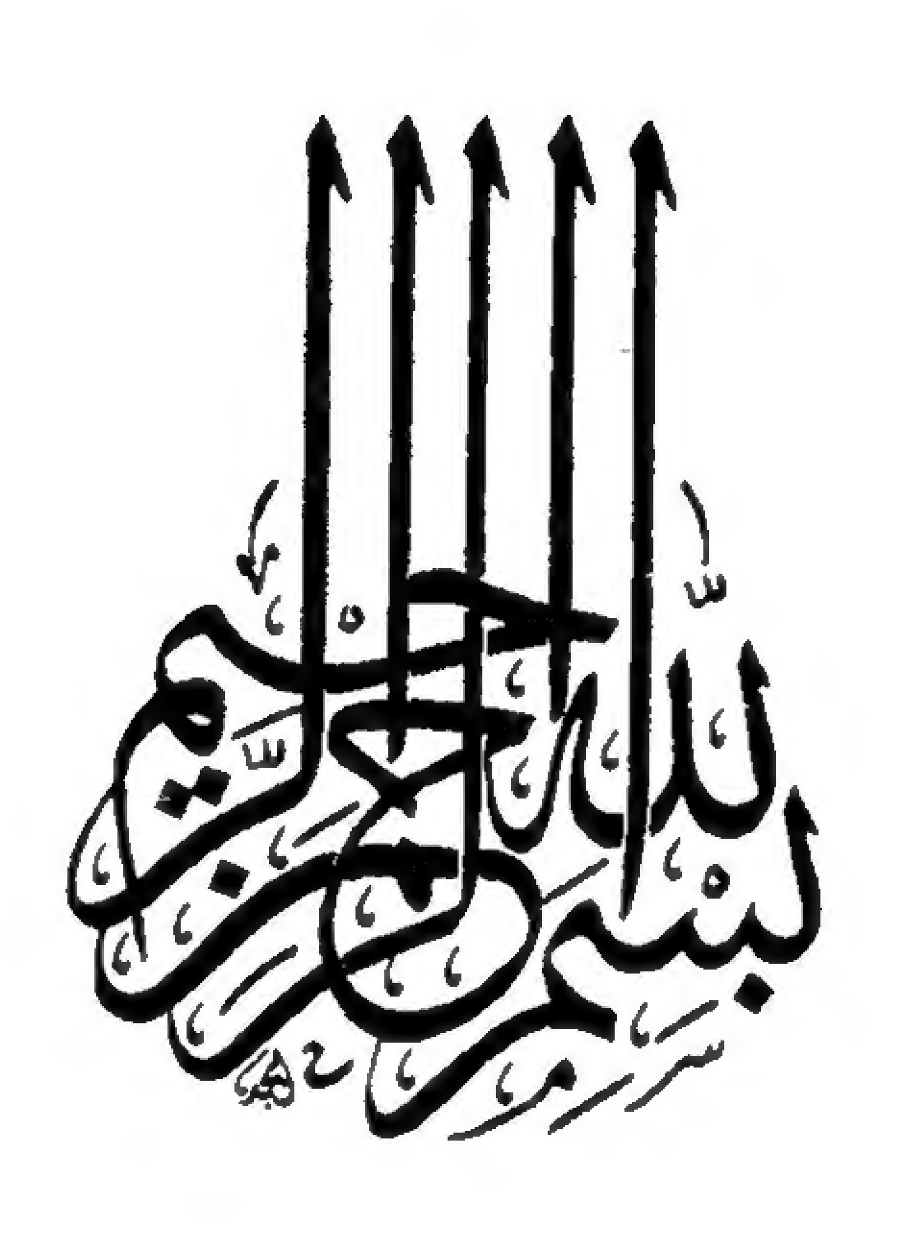
العلامة الشيخ محمد بن محمد بن محمود البابرتي

ت ٧٨٦ هـ

ضبطه وعلق عليه

عبد السلام بن عبد الهادي شنار

دار البيروتي


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعلق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه الطَّيبين الطّاهرين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فإنَّ متن «عقيدة أهل السنة والجماعة» المعروف بالعقيدة الطَّحاويَّة، المنسوب إلى الإمام أبي جعفر الطَّحاوي، وهو اللامام المتَّفقُ على إمامته وجلالة قدره، متنٌ متين في بابه؛ لذا تناوله النَّاس شرقاً وغرباً، دراسةً وتدريساً، واهتمَّ به العلماء قديماً وحديثاً، فوضعوا علي الشُّروح والحواشي، ممَّا بيَّنَ بوضوح أنَّ هذا المتن يعكس بجلاء عقيدة سلفنا الصَّالح.

هذا وقد شرَّفني الله عزَّ وجلَّ بخدمة الشَّرح الذي كتبه العلامة عبد الغني الغنيمي الميداني رحمه الله على هذا المتن المبارك، وقمت بتوفيق من الله بوضع بعض الحواشي والتعليقات عليه، ثمَّ بطباعته وإخراجه، ولله المنَّة في ذلك.

واليوم وبعد أن أقرأت ـ ولمرّات عديدة ـ شرح العقيدة الطَّحاويّة للشَّيخ البابرتي رحمه الله، وكان يظهر لي في كلِّ مرَّة أنَّ الكتاب يحتاج إلى إخراج جديد مضافاً إليه بعض الإيضاحات والتَّفصيلات التي وجدت الطُّلاب يحتاجون إليها، عزمتُ ـ والرَّجاءُ من الله التَّوفيق والقَبول ـ أن أُخرج الكتاب موشَّحاً بشيء ممَّا فتح الله عليَّ به من التَّعليقات والحواشي؛ ليعمَّ بها النَّفع بإذن الله تعالى.

ومما ينبغي بيانه أنَّ جميع ما يجده القارئ من عناوين ليست من أصل الكتاب، وإنما هي إضافات ليسهل على الطالب والباحث الرُّجوع إلى مسائل الكتاب.

وفي الختام أتوجَّه إلى الله تعالى متوسّلاً بحبيبه ورسوله وسيدي وملاذي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يطهِّر بواطننا من كلِّ وصف يحجبنا

عن مشاهدته، وأن يحفظنا منه مظاهر الشِّرك ظاهراً وباطناً في الحياة وعند الممات، ويجعل آخر كلامنا «لا إله إلا الله» إنَّه خير مسؤول وخير مجيب.

والحمد الله رب العالمين

أبو الخير
عبد السلام عبد الهادي شنار
٢٩ محرم ١٤٣٠هـ
٢٥/١/٢٠٠٩م

ترجمة الإمام الطحاوي

اسمه ونسبته:

الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدِّث الدِّيار المصرِّية وفقيهُها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سَلَمة بن عبد الملك، الأزديُّ الحَجْريُّ المصريُّ الطَّحاويُّ الحنفيُّ.

«والأزدي» نسبة إلى الأزد ـ بفتح الهمزة وسكون الزاي المعجمة وبالدال المهملة ـ قبيلة مشهورة من قبائل اليمن «الحَجْري» نسبة إلى الحجر ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وفي آخرها راء ـ والنسبة إليها نسبة إلى ثلاث قبائل، اسم كلٍّ واحدة «حَجْر»، إحداها حَجْر حِمْيَر، والأخرى حَجْر رعين، والثالثة حَجْر الأزد، كذا قال صاحب الأنساب، وقال ابن الأثير في اللُّباب: حَجْر رعين هو حَجْر حِمْيَر. وعليه فهناك حجران فقط، حَجْر رعين وحَجْر الأزد لا غير، والطَّحاويُّ من حَجْر الأزد.

«الطحاوي» نسبة إلى طحا ـ بفتح الطاء والحاء المهملتين وبعدهما ألف ـ وهي قرية من صعيد مصر.

ولادته:

قال صاحب وفيات الأعيان: ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وقال أبو سعيد السمعاني: ولد سنة تسع وعشرين ومائتين وهوالصَّحيح، وزاد غيره فقال: ليلة الأحد لعشر خلون من ربيع الأول.

مذهبه الفقهي:

قال أبو إسحاق في طبقات الفقهاء: كان شافعيّاً يقرأ على إبراهيم المزني، فقال له يوماً: والله لا جاء منك شيء. فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى ابن أبي عمران، فلمَّا صنَّف مختصره قال: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيّاً لكفَّر عن يمينه.

قال أبو سليمان بن زَبْر الدمشقي الحافظ الثقة: قال لي الطحاويُّ: أوَّلُ من كتب عنه الحديث المزنيُّ، وأخذت بقول الشافعيِّ، فلمَّا كان بعد سنين قدم أحمد بن أبي عمران قاضياً على مصر فصحبته وأخذت بقوله.

ذكر أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد: أنَّ محمد بن أحمد الشُّروطي قال: قلت للطَّحاويِّ: لم خالفتَ خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ فقال: لأنِّي كنت أرى خالي يُديم النَّظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه.

شيوخه وتلامذته:

برز في علم الحديث فسمع من: عبد الغني بن رفاعة، وهارون بن سعيد الأيلي، ويونس بن عبد الأعلى، ويحر بن نصر الخولاني، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعيسى بن مَثرود، وإبراهيم بن منقذ، والرَّبيع بن سليمان المرادي، وخاله أبي إبراهيم، وبكَّار بن قتيبة، ومقدام بن داود الرُّعيني وغيرهم.

حدَّث عنه: يوسف بن القاسم الميانجي، وأبو القاسم الطبراني، ومحمد بن بكر بن مطروح، وأحمد بن القاسم الخشاب، وأبو بكر بن المقرئ، وأحمد بن عبد الوارث الزجاج، وعبد العزيز بن محمد الجوهري وخلقٌ سواهم من الدَّماشقة والمصريين والرَّحالين في الحديث.

وبرز في الفقه: فتفقه على القاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي.

وفي سنة ثمان وستين ومائتين ارتحل إلى الشام، فلقي القاضي أبا خازم عبد الحميد بن عبد العزيز، فأخذ عنه الفقه.

مكانته العلمية:

قال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يُخلِّف مثلَه.

قال أبو إسحاق في طبقات الفقهاء: أبو جعفر انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة بمصر. قال الذهبي في السِّير: من نظر في تواليف هذا الإمام علم محلَّه من العلم وسعة معارفه.

ذكره القضاعي في كتاب الخطط فقال: كان قد أدرك المزنيَّ وعامَّة طبقته، وبَرَعَ في علم الشُّروط.

وبالجملة كان الطَّحاويُّ إمام عصره بلا منازع في الفقه والحديث واختلاف العلماء واللغة والنحو.

مؤلفاته:

كتب رحمه الله الكتب المفيدة، وصنف المصنفات النافعة في الفقه والحديث وغيرها من العلوم، من مصنفاته:

- أحكام القرآن.
- اختلاف العلماء.
- معاني الآثار.
- بيان مشكل الآثار.
- كتاب الشروط الكبير، والشروط الصغير، والشروط الأوسط.
- كتاب في التاريخ
- شرح الجامع الصغير.
- النوادر الفقهية.
- مناقب أبي حنيفة.
- عقيدة أهل السنة والجماعة وهو المتن الذي بين أيدينا شرحُه.

وفاته:

توفي رحمه الله سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ليلة الخميس مستهلَّ ذي القعدة، بمصر، ودفن بالقرافة، وقبره مشهور بها.[1]

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٧١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٨)، النجوم الزاهرة (٣/ ٢٧٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، شذرات الذهب (٢/ ٢٨٨) وغيرها.

ترجمة الشيخ البابرتي

اسم ونسبته:

محمد بن محمود بن أحمد الروي البابرتي، أكمل الدِّين بن شمس الدين بن جمال الدين الحنفي وقيل: اسمه «محمد بن محمد بن محمود».

«البابرتي» نسبة إلى بابرت قرية من أعمال دجيل ببغداد.

ولادته ونشأته:

ولد سنة بضع عشرة وسبعمائة.

اشتغل بالعلم ورحل إلى حلب، فأنزله القاضي ناصر الدِّين بن العديم بالمدرسة السادجية، فأقام بها مدّة.

ثم قدم القاهرة بعد سنة أربعين، فأخذ عن الشيخ شمس الدين الأصبهاني، وأبي حيان. وسمع من ابن عبد الهادي والدلاصي وغيرهما.

وصحب شيخون واختص به، وقرَّره شيخاً بالخانقاه التي أنشأها، وفوَّض إليه أمورها، فباشرها أحسن مباشرة.

عظم قدره عند شيخون جداً، ثم عند من بعده إلى أن زادت عظمته عند الظاهر برقوق، بحيث كان يجيء إلى شبَّاك الشيخونيَّة فيكلِّمه وهو راكب، وينتظره حتى يخرج فيركب معه.

صفته:

كان قوي النفس، عظيم الهمة، مهاباً عفيفاً، فاضلاً، صاحب فنون، وافر العقل. كانت رسالته لا ترد مع حسن البشر والقيام مع من يقصده، والإنصاف والتواضع والتلطف في المعاشرة. متنزهاً عن الدخول في المناصب الكبار، حتى إنَّه عرض عليه القضاء مراراً فامتنع.

وكان أصحاب المناصب على بابه قائمين، بأوامره مسرعين إلى قضاء حوائجه ومآربه.

علمه ومصنفاته.

كان عاملاً بالفقه والعربية والأصول والتفسير. وقد صنف فأجاد، فكان من مصنفاته:

- النقود والردود شرحاً لمختصر ابن الحاجب.
- شرح مشارق الأنوار.
- شرح أصول البزدوي، المسمّى بـ «التقرير».
- شرح الهداية، المسمى بـ «العناية».
- شرح المنار في أصول الفقه، المسمى بـ «الأنوار».
- له تفسير حسن.
- شرح العقيدة الطحاوية، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- شرح ألفية ابن معطي.
- شرح التلخيص في المعاني والبيان.

وفاته:

توفي رحمه الله في مصر وقد جاوز السبعين سنة (٧٨٦)هـ، ليلة الجمعة تاسع عشر شهر رمضان. وحضر السُّلطان ومن دونه جنازته، وأراد السُّلطان حمل نعشه فمنعه الأمراء.

ودفن بالخانقاه المذكورة سابقاً[١].

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة (١/ ٢٣٩)، الدرر الكامنة (٤/ ٢٥٠) أنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ١١٢)، شذرات الذهب (٦/ ٢٩٣) وغيرها.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواجِبِ وجودُه وبقاؤه، الواسع جودُه وعطاؤه، القديم بِرُّه وإحسانه، العميم طَوْلُه، المنزَّهِ في ذاته عن كلِّ شبيه ومثال، المتعالي في صفاته عن التَّغيُّر والزَّوال، والصَّلاةُ على رسوله الذي أرسله بالحقِّ داعياً، وللخلق هادياً، محمَّد صلَّى الله عليه وعلى آل وصحبه أئمَّة الهدى، ومصابيح الدُّجى.

وبعد، فإنَّ أجلَّ العلوم وأعلاها، وأوجبَها على العاقل تحصيلاً وأولاها، علمُ أصول الدِّين، الذي يشتمل على معرفة الله تعالى التي هي أصل كلِّ علم، ومنشأ كلِّ سعادة، لأجلها خُلق الثَّقلان على ما فسَّر قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ليعرفوني ابنُ عباس ترجمان القرآن. وقد سمَّاه النَّبيُّ ﷺ رأس العلم حين سأله أعرابيٌّ وقال له: علِّمني غرائب العلم يا رسول الله. فقال ﷺ: «ماذا عملت برأس العلم؟» فقال الأعرابيُّ: ومارأس العلم؟ قال عليه الصَّلاة والسَّلام: «معرفة الله»(١)، وذلك لأنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، والله تعالى لمَّا كان أجلَّ وأعظم من كلِّ موجود كان العلم به أجلَّ العلوم وأهمَّها تحصيلاً، وأحقَّها تعظيماً وتبجيلاً، لا مطمع في النَّجاة إلاَّ بحصوله، ولا فوز بالدَّرجات إلاَّ في وصوله.

وقد تفرَّقت الفِرق فيه، لكن الفرقةُ النَّاجيةُ منها التي أشار النَّبيُّ ﷺ إليها بقوله: «والذي نفس محمَّد بيده، لَتَفْتَرِقنَّ أمَّتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدةٌ في الجنَّة

---

(١) الحديث أخرجه وكيع في الزهد (١٤)، وأبو نعيم في الحلية (١: ٢٤) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٢٢٢) عن خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن المسور. وعبد الله بن المسور قال عنه أحمد وغيره: أحاديثه موضوعة. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال الذهبي في الميزان: ليس بثقة. وخالد بن أبي كريمة صدوق يخطئ ويرسل كثيراً.

قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، الحديث رواه ابن السني وأبو نعيم في كتاب الرياضة لهما، وابن عبد البر من حديث عبد الله بن المسور مرسلاً، وهو ضعيف جداً.

واثنتان وسبعون في النَّار» قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: «السُّنَّة والجماعة». قيل: وما السُّنَّة والجماعة؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[1]. فينبغي للعاقل أن يلازم طريق أهل السُّنَّة والجماعة، ويجانب طريق أهل الأهواء والبدعة، فإنَّ أولى الطَّريقة التي كان عليها الصَّحابة والتَّابعون ومضى عليها الأسلاف الصَّالحون، وقد تصدَّى لبيان مذهبهم كثيرٌ من أئمَّة الإسلام وفرسان علم الكلام، فمنهم من أسهب وأطنب، ومنهم من توسَّط، ومنهم من انتخب.

ومن المختصرات التي أنارت في حُسنه مطالعُه، وحوت سحر البيان جوامعُه وبدائعُه، ما صنَّفه البحر الزَّاخر الفاخر، أبو جعفر الطَّحاوي رحمه الله، فرغب النَّاس في قراءته وحفظه، لكثرة فوائده وعذوبة لفظه، فشرحته شرحاً مختصراً يُبيِّنُ أسراره، ويوضِّح مشكلاته، ويكشف أستاره، معتمداً على الله مُفيض الخير والجود، واهبِ وجودِ كلِّ موجود.

ولمَّا جاء في غاية الحسن والنَّضارة، ونهاية اللُّطف والإشارة، كنت متفكِّراً مدَّةً من الزَّمان، وبرهةً مِن الأوان، فيمن أجعله باسمه، ليبقى طول الدَّهر برسمه، ففرَّغت قلبي من مظانِّ الرَّيب، ووجَّهته تلقاء مدين الغيب، فوقع من عالم القدس في سرِّي، أخفى من دُرِّيٍّ، أن أتحف به مجلس مَنْ طلع من برج السَّعادة بدراً يتلألأُ نوراً، ويملأ القلب بهجة وسروراً، وأضحى غُرَّة الجنان نزهةً وضياءً، وغِبطة السَّماء رفعةً وسناءً، وظهرت عليه آثارُ البركة، وقارنه السَّعدُ والتَّوفيقُ في الحركة، ولاحت عليه لوائحُ السَّعادة، وفاحت منه روائحُ السِّيادة، وهوالأمير المعظَّم، الكبيرُ الأجلُّ الأعظمُ، مَفخَرُ الأمراء في العالمين، كهفُ الفقراء والمساكين، فريدُ العصر وزينة المصر، وليُّ الأيادي والنِّعم، صاحب السَّيف والقلم، الجامع بين الفضيلتين العلميَّة والعمليَّة، الحاوي للسَّعادتين الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، المشرِق من جبينه نورُ الهدى، المرتفعُ بيمينه أعلامُ التُّقى، المُخجِلُ البحرَ الخِضمَّ بفضله، والغاديات

(١) الحديث أخرجه بلفظ قريب منه الترمذي في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة (٢٦٤١).

ببرِّه وسخائه، الأميرُ الجليلُ سيف الدِّين شيخُ الملك النَّاصري صرغتمش[1] الملكي الصَّالحي، أدام الله عزَّه، ووفَّر من الخيرات كنزه، وحفظ من الغير مهجته، وأدام سروره وبهجته، فإنَّه متعيِّن في هذا العصر لتربية العلماء، معتنٍ بالإحسان على الفضلاء، والحمد لله الذي جعل ألسنة النَّاس بنشر ثنائه منطلقة، ورقاب العلماء بأعباء عطائه متطوِّقة، فمن كان مشتملاً على هذه الصِّفات والمناقب، اشتمال السَّماء على النُّجوم والكواكب، فجديرٌ أن تُشرَّف ديباجةُ الكتاب بألقابه، وينتمي إلى جنابه، حتَّى يبقى اسمُه الشَّريف في الكتب والدَّفاتر بين الأنام، على تعاقب اللَّيالي والأيَّام، ومرِّ الدُّهور والأعوام. ورأيت كلاًّ تنزع به همَّتُه إلى القرب بخدمته، بتحفةٍ تجود بها ذاتُ يده، وكانت حالي تقعدني عن إهداء تحفة تُشاكل خزانتَه الكريمة، أو تُشبه ما فيها من النَّفائس اليتيمة[2]، تذكَّرت قول المتنبِّي[3]:

لا خيل عندك تُهديها ولا مال فليُسعِدِ النُّطقُ إن لم يُسعِد الحالُ

ولمَّا رأيت العلمَ أفضل مرغوب فيه عنده، وأجلَّ ما يُتحف به لديه، آثرت أن أهديه الشَّرح المذكور، على النَّمط المسطور، والمرجو من كمال عاطفته التَّلقِّي بحسن القَبول، فإنَّ ذلك غاية المأمول، وإن فسح في الأجل، وسَعِدتُ ببلوغ الأمل، جمعتُ له كتاباً في الفقه شاملاً لخلاصة ما في المطوَّلات، بالعبارات الواضحات، ومن الله التَّوفيق وبه هدايةُ الطَّريق.

---

(١) هو الأمير سيف الدين صرغتمش بن عبد الله النَّاصري، أصله من مماليك النَّاصر محمد بن قلاوون، ترقَّى حتى صار من أكابر الأمراء ومدبري الدِّيار المصرية مع الأمير شيخون، وبعد مقتل شيخون زاد نفوذه حتَّى استبد بأمور الدولة، فخشي منه الملك الناصر حسن فسجنه، واستمر في سجنه حتى مات سنة (٧٥٩)هـ، كان فاضلاً، مشاركاً في الفنون، يذاكر بالفقه والعربية يحب العلماء ويكثر من الجلوس معهم، له برٌّ وصلاة، إلا أنَّه كان فيه ظلم وفسق مع جبروت. اهـ البدور الزاهر.

(٢) أي: لا نظير لها، وكلُّ شيء مفرد يَعزُّ نظيره فهو يتيم، يقال: دُرَّة يتيمة.

(٣) أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطَّيب المتنبِّي، الشَّاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي. ادعى النُّبوَّة في بادية السماوة بين الكوفة والشام وتبعه كثيرون، فخرج إليه لؤلؤ أمير حمص فأسره وسجنه، فتاب ورجع عن دعواه قتل سنة (٣٥٤)هـ، له ديوان شعر مطبوع وعليه شروح متعددة. اهـ الأعلام (١/ ١١٥).

ولنرجع إلى الشَّرح، قال الطَّحاوي رحمه الله تعالى:

قوله: (**هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ على مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّة: أبي حَنيفةَ النُّعْمَانِ بن ثَابِتٍ[1]، وأبي يُوسُفَ يَعْقوبَ بن إبراهيمَ الأنصاريِّ[2]، وأبي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانيِّ[3]، وما يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ ويَدِينُونَ به ربَّ العالمين**).

أشار بقوله: (**هذا**) إلى مُشار إليه ذهنيّ إذا كان تصنيفُ الخُطبة قبل تصنيف بقيَّة الكتاب، كما قال في المنظومة[4]:

هــذا كـتــابٌ فــي الــخِــلافــيَّــاتِ....

وإن كان بعده يكون إشارة إلى الموجود الخارجي.

«والعقيدة» فعيلة، بمعنى مفعول، أي: المعقودةُ التي عُقد عليها القلب وعزم بالقصد البليغ، يقال: «اعتقد فلان كذا» إذا ارتبط عليه القلبُ وعزم عزيمة محكمة.

وإنَّما سُمِّي علم أصول الدِّين «عقيدة»، لتعلُّقه بعَقْد القلب دون العمل

(١) أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، الإمام الأعظم، الفقيه المجتهد، أحد الأئمَّة الأربعة عند أهل السُّنَّة، كان رحمه الله قويَّ الحجَّة من أحسن الناس منطقاً، جواداً، حسن المنطق والصُّورة، توفي سنة (١٥٠)هـ، مسجوناً، له «الفقه الأكبر» في العقيدة. اهـ سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠)، تهذيب التهذيب رقم (٨٢٩٦).

(٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاريُّ الكوفيُّ البغداديُّ، أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأوَّل من نشر مذهبه. ولي القضاء أيام المهدي والهادي والرَّشيد، وأوَّل من لُقِّب بقاضي القضاة، توفي سنة (١٨٢)هـ ، له كتاب الخراج وهو من أشهر مصنفاته.١هـ الأعلام (٨/ ١٩٣).

(٣) محمد بن الحسن أبو عبد الله الشَّيباني، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. ولاَّه الرَّشيد القضاء على الرَّقة، توفي سنة (١٨٩)هـ، من تصانيفه: المبسوط في فروع الحنفية ١هـ الأعلام (٦/ ٨٠).

(٤) المنظومة في الخلاف تأليف الإمام أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسقي ت(٥٣٧)هـ رتبها على عشرة أبواب ذكر فيها خلاف الإمام من أصحابه، وكذلك الشافعي ومالك. اهـ كشف الظنون (٢/ ١٨٦٧).

بالجوارح، فكان المقصودُ منه نفسَ العلم، بخلاف علم الفروع، فإنَّ المقصود منه العملُ بالجوارح، كالصَّلاة ونحوها.

و«أهلُ» الشَّيء مُلازمُه، و«السُّنَّة» في اللُّغة: الطَّريقة، وفي الشَّرع: اسمٌ للطَّريق المسلوك في الدِّين.

وقد تقع على سُنَّة النَّبيِّ ﷺ وغيره من الصَّحابة، لقوله ﷺ: «عليكم بسنَّتي وسنَّةِ الخلفاء الرَّاشدين من بعدي»[1]، ولكن المراد بها هاهنا الطَّريقة التي كان عليها النَّبيُّ ﷺ وأُمِرَ بالدُّعاء إليها بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ [يوسف: ١٠٨].

والمراد «بالجماعة» الصَّحابة والتَّابعون لهم بإحسان. وإليه الإشارة بقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «وهو الطَّريق الذي أنا عليه وأصحابي». وإنَّما سمِّيَت هذه الطَّريقة طريقة أهل السُّنَّة والجماعة، لأنَّها مخالِفَة لطريق أهل الهوى والبدعة[2].

و«المذهب»: هو موضع الذَّهاب، وهو الطَّريق الذي يُسلك فيه.

وفي العرف صار عبارة عمَّا تقرَّر عليه رأيُ كلِّ مجتهد، يقال: «مذهب أبي حنيفة رحمه الله» لما تقرَّر عليه اعتقادُه من الأحكام، فكأنَّما يذهب إلى ذلك النَّمط ويتَّبعه من يقلِّده.

و«الفقهاء»: جمع فقيه من فَقُه بالضَّمِّ، إذا صار الفِقهُ سجيَّةً له، لا من فَقِه بالكسر فإنَّه يأتي لغير السَّجايا، قال الشَّاعر:

ولَرُبَّما بَخِلَ الجوادُ وما بهِ ... بُخلٌ ولكنْ ذاك نَحْسُ الطَّالِبِ

والفقهُ في اللُّغة: الفهمُ الدَّقيق الذي يتوقَّف على القرينة، فإنَّه لا يقال: فقهت بأنَّ السَّماء فوق الأرض.

---

(١) هو قطعة من حديث أخرجه الترمذي في العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦) والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤) (٣٢٩)، وابن ماجة في المقدمة (٤٣) عن العرباض بن سارية.

(٢) ولم تنسب إلى الكتاب مع أنَّ النِّسبة إليه أجلُّ، لأنَّ أهل الكتاب عَلَم على اليهود والنصارى.

وفي الاصطلاح: «الفقه: العلم بالأحكام الشَّرعيَّة بأدلَّتها»، وقال فخر الإسلام[1]: «والعمل بها»، حتَّى لا يصير نفسُ العلم مقصوداً.

وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «الفقهُ معرفة النَّفس ما لها وما عليها»، أي: ما يُنتفع به من الثَّواب بإتيان الطَّاعات، وما يُتضرَّر به من العقاب بإتيان المحارم والمحظورات.

وإنَّما سمَّى أبا حنيفة وصاحبيه بفقهاء المِلَّة، وهي: الدِّين الحنيف[2] الذي بُعِثَ النَّبيُّ ﷺ به، لأنَّهم أرفع العلماء شأناً، وأقواهم حجَّةً وبرهاناً، السَّابقون في تمهيد الأصول والفروع، الجامعون بين الرَّأي الصَّحيح والمرويِّ المسموع، وباعتبار أنَّ الفقيه هو العالم بأحكام الشَّرع بدلائلها والعامِلُ بها، وهم جمعوا بينهما:

ـ **أمَّا العلم**: فقد ظهرت آثاره في الشَّرق والغرب، قال وكيع[3]: فُتح لأبي حنيفة في الفقه والكلام ما لم يُفتح لغيره. قال الحسين[4]: سمعتُ النَّضر بن شُميل[5] يقول: كان النَّاس نياماً عن الفقه حتَّى أيقظهم أبو حنيفة رحمه الله بما فتقه وبيَّنه ولخَّصه. وصحَّ عن الشَّافعيِّ[6] رحمه الله أنَّه قال: كلُّ النَّاس عيالٌ على

---

(١) علي بن محمد البزدوي، أبو الحسن فخر الإسلام، فقيه أصولي محدِّث مفسِّر، توفِّي سنة (٤٨٢)، من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للإمام محمد. ا هـ معجم المؤلفين (٧/ ١٩٢).

(٢) أي: المائل عن الباطل إلى الحق.

(٣) وكيع بن الجرَّاح أبو سفيان، حافظ للحديث، ثبت، كان محدِّث العراق في عصره. أراده الرَّشيد على قضاء الكوفة فامتنع وَرَعاً، توفي راجعاً من الحج سنة (١٩٧)هـ، انظر الأعلام (٨/ ١١٧).

(٤) الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت، أبو عمَّار المروزي، ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة (٢٤٤) منصرفاً من الحج ا هـ تهذيب التهذيب (١/ ٥٢١) (١٥٥٣). تنبيه: وقع في بعض النسخ «الحسن» فتوهم البعض بأنه الحسن البصري، وهذا لا يصح لأن الحسن توفي سنة (١١٠)، والنضر توفي سنة (٢٠٣) فلا يتصور رواية الحسن البصري عن النضر، والله أعلم.

(٥) النَّضر بن شميل بن خَرَشة أبو الحسن. أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة. توفي سنة(٢٣)هـ من مصنفاته: «الصفات» بين فيه صفات نسان والبيوت والجبال وغير ذلك. اهـ الأعلام (٨/ ٣٣).

(٦) محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة المجتهدين، كان ذكياً مفرطاً. توفي سنة (١٥٠)هـ انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥)، تذكرة الحفاظ (٣٥٤).

أبي حنيفة في الفقه. قال أحمد بن صباح: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: قلت لمالك بن أنس: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيتُ رجلاً لو كلَّمك في هذه السَّارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجَّته.

ـ **وأمَّا العمل**: فقال علي بن زيد: رأيت أبا حنيفة رضي الله عنه ختم القرآن في شهر رمضان ستِّين ختمة، ختمة باللَّيل وختمة بالنَّهار. وقال حفص بن غياث: صلَّى أبو حنيفة صلاةَ الفجر بوضوء العشاء الآخرة أربعين سنة. ومناقبه في العلم والعمل مشهورة لا تُحصى.

فلمَّا تحقَّق عند أبي جعفر الطَّحاويِّ، الذي هو إمام المحدِّثين، أنَّهم جمعوا بين العلم والعمل، وأنَّ مذهبهم عمدة أهل السُّنَّة والجماعة، سمَّاهم فقهاء المِلَّة واختاره لنفسه، وذلك لأنَّ أبا حنيفة ولد في عصر الصَّحابة، وروى عن بعضهم، وتفقَّه في زمن التَّابعين وناظر بعضهم فكان منهم، وقد رضي الله عنهم ورَضُوا عنه على ما نطق به الكتاب العزيز، وشهد النَّبيُّ بِخيريَّتهم حيث قال ﷺ: «خيرُ القرونِ الذي أنا فيه، ثمَّ الذين يَلَوْنَهم» الحديث[1].

وقوله: **(وما يعتقدونه من أصول الدِّين)**، معنى الاعتقاد قد مضى. و«أصول الدِّين» مركَّبٌ إضافيٌّ جُعِلَ علماً لعلمٍ مخصوص[2]، فقيل في تعريفه من حيث كونُه

---

(١) الحديث لم أعثر عليه بهذا اللَّفظ، ولكن أصل الحديث أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النَّبيِّ (٣٤٥١) عن عبد الله أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «خيرُ الناس قرني، ثمَّ الذين يَلُونهم، ثمَّ الذين يَلُونهم، ثمَّ يجيء قوم تَسبق شهادة أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه».

(٢) ممَّا يجدر التَّنبيه إليه هنا أنَّ الأحكام الشرَّعيَّة:

ـ منها ما يتعلَّق بكيفيَّة العمل، أي: يكون المقصود من معرفتها إصلاح العمل، كمعرفة الوجوب والحرمة والصِّحة والفساد، والإتيان به على وجه مخصوص ـ وهو اشتماله على الواجبات والسُّنن وحفظه من المفسدات ـ يثمر سعادة الدارين. وتسمَّى هذه الأحكام فرعيَّةً؛ لكونها متفرِّعةً على الأحكام الاعتقاديَّة، وعمليَّة لتعلُّقها بالعمل.

ـ ومنها ما يتعلَّق بكيفيَّة الاعتقاد، أي: يكون المقصود هو الاعتقاد بمضمونها فقط، كالأحكام المتعلِّقة بالتَّوحيد والصِّفات، وتسمَّى هذه الأحكام أصليةً لكون الأحكام الفرعيَّة مبنيَّة عليها، واعتقاديَّة لتعلُّق الأحكام بالاعتقاد. ممَّا تقدَّم يتبيَّن لك وجه تسمية هذا العلم بأصول الدِّين.

عَلَماً: إنَّه«علمٌ يُبحث فيه عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وأحوال المخلوقين، من الملائكة والأنبياء والأولياء والأئمَّة، والمبدأ والمعاد على قانون الإسلام، لا على أصول الحكماء، تحصيلاً لليقين في العَقْدِ الإيماني ورفعاً للشُّبهاتِ».

وقد يُسمَّى أصول الدِّين بعلم الكلام، إمَّا لأنَّ أظهر مسألة تكلَّموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام، فسمِّي النَّوع باسمها. وقيل: سمِّي كلاماً لأنَّ ظهور كمال الكلام، إنَّما يكون ببيان الحقائق وإبراز الدَّقائق، وذلك لا يحصل إلا بهذا العلم، فَجُعِل نفس هذا العلم كلاماً مجازاً للمبالغة. وقيل: إنَّ المنكرين للمباحث العقليَّة والأدلَّة البرهانيَّة، إذا سُئلوا عن مسألة تتعلَّق بصفات الله وأفعاله قالوا: نُهينا عن الكلام في هذا، فاشتهر هذا الاسم له فصار عَلماً له بالغلبة.

ـ وأمَّا من حيث كونُه مضافاً، فالأصلُ: ما يُبنى عليه غيره. والدِّينُ: وضعٌ إلهيٌّ سائق لذوي العقول إلى الخير، وهو الإسلام[1]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]. وقد ورد الدِّين بمعنى: الانقياد والطَّاعة، والجزاء والحساب، فالمُتديِّنُ: هو المسلم المطيع، المُقِرُّ بالجزاء والحساب يومَ المعاد، وهو خير العباد.

قوله: **(وما يَدِينُونَ بِهِ رَبَّ العالمين)**، أي: ما يتَّخذونه ديناً ويَطلبُون به الجزاءَ من الله، و«الرَّبُّ» المالك، و«العالمين» جمع عالم، وهو اسم لذوي العلم من الملائكة والثَّقلين، وقيل: ما عُلم به الخالق من الأجسام والأعراض. سمِّي به لكونه عَلَماً على ثبوت الصَّانع.



(١) انظر التعليق (٢) ص (١٩).

فصل

الكلام في التوحيد

قوله: (**نَقُولُ في تَوْحِيدِ اللهِ، مُعْتَقِدِيْنَ بِتَوْفِيقِ الله: إنَّ الله تعالى واحِدٌ لا شَريكَ لَهُ، ولا شَيءَ مِثْلُهُ، ولا شَيءَ مُعْجِزُهُ، ولا إلَهَ غَيْرُهُ**). إنَّما ابتدأ بالتَّوحيد لأنَّ أوَّل خطاب يتوجَّه على المكلَّف هو الخِطاب بإثباته، وإليه بُعِثت الأنبياء، وبه نزلت الكتب السَّماويَّة، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وإنَّما قال: «مُعْتَقِدِيْنَ»[1] وهو حال عن الضَّمير في «نقول» تحقيقاً للإيمان، لأنَّ مجرَّد الإقرار باللِّسان بدون الاعتقاد بالجنَان لا يكون إيماناً، بل يكون ذلك نفاقاً على ما أخبر الله تعالى عن حال المنافقين بقوله: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

وإنَّما قال: «بِتَوْفِيقِ الله» إشارةً إلى قول أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ الوصول إلى التَّوحيد بهداية الله[2] على ما قال تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النُّور: ٣٥]، لا بصنع العباد كما زعمت المعتزلة[3].

قوله: (**إنَّ اللهَ واحدٌ**) هذا بيان للمقول، أي: نقول حالة الاعتقاد إنَّ الله واحد. قيل: «الواحد» و«الأحد» مترادفان، وقد جاء في القرآن وَصْفُ الله بهما، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزُّمَر: ٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]

(١) **الاعتقاد**: هو الحكم الجازم الذي لا يقبل التَّشكيك، طابَقَ الواقع أم لم يطابقه، فإن طابق الواقع كان اعتقاداً صحيحاً، وإلاَّ كان فاسداً. وعليه فليس من الضَّروريِّ أن يكون المُعتَقَدُ صحيحاً حتَّى يسمَّى عقيدة. وقولهم «لا يقبل التَّشكيك» أشاروا بذلك إلى أنَّه يقبل التَّغيير والتَّبديل.

(٢) **والتَّوفيق** في الاصطلاح كما عرَّفه السَّيِّد: هو جَعْلُ الله فِعْلَ العبد موافقاً لما يحبُّه ويرضاه. ا هـ وفي اللُّغة: التَّسديد.

(٣) انظر ص (٥١) وما بعدها.

وقيل: يفيد كلُّ واحد منهما ما لا يفيده الآخر، فإنَّ «الواحد» يُستعمل لإفادة الصِّفات، و«الأحد» يرجع إلى الذَّات، يقال: فلان واحد زمانه، يعنون بذلك تفرُّدَه بصفات كماليَّة لا يشاركه فيها غيره، ولهذا قيل: إنَّ الله تعالى أَحَدٌ في ذاته، وواحدٌ في صفاته[1]. قال الأزهري: «الواحد» في صفة الله تعالى له معنيان: أحدهما: أنَّه واحد لا نظير له وليس كمثله شيء، والعربُ تقول: فلان واحد قومه، إذا لم يكن له نظير. والمعنى الثاني: أنَّه إله واحدٌ وربٌّ واحد، ليس له في ألوهيَّته وربوبيَّته شريكٌ.

بيان معنى التوحيد:

وعبَّر بعض أصحابنا عن التَّوحيد فقال: هو نفي الشَّريك والقَسِيم[2] والشَّبيه[3]، فالله تعالى واحدٌ في أفعاله، لا يُشاركه أحدٌ في إيجاد المصنوعات، وواحدٌ في ذاته لا قَسِيمَ له ولا تركيبَ فيه، وواحدٌ في صفاته لا يُشبه الخلق فيها[4].

---

(١) وبشيء من الإيضاح والتَّفصيل أقول: فرَّق بعضهم بين لفظي «الواحد» و«الأحد» فقال: الواحد لفظ يُستعمل للدَّلالة على تفرُّد الذَّات، فعندما تقول: «الله واحد»، معناه أنَّه متفرِّد في صفاته لا يشاركه فيها أحد. والأحدُ لفظ يستعمل للدلالة على تفرُّد الذَّات، تقول: «الله أحد في ذاته»، أي: تفرَّد في ذاته فلا توجد ذات تُشبهها. لذلك قال الأزهري في تهذيب اللُّغة (٥/ ١٩٧): لا يُوصف شيء بالأحديَّة غيره تعالى فلا يقال: «رجل أحد» ولا «درهم أحد» كما يقال «رجل وَحَد» أي: فرد، لأنَّ أحداً صفة من صفات الله التي استأثر بها، فلا يشركه فيها شيء. وقال في (٥/ ١٩٨): الواحد في صفة الله معناه: أنَّه لا ثاني له، ويجوز أن يُنعت الشَّيء بأنَّه واحد، فأمَّا أحد فلا يوصف به غيرُ الله لخلوص هذا الاسم الشَّريف له جلَّ ثناؤه.

(٢) قسيم الشَّيء: هو ما يكون مقابِلاً للشَّيء ومندرجاً معه تحت شيء آخر، كالاسم فإنَّه مقابل للفعل ومندرجان تحت شيء آخر وهي الكلمة التي هي أهمُّ منها. اهـ السَّيِّد.

(٣) الشَّبيه: هو المشابه في أغلب الأحوال. والنَّظير هو المشابه في أندر الأحوال. المثيل هو المشابه في جميع الأحوال.

(٤) هذا ما ارتضاه الشَّارح من تعريف التَّوحيد. والمشهور أنَّ للتَّوحيد ثلاثة معانٍ بثلاث اعتبارات، وهي:

١ ـ التَّوحيد لغة: وهو العلم بأنَّ الشَّيء واحد.

=

وقبل إقامة البرهان على التَّوحيد لا بدَّ من ذكر: إثباتِهِ، ووجوبِ معرفتِهِ، وكيفيَّةِ الوصول إلى ذلك.

بيان الخلاف في وجوب معرفته تعالى

فنقول: اختلف النَّاس في وجوب معرفة الله:

فذهبت الحَشَويَّة[1] الذين يتعلَّقون بالظَّواهر إلى أنَّ معرفة الله تعالى غير واجبة، بل الواجبُ الاعتقادُ الصَّحيح المستفادُ بالظَّواهر، وأنكروا على المستدِلِّين بالدَّلائل العقليَّة.

وذهب جمهور المسلمين إلى أنَّ معرفة الله واجبة، لكن اختلفوا في طريقها:

ـ فذهب الصُّوفيَّة وأصحاب الطَّريقة إلى أنَّ طريق معرفة الله إنَّما هو الرِّياضةُ وتصفيةُ الباطن، ليستعدَّ للواردات والشَّواهد والمعرفة التي يعجز العقل عن تعبيرها، فعُمدتُهم على الذَّوق في إدراك المعارف.

ـ وقالت طائفة: لا تحصل المعرفة إلاَّ بالإلهام[2].

ـ وقال أهل التَّعليم من الإسماعيليَّة[3]: لا يحصل إلاَّ بتعليم الإمام المعصوم،

= ٢ ـ التوحيد شرعاً: هو إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدته تعالى ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً. وهو المراد من قوله: «الوحدانية».

٣ ـ التوحيد بمعنى الفنِّ المدوَّن: وهو علم يُقتَدَر به على إثبات العقائد الدِّينيَّة، من أدلَّتها اليقينيَّة.

(١) قال السُّبكي في شرح أصول ابن الحاجب: الحشوية طائفة ضلُّوا عن سواء السَّبيل، يُجْرُون آيات الله على ظاهرها، ويعتقدون أنَّه المراد، سُمُّوا بذلك لأنَّهم كان في حلقة الحسن البصري، فوجدهم يتكلمون كلاماً فقال: رُدُّوا هؤلاء إلى حشا الحلقة، فنسبوا إلى حشاء، فهم حَشَوية بفتح الشِّين. وقيل غير ذلك، لتمام الفائدة انظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٦٧٨).

(٢) الإلهام: هو إلقاء معنى من المعاني في القلب بطريق الفيض، أي: من غير سابقة طلب ولا مباشرة سبب، فهو عطاء بلا استحقاق وعوض.

(٣) قال الأشعري في مقالات الإسلاميِّن: والصِّنف السَّابع عشر من الرَّافضة يزعمون أنَّ جعفر بن محمَّد مات، وأنَّ الإمام بعد جعفر ابنه إسماعيل، وأنكروا أن يكون إسماعيل مات في حياة أبيه، وقالوا: لا يموت حتَّى يملك لأنَّ أباه قد كان يخبر أنَّه وصيَّة والإمام بعده. اهـ وانظر التَّبصير في الدِّين لأبي المظَّفر الإسفراييني، والملل والنِّحل (١/ ١٩١).

فهم يُوجبون نَصْبَ الإمام، ويُحيلونَ خُلوَّ الزَّمانِ عن وجود إمامٍ معصوم يهدي الخلق إلى معرفة الله.

ـ وقال جمهور المتكلِّمين: إنَّ طريق معرفة الله إنَّما هو بالنَّظر[1] والاستدلال، إذ العلم بوجوده تعالى ليس بضروريٍّ فلا بدَّ له من دليل، والدَّليل النَّقليُّ من الكتاب والسُّنَّة فرعٌ على ثبوته وثبوتِ النُّبوَّة[2]، فلا يمكن الاستدلال به في الأصول، فتعيَّن الاستدلالُ بالدَّلائل العقليَّة التي ورد النَّقل أيضاً بتصحيحها، فالطَّريقُ إلى إثباته تعالى إمَّا إمكان العالم، أو حدوثه، وإمَّا مجموعهما[3]، وكلُّ ذلك إمَّا في الجواهر أو في الأعراض:

فالإشارةُ إلى الاستدلال بإمكان الذَّوات في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ﴾ [محمَّد: ٣٨]، لأنَّ الممكن مفتقرٌ في ذاته إلى من يُوجِده، والواجبُ غنيٌّ عن غيره في وجُودِه.

والإشارةُ إلى الاستدلال بالحدوث في قوله في قصَّة إبراهيم عليه السَّلام ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] وهذه الطَّريقة أقرب الطُّرُق إلى إفهام الخلق. وذلك محصورٌ في أمرين: دلائل الأنفس، ودلائل الآفاق المشار إليهما في قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [فُصِّلَت: ٥٣].

أمَّا دلائل الأنْفُس: فهي أنَّ كلَّ واحد يعلم بالضَّرورة أنَّه لم يكن موجوداً ثمَّ وُجِد، وكلُّ ما وُجِد بعد العدم لا بدَّ له من مُوجِد، وذلك الموجِد ليس هو نفسُه

(١) النَّظر لغة: الفكر. واصطلاحاً: هو ترتيب أمور معلومة يُتوصَّل بها إلى مجهول.

(٢) تقدير الكلام: والدَّليل النَّقلي من الكتاب فرع على ثبوت الكتاب، والدَّليل النَّقليُّ من السُّنَّة فرعُ على ثبوت النُّبوَّة.

(٣) أي: ننطلق في إثبات وجوده تعالى إمَّا من قولنا: «العالم ممكن، وكلُّ ممكن لا بدَّ له من محدث، فالعالم لابدَّ من محدث»، أو من قولنا: «العالم حادث، وكلُّ حادث لا بدَّ له من محدث، فالعالم لا بدَّ له من محدث»، أو قولنا: «العالم ممكن حادث، وكلُّ ممكنٍ حادثٍ لا بدَّ له من محدث، فالعالم لا بدَّ له من محدث».

ولا الأبوان ولا سائرُ الخلق؛ لأنَّ عجزهم عن مثل هذا التَّركيب معلومٌ بالضَّرورة، فلا بدَّ من صانعٍ قديم مخالفٍ لهذه الموجودات.

وأمَّا دلائل الآفاق: فلأنَّ العالم يتغيَّر، ويُدرَك التَّغيُّر بالمشاهدة من اختلاف الفصول، واللَّيل والنَّهار، والطُّلوع والأفول، والرَّعد والبرق والسَّحاب وغير ذلك، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ، فلا بدَّ من محدثٍ قديم، إذ لو كان حادثاً لاحتاج إلى محدِثٍ آخر، فيدور أو يتسلسل[١]، وهما محالان[٢].

وهذا الاستدلالُ هو طريقةُ الأنبياء عليهم السَّلام والمتقدِّمين من العلماء والعقلاء، وذلك لأنَّ آدم عليه السَّلام إنَّما أظهر الله حجَّته على فضله[٣]، بأن أظهر علمه على الملائكة، وذلك محضُ الاستدلال. وقال الله تعالى إخباراً عن نوح: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ

---

(١) الدَّور: هو توقُّف شيء على شيء توقَّف عليه. والتَّسلسل: هو تتابع الأشياء واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في الزَّمن الماضي.

(٢) لا بدَّ من الوقوف على دليل بطلان كلٍّ من الدَّور والتَّسلسل:
أولاً: دليل بطلان الدَّور أنَّه يلزم عليه كونُ الشَّيء الواحد سابقاً على نفسه مسبوقاً بها، ولتوضيحه نضرب مثالين:
١ ـ لو فرضنا أنَّ زيداً أوجد عمراً، وأنَّ عمراً أوجد زيداً، لزم أنَّ زيداً متقدِّم على نفسه متأخِّر عنها، وأنَّ عمراً كذلك.
٢ ـ كأن يقول الأستاذ للتِّلميذ: لا أعطيك نتيجة الامتحان حتَّى يأتي والدك إلى المدرسة، ويقول الوالد: لا أحضر إلى المدرسة حتَّى تأتيني بنتيجة الامتحان.
ثانياً: دليل بطلان التَّسلسل، ويستدلُّ عليه ببرهان يسمَّى برهان التَّطبيق، وإليك بيانه:
لو فرضت سلسلتين وجعلت إحداهما من الآن إلى ما لا نهاية له، والأخرى من الطُّوفان إلى ما لا نهاية له، وسمَّيت الأولى آنيَّةً والثانية طُوفانيَّة، وطبَّقت بينهما، بأن قابلت بين أفرادهما من أوَّلهما، فكلما طرحت من الآنيَّة واحداً طرحت في مقابلته من الطُّوفانيَّة واحداً، وهكذا فلا يخلو:
ـ إما أن يفرغا معاً، فيكون كلٌّ منهما له نهاية، وهو خلاف الفَرَض.
ـ أولا يفرغا فيلزم عليه مساواة النَّاقص للكامل، وهو باطل.
ـ أو تفرغ الطُّوفانيَّة دونَ الآنيَّة، فتكون الطُّوفانيَّة متناهية، والآنيَّةُ أيضاً كذلك، لأنَّها إنَّما زادت على الطُّوفانيَّة بقدر متناهٍ، وما زاد على شيء متناهٍ بقدر متناهٍ كان متناهياً.

(٣) أي: على فضل آدم على الملائكة.

﴿لَمَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، وأخبر عن قومه بقوله: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، ومعلومٌ أنَّ تلك المجادلة ما كانت في الفروع، بل في التَّوحيد والنُّبوَّة ونُصرة الحقِّ بالدَّلائل القطعيَّة.

مطلب

في مقامات إبراهيم عليه السّلام في الاستدلال

ولإبراهيم عليه السَّلام مقامات:

أولها: مع نفسه وهو قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وهذه هي طريقة المتكلِّمين في الاستدلال بتغيُّرها على حدوثها، ثمَّ إنَّ الله تعالى مدحه على ذلك فقال: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ٨٣]

وثانيها: حالُه مع أبيه وهو قوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢].

وثالثها: مع قومه بالقول والفعل، وهو قوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٨][1].

ورابعها: حالُه مع مَلِك زمانه نُمروذ، وهو قوله: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] فاستدلَّ على الرُّبوبيَّة بفعلٍ يعجَز عنه غيره، من الإحياء والإماتة وإتيان الشَّمس من المشرق.

وموسى عليه السَّلام عوَّل في أكثر الأمر على دلائل إبراهيم عليه السَّلام، وذلك لأنَّ الله تعالى حكى في سورة طه: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ

(١) هذه الآية تدلُّ على حاله مع قومه بالفعل، أمَّا حاله مع قومه بالقول فقوله ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] وقوله ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦].

﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩-٥٠] وهذا بعينه هو الدَّليل الذي ذكره إبراهيم عليه السَّلام في قوله: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ [الشُّعَرَاء: ٧٨]، وقال في سورة الشعراء ﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٦] وهذا هو الذي قال إبراهيم: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٨]، فلمَّا لم يكتف فرعون وطالبه بشيء آخر قال موسى ﴿رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٨]، وهذا هو الذي قال إبراهيم: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٨].

وأمَّا نبيُّنا ﷺ فاشتغالُه بالدَّلائل على التَّوحيد والنُّبوَّة والمعاد أكثر وأظهر من أن يحتاج إلى الذِّكر، فإنَّ القرآن مملوء منه.

وقد قال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، ولا شكَّ أنَّ المراد بقوله: «بالحكمة» أي: البرهان والحجَّة، فكانت الدَّعوةُ بالحجَّة والبرهان مأموراً بها. وقوله ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ ليس المراد منه المجادلة بالفروع؛ لأنَّهم ينكرون أصل الشَّريعة، فتعيَّن أنَّ المراد المجادلة في التَّوحيد والنُّبوَّة.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الحَج: ٨] يُفهم منه أنَّ الجدال بالعلم ليس بمذموم، بل هو ممدوح، واللهُ تعالى يأمرنا بالنَّظر والتَّدبُّر والتَّفكُّر فقال: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يُونس: ١٠١]، ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعرَاف: ١٨٥].

وذكر التَّفكُّر في معرض المدح فقال: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عِمرَان: ١٩٠]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [النُّور: ٤٤] وذمَّ الإعراضَ عن الآيات فقال: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٥]. ﴿لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعرَاف: ١٧٩].

وذمَّ الله تعالى التَّقليد فقال حكايةً عن الكفَّار: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ

ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وقال: ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وكلُّ ذلك يدلُّ على وجوب النَّظر والفِكر وذمِّ التَّقليد.

والمقصودُ من هذا رَفْعُ إنكارِ الحشويَّة على منْ يشتغل بأصول الدِّين، مع أنَّ أصول الدِّين ليس إلاَّ التَّمسُّكُ بهذه الدَّلائل ودفعُ الشُّبُهاتِ عنها، وهي حرفة الأنبياء المعصومين، والتَّقليدُ حرفة الكفَّار المخذولين.

على أنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، ولمَّا كان ذاتُ الله وصفاتُه أشرف المعلومات، كان العلم المتعلِّق به وهو علم أصول الدِّين أشرفَ العلوم، ولأنَّ العلم إمَّا دينيٌّ أو غيره، والدِّينيُّ أشرف من غيره، والدِّينيُّ إمَّا أصول الدِّين أو ما عداه، وما عداه يتوقَّف عليه؛ لأنَّ المفسِّر إنَّما يبحث عن معاني كلام الله، وذلك فرعٌ على وجود الصَّانع المختار المتكلِّم الذي لا يُعرف إلاَّ في أصول الدِّين، والمُحدِّث إنَّما يبحث عن كلام الرَّسول، وذلك فرع على ثبوت نبوَّته، والفقيه يبحث عن أحكام الله، وذلك فرعٌ على التَّوحيد والنُّبوَّة، فدلَّ على أنَّ هذه العلوم مفتقرةٌ إلى أصول الدِّين، وهو غنيٌّ عنها، فيكون أشرفَ، ووجوهُ ترجيحه على سائر العلوم كثيرة لا يمكن ذِكرُها في هذا المختصر.

ولنذكر شيئاً من طريقة السَّلف في إلزام المنكرين بالأدلَّة الضَّروريَّة: رُوي أنَّ بعض الزَّنادقة أنكر الصَّانع عند جعفر الصادق[1]، فقال له: هل ركبتَ البحر ورأيتَ أهواله؟ قال: نعم، ركبتُ البحر وهاجت رياح هائلة، فكسَّرت السَّفينة وغرَّقتِ الملاَّحين، فتعلَّقتُ ببعض الألواح، ثمَّ ذهبت على ذلك اللَّوح، فإذا أنا مدفوع بتلاطمُ الأمواج حتَّى وصلت السَّاحل. فقال جعفر: كنتَ ترجو السَّلامة؟ قال: نعم؟ فقال ممَّن كنت ترجوها؟ فسكت الرَّجل، فقال جعفر: إنَّ الصَّانع هو الذي كنت ترجوه في ذلك الوقت، وهو الذي أنجاك من الغرق، فأسلم على يديه.

(١) جعفر بن محمَّد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين، الهاشمي القرشي، أبو عبد الله وسادس الأئمة الاثني عشر عند الإماميَّة. كان من أجلاَّء التَّابعين. أخذ عنه جماعة منهم الإمامان أبو حنيفة ومالك بن أنس. لقب بالصَّادق لأنَّه لم يؤثر عنه الكذب. توفي بالمدينة المنوَّرة (١٤٨)هـ. انظر الأعلام (٢/١٢٦).

ورُوي أنَّ أبا حنيفة كان سيفاً قاطعاً على الدَّهريَّة[١]، وكانوا يطلبون الفرصة لقتله، فهجموا عليه وهو قاعد في المسجد بسيوف مسلولة، فهمُّوا بقتله فقال لهم: أجيبوني عن مسألة ثمَّ افعلوا ما شئتم، فقالوا: هاتِ، فقال: ما تقولون في رجل يقول لكم: إنِّي رأيتُ سفينةً مشحونةً في لجَّة البحر قد احتوتها أمواجٌ متلاطمة ورياحٌ مختلفة، وهي مع هذا تجري مستويةً ليس لها ملاحٌ يُجريها، هل يجوز ذلك في العقل؟ قالوا: لا، هذا شيءٌ لا يقبله العقل. فقال أبو حنيفة: سبحان الله إذا لم يَجُز في العقل سفينةٌ تجري مستويةً من غير ملاَّح، فكيف يجوز قيام هذا العالم العلويِّ والسُّفليِّ مع اختلافِ أحواله من غير صانع؟! فبكوا جميعاً وتابوا وأسلموا على يده.

وسأل بعضُ الحكماء الشَّافعيَّ: ما الدَّليل على وجود الصَّانع؟ فقال: ورقة الفرصاد، طعمُها وريحُها ولونُها واحد عندكم، فقالوا: نعم، قال: فيأكلها دودةُ القزِّ فيخرج منها الإبريسم، والنَّحلُ فيخرج منها العسلُ، والشَّاة فيخرج منها البعر، والظَّبيُّ فيُعقد في نوافجها[٢] المسك، فمن ذا الذي جعلها كذلك مع أنَّ الطَّبع واحد؟ فاستحسنوا منه ذلك وآمنوا على يده.

وتمسَّك أحمد بن حنبل بقلعة حصينة ملساء، لا فرجة فيها، ظاهرُها كالفضَّة المذابة، وباطنُها كالذَّهب الإبريز، ثمَّ انشقَّت الجدران وخرج من القلعة حيوانٌ سميعٌ بصيرٌ، فلا بدَّ من الصَّانع.عنى بالقلعة «البيضة»، وبالحيوان «الفرخ».

وسأل هارون الرَّشيد[٣] مالكاً عن ذلك[٤]، فاستدلَّ باختلاف الأصوات، وتردُّد النَّغمات، وتَفاوتِ اللُّغات.

---

(١) الدَّهريَّة: فرقة من الكفَّار ذهبوا إلى قِدَم الدَّهر واستناد الحوادث إلى الدَّهر، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] كذا في شرح المقاصد. وذهبوا إلى ترك العبادات رأساً لأنها لا تفيد، وإنَّما الدَّهر بما يقتضيه مجبولٌ من حيث الفطرة على ما هو الواقع منه. ا هـ انظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٨٠٠).

(٢) مفرده «نافجة» وهي الجلدة التي يتجمَّع فيها المسك.

(٣) هارون الرَّشيد بن محمَّد المهدي بن المنصور العباسيُّ، أبو جعفر، خامس خلفاء الدَّولة العبَّاسيَّة في العراق وأشهرهم توفِّي سنة(١٩٣)هـ، كان عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه، فصيحاً حازماً كريماً، يحجُّ عاماً ويغزو عاماً، كان يطوف أكثر اللَّيالي متنكِّراً، فكملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارة العلماء في ديارهم. الأعلام (٨/ ٦٢).

(٤) اسم الإشارة عائد إلى دليل وجوب الصَّانع.

وسئل أبو نواس[1] عنه فقال:

تـأمّـلْ فـي نـبـاتِ الأرضِ وانْـظُـرْ ... إلـى آثـارِ مـا صَـنَـعَ الـمَـلـيـكُ

عـلـى قُـضُـبِ الـزَّبـرْجَـدِ شـاهـداتٌ ... بـأنَّ الله لـيـس لـه شَـريـكُ

وسئل أعرابيٌّ عن الدَّليل فقال: البعرة تدلُّ على البعير، والرَّوث يدلُّ على الحمير، وآثار الأقدام على المسير، فسماءٌ ذات أبراج، وأرضٌ ذات فِجاج، وبحارٌ ذات أمواج، أما تدلُّ على العليم القدير؟[2].

قيل لطبيب: بِمَ عرفتَ ربَّك؟ فقال: بهليلج مجفف أطلق، ولعابه بلين أمسك. وقال آخر: عرفتُه بنحلة بأحد طرفيها تعسل، وبالآخر تلسع، والعسلُ مقلوب اللَّسع.



(١) الحسن بن هانىء أبو نواس، شاعر العراق في عصره، اتَّصل بخلفاء بني العبَّاس ومدحهم، توفِّي ببغداد سنة(١٩٨)هـ الأعلام (٢/ ٢٢٥).

(٢) نُقل قريب من ذلك عن قُسِّ بن ساعدة الإيادي في خطبة طويلة، جاء فيها: «إنَّ في السَّماء لَخبَراً، وإنَّ في الأرض لَعِبَراً، ليلُ داجٍ، وسماءٌ ذات أبراج، وبحار ذات أمواج، ما لي أرى النَّاس يذهبون فلا يرجعون...» إلى أن قال: «كلاَّ بل هو الله الواحد المعبود، ليس بوالدٍ ولا مولود». اهـ البيان والتَّعريف (٢/ ٥٧) .

بيان دليل الوحدانية

ولنرجع إلى المقصود وهو الدَّليل على التَّوحيد، فنقول: صانع العالم واحد، إذ لو كان له صانعان لثبت بينهما تمانُعٌ، وذلك دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما؛ لأنَّ أحدهما لو أراد أن يخلق في شخص حياةً، والآخرُ موتاً، فإن حصل مرادُهما فهو محال لاجتماع الضِّدَّين في محلٍّ واحد، أو لم يحصل مرادهما، فهو دليل عجزهما، أو حصل مراد أحدهما دونَ الآخر، فهو دليل عجز من لم تنفُذ إرادته، والعاجزُ لا يصلح[1] إلهاً، وهذا يسمَّى دليل التَّمانع[2] المأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢][3].

---

(١) وتتمَّة الدَّليل: والآخر عاجز مثلُه لانعقاد المماثلة بينهما. ويحكى عن ابن رشد: أنَّه إذا نفذ مراد أحدهما دون الآخر، كان الذي نفذ مراده هو الإله دون الآخر ١٠هـ تحفة المريد.

(٢) قوله: «دليل التَّمانع» أي: والتَّخالف، سمِّي بذلك لتمانع الآلهة وتخالفها. وهناك دليل آخر يذكره علماء الكلام لإثبات وحدانيَّة الصَّانع، وهو برهان التَّوارد، وهو يُصوِّر حالة وجود آلهة متعدِّدة متَّفقة، ومع كونها متَّفقة فلا يمكن أن يُوجد شيءٌ من العالم، لأنَّه لا يخلو:
- إمَّا أن يُوجدوه معاً، وهو محال؛ لأنَّه يلزم عليه اجتماع مؤثِّرين على أثر واحد.
- أو يُوجدوه مرتَّباً بأن يوجده أحدهما ثمَّ يوجده الآخر، وهو محال؛ لأنَّه يلزم عليه تحصيل الحاصل.
- أو يوجد أحدهم بعض العالم والثَّاني البعض الآخر، وهكذا وهو محال للُزوم عجزهما حينئذٍ؛ لأنَّه لمَّا تعلَّقت قدرة أحدهما بالبعض سدَّ على الآخر طريق تعلُّق قدرته به، فلا يقدر على مخالفته، وهذا عجز.
- وسمِّي برهان التَّوارد لما فيه من تواردهما على شيء واحد.

فإن قيل: لا يلزم من وجود إله ثانٍ عجزهما أو عجز أحدهما، بل يجوز أن يكون أحدهما قسيماً للآخر، فيختصُّ أحدهما بالسَّماء والآخر بالأرض مثلاً، فيتصرَّف كلٌّ في قسمه.

قلت: هذا تخصيص من غير مخصِّص، إذ ليس اختصاص أحدهما بنوع أولى من اختصاص الآخر به، فإن فرض بأنَّ هناك مخصِّصاً لهما لزم أنَّه حاكم عليهما وأنَّهما حادثان.

فإن قيل: يمكن أن يكون التَّخصيص باختيارهما.

قلت: لو كان كذلك لتأتَّى من كلٍّ واحدٍ منهما تركه، بأن يتصرَّف في مقدور الآخر ومراده، وهو محال للتَّمانع. انظر الشَّرقاوي على الهدهدي (١٠٩).

(٣) أي: لو كان فيهما جنس الآلهة غير الله لم توجدا، أي: سواء اتَّفقت الآلهة أم اختلفت، لكنَّ عدم وجود السَّموات والأرض باطل لمشاهدة وجودهما، فبطل ما أدَّى إليه وهو وجود جنس الآلهة إلاَّ الله، فثبت أنَّ الله واحد، وهو المطلوب فليس المحال الجمع فقط، بل المحال جنس الآلهة غير الله.

قوله: **(لا شريك له)** أراد بهذا نَفيَ أنواع الشِّرك، إذ الإشتراك في اللُّغة هو التَّسوية، وهو:

ـ إمَّا في الذَّات كما فعلت الثَّنوية، حيث أثبتوا للعالم صانعين: خيِّراً ويُسمُّونُه «يزدان»، وشِرِّيراً ويُسمُّونه «أَهْرِمَن»[1]، وكذا الطَّبائعيَّة[2] والأفلاكيَّة[3].

ـ وإمَّا في التَّسمية واستحقاق العبادة كما صنع مشركو العرب حيث عبدوا مع الله الأصنام وسمَّوها آلهةً، فصاروا مشركين مع إقرارهم بأنَّ الله هو الخالق، باعتبار عبادتهم غير الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزُّمَر: ٣٨]

ـ وإمَّا في الوصف كما زعمت المجسَّمة[4]، حيث وصفوا الباريء بالصُّورة والجِسميَّة والتَّمكُّن على العرش على مثال البشر، تسويةً منهم بين الله وبين خلقه، فصاروا لذلك من جملة المشركين.

وقد نزَّه الله تعالى نفسه الكريمة عن جميع ذلك حيث قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطُّور: ٤٣]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصَّافات: ١٥٩]

قوله: **(ولا شيء مثله)** هذا إثبات لكمال ذاته في الأزل بنفي النَّظير

---

(١) يزدان لفظة فارسيَّة معناها بالعربيَّة النُّور، وأهرمن لفظة فارسيَّة أيضاً معناها بالعربيَّة الظُّلمة، ويقولون: الأوَّل خالق الخير والصَّلاح والنَّفع، والثَّاني خالق الشَّر والفساد والضُّر.
ومن معتقدهم: أنَّ إله الخير قديم وإله الشَّر حادث، وقالوا: إنَّ سبب خلق أهْرِمَنْ أنَّ يزدان فكَّر في نفسه أنَّه لو كان له منازع كيف يكون؟ وهذه الفكرة كانت رديئة، غير مناسبة لطبيعة النُّور، فحدث الظَّلام من هذه الفكرة، وسمِّي أهْرِمَنْ، وكان مطبوعاً على الشَّرِّ وتوابعه ١٠هـ الملل والنِّحل (١/ ٢٣٢) وما بعدها.

(٢) الطَّبائعيُّون فرقة تعبد الطَّبائع الأربع، وهي: الحرارة والبرودة والرُّطوبة واليُبوسة؛ لأنَّها أصل الوجود، إذ العالم مركَّب منها، فجعلوا الصَّانع أربعة.

(٣) الأفلاكيُّون فرقة تعتقد أنَّ الصَّانع للعالم سبعة، وهي: زحل والمشتري والمرِّيخ والزُّهرة وعطارد والشَّمس والقمر.

(٤) المجسمة قسمان: منهم من يقول: «الله جسم كسائر الأجسام» تعالى الله عن ذلك، وهؤلاء كفرة بالاتِّفاق، ومنهم من يقول: « الله جسم لا كالأجسام» وهؤلاء اختلف في تكفيرهم.

والمماثل[1]، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا محكمٌ[2] في هذا المعنى، فيُحمل[3] عليه جميع الآيات المتشابهة التي تمسَّكت بظواهرها المشبِّهةُ.

قوله: (**ولا شَيْءَ يُعْجِزُهُ**) هذا وصفٌ له بكمال القدرة؛ لأنَّ وجود كلِّ موجود سواه بإيجاده، فمحالٌ أن يُعجِزه شيء؛ فإنَّ العجز نقص، والله منزَّه عن النَّقائص، ولأنَّه تعالى موصوف بكمال القدرة على كلِّ شيء، فلا يوصف بالعجز، وإلاَّ يلزم اجتماع النَّقيضين، ولأنَّه تعالى خالق لجميع الأشياء، ولا يُتصوَّر الخلق مع العجز، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]

قوله: (**ولا إِلَهَ غَيْرُهُ**) هذا نفيٌ لكلِّ معبود سوى الله؛ إذ الإله في اللُّغة هو المعبود. وكفَّار قريش كانوا يعبدون الأصنام مع اعترافهم أنَّ الخالق هو الله الواحد، وكانوا يقولون: نعبدهم ليقرِّبونا إلى الله، فيفيد قوله: (**لا إله غيره**) غيرَ ما أفاد قولُه (**لا شريك له**) فلا يكون تكراراً.

---

(١) انظر ت (٣) ص (٢٢).

(٢) اعلم أنَّ النُّصوص الشَّرعيَّة على قسمين: محكم ومتشابه، بدليل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] وإليك بيان معنى كلٍّ منهما:

ـ المحكم لغةً: هو المتقن الذي لا يطرأ إليه الفساد، وأحكمه أتقنه، فاستحكم ومنعه من الفساد. واصطلاحاً: ما لا يعرض فيه شبهة من حيث اللَّفظ ولا من حيث المعنى ١٠هـ مفردات الرَّاغب، فالنُّصوص المحكمة هي التَّي لا يحتاج سامعها إلى تأويلها، وذلك بسبب بيانها ووضوحها، فهي قطعيَّة الدَّلالة.

ـ والمتشابه لغة: اسم لكلِّ مالا يهتدي إليه الإنسان. واصطلاحاً: كلُّ ما ورد في الكتاب أو السُّنَّة موهماً مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما، وقامت الدَّلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حقِّه تعالى.

(٣) أي: تردُّ جميع النُّصوص المتشابهة إلى هذا النَّصِّ المحكم، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] من النُّصوص المتشابهات؛ لأنَّ الاستواء يكون بمعنى الجلوس وفيه ما فيه من مشابهة الحوادث، ويكون بمعنى القدرة والاستيلاء، والأوَّل لا يجوز في حقِّه تعالى بدليل المحكم وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فتعيَّن الثَّاني حملاً للمتشابه على المحكم.

بيان صفاته تعالى

القدم والبقاء

قوله: (**قديمٌ بلا ابتداء**)، لأنَّه لو كان حادثاً لافتقر إلى محدث، وذلك[1] إلى آخر، وهلّم جرّاً إلى أن يتسلسل أو ينتهي إلى قديم، والتَّسلسلُ محال فتعيَّن الانتهاء إلى قديم.

وإنَّما أكَّد قولَه: «قديم» بقوله: «بلا ابتداء»؛ لأنَّ القديم في اللُّغة مأخوذٌ من قولهم: «قَدُم الشَّيء ـ بالضَّمِّ ـ قِدَما، فهو قديم» أي: مضى عليه زمان طويل، قال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]: «القديم هو المُحْوِل[2]، فإنَّ أقلَّ مدَّةِ الموصوف بالقِدَم الحول، ومنه يقال في العرف: «هذا بناء قديم، وهذا شيخ قديم». وهذا المعنى غيرُ مراد في حقِّ الباري، بل المُراد بالقديم في صفاته هو الذي لا ابتداءَ لوجوده[3]، فأكَّد بذلك احترازاً عن المعنى اللُّغويِّ والعرفيِّ.

قوله: (**دائمٌ بلا انْتِهاءٍ**)، لمَّا ثبت أنَّه تعالى قديم ثَبَت أنَّه دائم، إذ القِدَم يُنافي العدم. وإنَّما قال: «دائمٌ بلا انتهاء» ليُعلم أنَّ دوامه تعالى ليس بمتعلِّقٍ بالزَّمان لانتهائه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] أي: الأوَّل بذاته، والآخر بذاته، غيرُ متعلِّق بزمان، وإنَّما وصف نفسه بهذا لئلا يُفهم من أوَّليَّته وآخِريَّتِه ما يُفهم من أوَّلية وآخِريَّة غيره، إذ غيرُه يُوصَف بهما بواسطة وُقوعِه في الزَّمان السَّابق أو اللاَّحق، لا بالذَّات.

---

(١) اسم الإشارة يعود إلى المحدث، والتَّقدير: ولافتقر محدثُه إلى مُحدِث، وهكذا...

(٢) أي: الذي حال عليه الحول.

(٣) فالقِدَم في حقِّه تعالى عدمُ أوليَّة الوجودأو عدم افتتاح الوجود، وفي حقِّ غيره طولُ المدَّة، كما في قولهم: «هذا بناء قديم» وضُبط بسنة، فلو قال: «كلُّ من كان من عبيدي قديماً فهو حرٌّ» عَتَق من له عنده سنة.

قوله: (لا يَفْنَى ولا يَبِيْدُ)، أي: لا يتلاشى ولا يهلك. وإنَّما جمع بين اللَّفظين تأكيداً لدوامه وبقائه[1]. وقيل: أراد بالأول نَفْيَ تلاشي الذَّات، وبالثَّاني نَفْيَ بُطلان الحياة والصِّفات، لأنَّ ذلك في ذاته وصفاته محالٌ لقِدَمه الثَّابت بذاته، لكونه واجبَ الوجود بذاته، وأمَّا بالذَّات لا يزول.

الإرادة والخلاف فيها

قوله: (ولا يَكُونُ إلاَّ ما يُرِيدُ)، لأنَّ كلَّ موجود سواه فهو بتخليقه وتكوينه وإرادته، لكون ما سواه ممكناً، والممكن لا يترجَّح أحدُ طرفيه إلاَّ بمرجِّح، وذلك إرادة الله تعالى، إذ لا مريد سواه.

قال الله تعالى: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عِمران: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النّحل: ٤٠] وصَفَ نفسه بالمشيئة والإرادة[2]، فتثبتان له حقيقةً، لا كما زعم الكعبيُّ

(١) فمعنى قوله: «لا يفنى» لا يزول بقاؤه، يقال: «فني الميِّت» إذا زال وذهب أثره. ومعنى قوله: «لا يبيد» لا ينقطع بقاؤه، يقال: «بادت القبيلة» إذاً انقطعت. اهـ شرح العقيدة الطَّحاويَّة للغنيمي.

(٢) فالثَّابت عند أهل السُّنَّة أنَّ الإرادة من صفات الذَّات على الحقيقة، وهي: صفة قديمة زائدة على الذَّات قائمة بها، تخصِّص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

والثَّابت عند أهل السُّنَّة أنَّ الإرادة والمشيئة مترادفان، وأنَّ الرِّضا والمحبَّة مستويان، والإرادة والمشيئة مغايران للمحبَّة والرِّضا، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، أخبر سبحانه وتعالى أنَّ العبد لا يشاء شيئاً إلاَّ أن يشاءه الله تعالى، فإذا شاء العبد شرَّاً أو خيراً يكون الله جلَّ جلاله شائياً لذلك مريداً له، ومن الواضح الجليِّ المتَّفق عليه أنَّ الله لا يحبُّ الشَّر ولا يرضاه، بدليل قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: ٧].

فثبت بالدَّليل الواضح التَّغايُر بين الإرادة والمشيئة وبين الرِّضا والمحبَّة، فالباري سبحانه وتعالى قد يشاء الشَّيء ويريده وإن لم يحبَّه ويرضاه، وذلك كوقوع الكفر والمعاصي، فهو بمشيئته دون أن يحبَّه ويرضاه، وقد يحبُّ الشَّيء ويرضاه دون أن يريده ويشاءه له، وذلك كأن يحبَّ الإيمان من زيد الكافر دون أن يريده ويشاءه له.

بقي أن أبيِّن لك معنى كلٍّ من التَّساوي والتَّرادف المذكورين آنفاً. فالتَّرادف بين اللَّفظين: هو اتِّحاد معناهما، كالقعود والجلوس. والتَّساوي: أن يَصدُق كلُّ واحد منهما على كلِّ مايَصدُق عليه الآخر، سواءٌ اتَّحد المفهومان أم لا، فالنَّاطق والضَّاحك متساويان بلا ترادف.

ومن تابعه من المعتزلة كالنَّظَّام مِنْ أنَّه تعالى لا يُوصَف بالإرادة حقيقةً بل مجازاً، لأنَّ الإرادة هي الشَّهوةُ حقيقةً، وهو محال على الله[1].

ونحن نقول: معنى الإرادة عندنا هي: الصِّفة التي تُوجِب اختصاصَ المفعول بوجْهٍ دون وَجْه، وفي زمان دونَ زمان، إذ لولا الإرادة لوقعت الممكنات في وقت واحد على هيئة واحدة. فلمَّا خرجت المقولات على التَّرادف والتَّوالي وعلى النِّظام والاتِّساق، وعلى الهيئات المختلفة والأوصاف المتباينة، على ما تقتضيه الحكمةُ البالغةُ، كان دليلاً على اتِّصاف الفاعل بالإرادة، إذ وقوع هذا الاختلاف لم يكن من اقتضاءِ ذواتها، فعُلِمَ أنَّ ذلك لإرادة الفاعل.

وقولهم: «الإرادة شهوة» فذلك تلبيس منهم لِنَفْي الصِّفة عن الله تعالى، لأنَّ الشَّهوة إرادة مخصوصة، وهي إرادةُ ما فيه نفعُ المريد، واللهُ تعالى غنيٌّ مطلَق لا تكون إرادته اشتهاءً، بل ربوبيَّةً.

والإرادةُ مشتقَّةٌ في اللُّغة من الرَّود، وهو الطَّلب[2]، ولهذا سمَّوا طالب الكلأ رائداً، ومنه المثل «الرَّائِدُ لا يَكْذِبُ أَهْلَه»[3].

---

(١) تنبيه: أوَّل من ذهب إلى هذا القول النَّظَّام، ثمَّ تبعه على ذلك أقوام منهم الكعبيُّ. وعبارة المؤلِّف توهم العكس والله أعلم.

(٢) ذكر تعريف الإرادة لغة، أما معناها اصطلاحاً فقد تقدم في ت(٢) ص(٣٥) فانظر.
تنبيه: ممَّا ينبغي أن يعلم أنَّه رغم الخلاف الواسع حول صفة الإرادة فإنَّ المتكلِّمين والحكماء وجميع الفِرَق متَّفقون على القول بأنَّه تعالى مريد.

(٣) أصل الرَّائد: هو الذي يتقدَّم القوم يُبصِر لهم الكلأ ومساقط الغيث. وقوله: «الرَّائد لا يكذب أهله» هذا مثل يُضرب للذي لا يكذب إذا حدَّث، وإنَّما قيل له ذلك لأنَّه إن لم يَصدُقهم فقد غرَّر بهم ١٠هـ اللسان.

مخالفته تعالى للحوادث

قوله: (**لا تَبْلُغُهُ الأوهامُ، ولا تُدرِكُهُ الأفهَامُ**)، الوَهْم: قوَّة يُدرك بها الجزئيَّات[1]، والفهمُ إدراكُ العقلِ للكلِّيَّات[2]. والله تعالى ليس بذي وَضْع وكيفيَّة فينطبع في الأوهام، ولا بذي حدٍّ فيبلغ كُنْهَهُ العقلُ ويحيط به، بل هو متعالٍ عن ذلك قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] إذ الإدراكُ الإحاطةُ بجميع أطرافه لا يُتصوَّر إلاَّ فيما يُحدُّ وينتهي[3].

قوله: (**ولا يُشْبِهُهُ الأنامُ**)، وهو كلُّ ذي روح. وقيل: جميع الخلائق، وقيل: المراد بالأنام البشر وهو الأشبه؛ لأنَّه أراد به نفي قول المشبِّهة والمجسِّمة، حيث وَصَفوا البارىء بأنَّه جسم على صورة البشر. وأيضاً أراد نفي قول النَّصارى، حيث جعلوا له ولداً وصاحبةً تعالى الله عن ذلك. ولا شكَّ أنَّ الولد يُشابه الأبَ، فعلى هذا أفاد قولُه: «ولا يُشْبِهُهُ الأنامُ» غيرَ ما أفاد قولُه فيما سبق: «لا شيءَ مِثلُه»؛ لأنَّ الأوَّل عامٌّ وهذا خاصٌّ، فيكون مبالغةً في تنزيه الله عزَّ وجلَّ عمَّا لا يليق به.

قال في التَّبصرة[4]: المماثلة اسم جنس يشمل أنواعاً أربعةً: المشابهة، والمضاهاة، والمشاكلة، والمساواة. والمماثلةُ بجميع أنواعها منتفية عن الله تعالى؛ لأنَّ المثلين هما اللَّذان يَسدُّ أحدهما مسدَّ الآخر، ويقوم مقام صاحبه، ويصلح لما يصلح له المثل الآخر، وما سواه لا يسدُّ مسدَّه لكونه مقهوراً تحت قهره، فلا يصلح لما يصلح له القهَّار.

---

(١) أي: هو حاسَّة من الحواسِّ يدرك بها المعاني الجزئيَّة ممَّا لا يدرك بالحواسِّ الظَّاهرة مع كونها موجودة في المحسوسات، كإدراكنا شجاعة زيد.

(٢) أي: هو حاسَّة من الحواسِّ يتوصَّل بها إلى تصوُّر المعاني من الألفاظ، أو تركيب الصُّور والمعاني وفَصْل بعضها عن بعض.

والكلِّيُّ هو: معنى من المعاني ينطبق على أفراد، وكلُّ فرد من هذه الأفراد هو جزئيٌّ لهذا الكلِّيِّ، وكلُّ جزئي يصحُّ أن يطلق عليه اسم الكلِّيِّ، فأحمد مثلاً جزئيٌّ ويطلق عليه اسم الإنسان الذي هو كلِّيٌّ له، وكذا زيد وبكر وخالد.. إلخ، ومن عَرَف الكلِّيَّ عرف الجُزئيَّ.

(٣) العبارة تحتاج فيما أراه ـ والله أعلم ـ إلى تصويب، وهو: الإدراكُ الإحاطةُ بالشَّيء من جميع أطرافه، وهو لا يُتصوَّر إلَّا ... إلخ.

(٤) تبصرة الأدلَّة في الكلام، تأليف أبو المعين ميمون بن محمَّد النَّسفي، المتوفَّى سنة (٥٠٨)هـ.

هذا على اصطلاحهم، وأمَّا المحقِّقون فقسموا بوجه آخر، وقالوا: إنَّ الاتِّحاد بالنَّوع مماثلة، وبالجنس مجانسة، وبالكمِّ مساواة، وبالكيف مشابهة، وبالمضاهاة كاتِّحاد زيد وعمرو في بنوَّة بَكْر مناسبة، وفي الشَّكل مشاكلة، وبالوضع موازاة، وبالأطراف مطابقة كاتِّحاد أطراف طاسين عند انكباب أحدهما على الآخر.

حياته تعالى

قوله: (**وهُوَ حَيٌّ لا يَمُوتُ**)[1]، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٤﴾ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٤-٦٥]، ففي هذه الآية دلائل من حيث العقلُ والسَّمعُ على حياته؛ لأنَّه بدأ بذكر الصَّانع وأتبعه بذكر الصُّنع بقوله: «جعل»، ثمَّ ذكر المصنوعَ بقوله: «الأرض»، ثمَّ ذكر دلالة المصنوعيَّة بقوله: «قراراً»، أي: جعلها مع سعتها وعظمتها على هيئة تَقرُّون عليها وتفْتَرِشونها وتتعيَّشون فيها وهي مُذلَّلة لا تدفع عن نفسها، وشَقَّ الأنهار فيها، وأنبت أنواع الثِّمار منها، ثمَّ قال: «والسَّماء بناءً» أي: سقْفاً محفوظاً قائماً في الهواء بلا عمد ولا عِلاقة.

ثمَّ خاطب العقلاءَ في تصويرِ جوهرهم وتركيبِ أبدانهم، لينظروا في آيات أُلوهيَّتِه وكمالِ قدرتهِ وحكمتهِ فقال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤] وهم يعلمون أنَّهم كانوا أمواتاً نُطَفاً سُلَّت من صُلْب الرَّجل وترائِبِ[2] الأنثى، ثمَّ صارت النُّطْفة في قرارٍ مَكِين، في ظلماتٍ ثلاثٍ انقطعَ عنها تدبيرُ الأبوين. فدلَّهم على ربوبيَّته بآثار صُنعِه بقوله: «وصوَّركم»؛ إذ لا صُنْع إلاَّ بالصَّانع، ودلَّهم على معرفة حِكمته وعلَّمهم بآثار الإتقان والإحكام بقوله: «فأحسن صوركم»، أي: أحسن

(١) الحياة: صفة ذاتيَّة قائمة بالذَّات، تقتضي صحَّة وجود الصِّفات، من العلم والقدرة ونحوهما، لمن قامت به.

(٢) التَّرائب عظام الصَّدر، أو ما ولي التُّرقوتين منه، أو ما بين الثَّديين والتُّرقوتين، أو أربع أضلاع من يمنة الصَّدر وأربع من يَسْرَتِهِ، أو موضع القلادة. انظر القاموس المحيط.

تركيبها، منتصبةً قامتُها غيرَ مُنكَّبة، وأبدعَ في بدنِكم منَ القَرن إلى القَدَم أشياء يتحيَّر العقل في إدراك كُنْه حسنها، وركَّب فيكم العقل الدَّرَّاك.

ثمَّ ذكَّرهم بنِعَمه عليهم فيما تقوم به أنفسهم فقال: «ورزقكم من الطَّيِّبات»أي: رزقكم من أطيب ما أخرج من الأرض، لأنَّه أخرج منها نباتاً مختلِفاً، فجَعل أطيَبَه وألَيَنه رِزقاً للبشر، وسائرَه رزقاً للدَّوابِّ. ثمَّ قال: «ذلكم الله ربكم»، أي: الذي صنَعَ بكم هذا هو ربُّكم لا ربَّ سواه.

ثمَّ قال: «هو الحيُّ لا إله إلا هو» علَّمهم الاستدلالَ أنَّ الفِعل المُحكم لا يتأتَّى إلاَّ من حيٍّ قادرٍ عالمٍ، إذ مَنْ ينْسِب مثلَ هذه المصنوعات إلى ما ليس بحيٍّ يكون مجنوناً خارجاً عن عِداد العقلاء، وكما يُستدل بالفعل المحكم على كون الفاعل قادراً، يُستدلَّ به على كونه حيَّاً، إذ الحياةُ شرط ثبوت القدرة[1].

وفي قوله: (هو الحيُّ) إشارة إلى أنَّه هو الحيُّ المطلق الذي حياته بذاته، وإلى أنَّ حياة غيره عارضةٌ مستفادةٌ من فَيْضه، فَهُم أحياءُ بحياةٍ هي غيرهم، فلذلك يَحِلُّ فيهم الموت بآفة، فأمَّا حياتُه بذاته فيستحيل أن يَحِلَّه الموت، إذ الواجب بذاته الأزليُّ لا يزول، وإليه الإشارة بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

قيامه تعالى بنفسه

قوله: (**قَيُّوم لا يَنامُ**)، القَيُّوم: هو القائمُ على كلِّ نفسٍ بما كسبت، وقيل: هو الحافظ، وقيل: القائم بتدبير أمرِ الخلق، وقيل: القائم بذاتِهِ المُقيم لغيره[2].

---

(١) بل الحياة شرطٌ عقليٌّ لثبوت سائر الصِّفات، كما أنَّ الوجود كذلك. والشَّرط العقليُّ: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

(٢) هذه المعاني التي فسَّر الشَّارح بها قولَ الطَّحاويِّ: «قيُّوم» يجمعها بيانٌ واحد، وهو أنَّ قوله: «قيُّوم» معناه: استغناؤه تعالى عن المحلِّ والمخصِّص؛ لأنَّه لا يتَّصف بالأمور الَّتي ذكرها الشَّارح إلاَّ من استغنى عن المحلِّ والمخصِّص، وهو ما عبَّر عنه علماء الكلام بقولهم: «قيامه تعالى بنفسه».

وقوله: (**لا ينام**) نفيٌ للنَّوم والسِّنة[1] والسَّهوِ والغفلةِ عنه، إذ النَّوم فترةٌ[2] تعتري الإنسان فتمنعه عن استعمال الحواسِّ والجوارح، والله تعالى منزَّه عن ذلك. ولأنَّ نفيَ النَّوم من لوازم كونه قيُّوماً، لأنَّ جميع الأشياءِ قائمٌ به، فلو يعتريه النَّوم لَفسد نظام العالم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] فلذلك قَرَن القيُّوم بقوله: «لا ينام».

قوله: (**خَالقٌ بلا حاجةٍ**)، إذ الحاجة نقصُ المحتاج إلى دَفْعها، والله هوالغنيُّ المطلَق، فلا يكون له حاجةٌ في فعلِه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العَنكبوت: ٦] فإن قيل: قد جاء الخَلقُ معلَّلاً في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريَات: ٥٦] فدلَّ أنَّهم خلقوا للعبادة.

قلنا: تأويلُه إلاَّ لآمرهم بعبادتي وأنهاهم عن معصيتي، ثمَّ أُثيبهم على الطَّاعة وترْكِ المعصية، فكان الخلق لحاجة المكلَّفين لا لحاجته، إذ النَّفع عائدٌ إليهم، وهو لا يتضرَّر بترك ذلك. وإنَّما حُمل على ذلك لئلا يلزم الخُلْفُ في خبر الله، لأنَّا نعلم أنَّهم ما عبدوه بأسرهم[3].

قوله: (**رازقٌ بلا مَؤُنَةٍ**)، أي: يرزق الخلق بلا كسبٍ ولا علاجٍ ولا استعانة بسبب، لأنَّ جميع مراد الله يحصل بتكوينه على ما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] فلا يلحقُه المَؤُنَة والكُلفة في ذلك لكمال قدرته.

قوله: (**مُميتٌ بلا مخافَةٍ**)، أي: يميتُ الخلائق ولا يلحقه بذلك خوفٌ ووحشةٌ، فإنَّ وجودهم وعدمهم بالنِّسبة إليه سواء، إذ هو العزيز القهَّار، والمتفرِّد بالدَّوام والبقاء.

---

(١) السِّنة: النُّعاس.

(٢) أي: ضعف وانكسار.

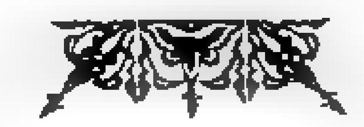
(٣) إنَّما جُعِل قولُه تعالى: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ أمراً ولم يجعل خبراً، لأنَّ الإنس والجنَّ لم تجتمع على عبادته تعالى، ولو جُعِل خبراً للزم الخلف في خبره تعالى حيث نعلم بالمشاهدة أنَّ كثيراً منهم استنكف عن عبادته، أمَّا الأمر فينتظم الجميع.

قوله: (**باعثٌ بلا مشقَّةٍ**)، وذلك لأنَّ الله تعالى خلقَ العالم بلا مشقَّة بالتَّكوين على ما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فيتعالى في البعثِ والإعادة عن لُحوق المشَّقة؛ إذ الإعادة أهون من الإنشاء، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧]، وبقوله: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [قٓ: ١٥] أي: ما عَجَزنا بالخلقِ الأوَّل، فكيف نعجزُ بالخلقِ الثَّاني؟، وبقوله: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وبقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الرُّوم: ٢٧]

وقال جواباً لمن أنكر البعث: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يسٓ: ٧٧-٨١]

وألزم الحجَّة مُنكري النَّشأة الثَّانية فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحجّ: ٥] أي: كيف تشكُّون في البعث وتنكرونه وقد خلقكم الله من التُّراب في أطوار مختلفة.

ومعنى «مخلَّقة» أي: مخلوقة خلقاً تامَّاً، و«غير مخلَّقة» أي: متروكة نطفةً على حالها. وقوله «لنبيِّن لكم» أي: لنبيِّن لكم قدرته وسلطانه؛ فإنَّ من قدر على تحويلكم من حال التُّرابيَّة إلى الإنسانيَّة، وحال النُّطفة إلى العلقة، ثمَّ إلى المضغة، فهو قادرٌ على البعث والإحياء بعد ما تصيرون تراباً وتتلاشى أجزاؤكم، فليس في مَوتِكم إلاَّ هذا، وقد أنشأكم ابتداءً بلا مشقَّة، فكذا يُعيدكم؟.



بيان أن

أسماءه تعالى وصفاته أزلية أبدية

قوله: (**ما زالَ بصفاتِهِ قديماً قبْلَ خلْقِه، لم يَزِدْ بكونِهِم شيْئاً لم يَكُن قَبْلهُم مِنَ صِفَاتِهِ**)، أراد بهذا الكلام أنَّ الله تعالى موصوف بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أزلاً وأبداً[1]، سواء كانت صفاتِ الذَّات كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والمشيئة والسَّمع والبصر، أو صفاتِ الأفعال كالتَّخليق والتَّكوين والإحياء والإماتة، فإنَّ كلَّها صفاتٍ له قائمةٌ بذاته قديماتٌ مَصونات عن الزَّوال.

وكان موصوفاً بهذه الصِّفات قبل خلقه، أي: قبل مخلوقاته، فإنَّ الخلق يُذكر ويراد به المخلوق، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١] أي: هذا مخلوقه، وليس المراد بالخلق الصِّفة القائمة بذاته، ولهذا قال: «لم يزدد بكونهم» أي: بكون المخلوقات «شيئاً لم يكن» قبل المخلوقات من صفته. معناه: ما زاد في صفات الله بعد خلق الخلائق شيءٌ لم يكن في صفاته قبل خلقهم، بل صفاته قديمات أزليَّة.

والدَّليل على أنَّ لله صفات قائمة بذاته النَّقل والعقل:

أمَّا النَّقل فقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] أثبت الله لنفسه العلم والقدرة، وكذا باقي الصِّفات أُثبتت بقوله ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وبقوله ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

وفيه نفيٌ لقول المعتزلة حيث قالوا: إنَّه حيٌّ وعالم وقادر لذاته، لا لصفة زائدة على ذاته قائمة به .

ولكنَّا نقول: القول بحيٍّ لا حياة له، وبعالم لا علم له، وبقادر لا قدرة له

(١) انظر معنى الأزل والأبد في ص (٤٤).

محالٌ، كماأنَّ القول بمتحرِّك لا حركة له محال، لأنَّ هذه الصِّفات مشتقَّة من المعاني، فلا يطلق على الذَّات إلاَّ بقيام مأخذ الاشتقاق به.

وأمَّا الدَّليل من حيث العقل، فهو أنَّ الله تعالى اخترع هذا العالم مع اختلاف أنواعه، على ما هو عليه من: الإحكام، والإتقان، وبديع الصُّنع، وعجيب النَّظم، والتَّرتيب، وتركيب الآفلاك الدَّائرة وما فيها من الكواكب السَّيَّارة، وتسخير الشَّمس والقمر دائبين يستبقان فلا يتداركان، ويتداركان فلا يختلطان، وجعل اللَّيل والنَّهار متكرِّرين على الخلائق، أحدهما يغشى بقوَّته وجوه الأشياء ويغطِّها، ويكشف الآخر السَّواتر عن وجوه الأشياء ويُجلِّيها.

وما يُرى ويُشاهد في أبدان الحيوانات من الحياة والتَّميُّز والاهتداء إلى اجتلاب المنافع واجتناب المضارِّ، وما فيها من لطائف الحواسِّ ومجاري الأنفاس، وما في الأجسام الجماديَّة من الخاصِّيَّات التي أُودِعت فيها على وجه لو تأمَّل علماءُ العالم وحكماءُ الأنام، الموصوفون بدقَّة الأفكار وحدَّة الخواطر، جميع العمر لما وقفوا على كنهها ولا على جزءٍ من ألف ممَّا فيها من آثار كمالِ الحكمة ولطائف التَّدبير.

وفيه دليل قاطع لذوي العقول على أنَّ صانع هذه الأشياء موصوفٌ بصفات الكمال، من العلم، والقدرة، والمشيئة، والإرادة، والحكمة، ومنزَّه عن أضدَّادها التي هي نقص.

قوله: **(وكما كان بصفاتِهِ أَزَلِيّاً، كذلك لا يزالُ عليها أَبَدِيّاً)** والمقصودُ من هذا الكلام إثباتُ أزليَّة صفاتِهِ تعالى وأبديَّتها:

أمَّا كونُها أزليَّة فلأنَّها لو كانت حادثة لكانت: قائمةً في ذاته، أو في محلٍّ آخر، أو لا في محلٍّ، والكلُّ محال.

أمَّا الأوَّل: فلأنَّ ذات الله ليس بمحلِّ الحوادث.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ صيرورة الذَّات موصوفةً بصفةٍ قامت بغيره، كصيرورة محلٍّ

أسود بسوادٍ قام بمحلٍّ آخر، وكصيرورته قادراً بقدرةٍ قامت بشخص آخر، وكلُّ ذلك باطل.

وأمَّا الثَّالث: فلأنَّ قيام الصِّفات لا في محلٍّ محالٌ.

وإذا ثبت أنَّ صفاته أزليَّة بالضَّرورة تكونُ أبديَّة دائمةً؛ إذ الأزليُّ لا يزول.

وقيل في اشتقاق «الأزل» و«الأبد»: أنَّ «الأزل» اسم لما يضيق القلب عن تقدير بدايته، من «الأزل»[1] وهو الضِّيق، و«الأبد» اسم لما يَنفِر القلب من تقدير نهايته، من «الأبود» وهو «النُّفور». وذكر في «الصَّحاح»[2]: الأزل بالتَّحريك القدم. وهو في الاصطلاح: ما لا ابتداء لوجوده. والأبديُّ: ما لا انتهاء له.

قوله: (**ليسَ مُنْذُ خَلَقَ الخَلْق اسْتفادَ اسمَ الخالقِ، ولا بإحداثِ البريَّةِ اسْتفاد اسْمَ البارِىء**).

الخالق والبارىء بمعنى واحد، يقال: «برأ» أي: خلق. والبريَّة: الخليقة.

وإنَّما كرَّر هذا الكلام تأكيداً لمعنى: أنَّ الله في الأزل متَّصف بصفات الكمال، غيرَ متَعَرٍّ عن شيء من صفات المدح؛ إذ يستحيل أن تكون ذاتُه في الأزل خاليةً عن صفات الكمال؛ لما في ذلك من النَّقص، وهو محال على الله، ولأنَّ التَّعرِّي منها يُوجب الافتقارَ إلى حصولها بإيجاد العالم، والله تعالى غنيٌّ عن العالمين، مُتعالٍ عن أن يكتسب صفة لم تكن له بإيجاد الخلق.

قوله: (**لَهُ معنَى الرُّبوبيَّة ولا مربوبٌ، ومعنَى الخالِق ولا مَخلوقٌ**).

هذا تحقيقٌ لما ذكر أوَّلاً وتأكيدٌ له، فإنَّه تعالى خالقٌ وربٌّ قبلَ وجود المخلوق والمربوب؛ لأنَّ صفاته قديمة قائمة بذاته.

---

(١) قال في الصَّحاح: الأزلُ: الضِّيق. وقد أَزَل الرَّجل يأزِل أَزْلاً، أي: صار في ضيق وجدب.

(٢) الصَّحاح في اللُّغة للإمام أبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، المتوفَّى سنة (٣٩٣)هـ، وسماه بالصَّحاح لأنه لم يودع فيه إلّا ما صحَّ من هذه اللغة. قال الخطيب التبريزي: يصح فتح الصَّاد وكسرها.

وحاصل هذا الكلام لنفي قول الأشاعرة حيث قالوا: إنَّ صفات الذَّات قديمة، وصفات الفعل[1] ـ كالخلق والإيجاد والتَّكوين[2] ـ مُحدَثة[3]، وهو قول عامَّة المعتزلة والنَّجَّاريَّة[4] والكرَّاميَّة[5].

---

(١) اعلم أنَّ في إثبات الفرق بين صفات الذَّات وصفات الفعل ثلاثة مذاهب:
الأول: مذهب الماتريدية، وتقريره: أنَّ كلَّ ما وُصِف به ولا يجوز أن يوصف بضدِّه، فهو من صفات الذَّات، كالقدرة والعلم والعِزَّة والعظمة، وكلُّ ما يجوز أن يوصف به وبضدِّه فهو من صفات الفعل، كالرَّأفة والرَّحمة والسُّخط والغضب.
الثاني: مذهب الأشاعرة، وتقريره: أنَّ ما يلزم من نفيه نقيضُه فهو من صفات الذَّات، فإنَّك لو نفيت الحياة يلزم الموت، ولو نفيت القدرة يلزم العجز، وما لا يلزم من نفيه نقيضُه فهو من صفات الفعل، فلو نفيت الإحياء أو الإماتة أو الخلق لم يلزم منه نقيضه.
الثالث: مذهب المعتزلة: ما جرى فيه النَّفي والإثبات فهو من صفات الفعل، كما يقال: «خلق لفلان ولداً، ولم يخلق لفلان»، وما لا يجري فيه النَّفيُ فهو من صفات الذات كالعلم والقدرة، فلا يقال: لم يتعلَّم كذا ولم يقدر على كذا، فالإرادة والكلام ممَّا يجري فيه النَّفي والإثبات، قال تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤]، فكانا من صفات الفعل، وكانا حادثين. ا هـ انظر شرح الفقه الأكبر ص(٨٢) للشيخ علي القاري فإن فيه مزيد فائدة.

(٢) لو اقتصر على الخلق والإيجاد لكان أولى، لأنَّ عطفه التَّكوين على الخلق والإيجاد ـ في معرض بيان صفات الأفعال ـ يوهم أنَّ التَّكوين فرد من أفراد صفات الأفعال، على أنَّهم عبَّروا عن صفات الأفعال بالتَّكوين. هذا وقد عرَّف القائلون بقدم صفات الأفعال التَّكوينَ بقولهم: هو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى، يتأتَّى بها الإيجاد والإعدام على وفق الإرادة. فإن تعلَّقت بالوجود سمِّيت إيجاداً، وإن تعلَّقت بالحياة سمِّيت إحياءً، وهكذا. فصفات الفعل صفاتٌ دالَّة على تأثير، لها أسماء غيرُ اسم القدرة باعتبار أسماء آثارها، والكلُّ يرجع إلى صفة التَّكوين، فإن كان الأثر رزقاً فالاسم الرَّازق والصِّفة التَّرزيق. انظر المسايرة للكمال بن الهمام.

(٣) لأنَّ المراد بصفات الأفعال عندهم تعلُّقات القدرة التَّنجيزيَّة، وتلك التَّعلُّقات حادثة، وعليه فصفات الأفعال حادثة.

(٤) فرقة من كبار الفرق الإسلامية، أصحاب محمد بن الحسين النَّجَّار، وهم موافقون لأهل السُّنَّة في خلق الأفعال، وأنَّ الاستطاعة مع الفعل، وأنَّ العبد يكتسب فعله. وموافقون للمعتزلة في نفي الصِّفات الوجوديَّة وحدوث الكلام، وهم ثلاث فرق: البرغوثية والزَّعفرانية والمستدركة، كذا في شرح المواقف. ا هـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٦٨٢).

(٥) فرقة من المشبِّهة، أصحاب أبي عبيد الله محمد بن كرَّام، كان ممن يثبت الصِّفات إلّا أنَّه ينتهي فيها إلى التَّجسيم والتَّشبيه، ت (٢٥٥)هـ، ومن عقائدهم جواز قيام الحوادث بذاته تعالى. وتنقسم الكرَّامية إلى طوائف بلغ عددهم اثني عشرة فرقة. انظر الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٨).

ونحن نقول: إنَّ الله بجميع صفاته قديم؛ لأنَّ الله تعالى مدَحَ نفسه في الأزل بصفات الفعل بقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]، فثبت أنَّه موصوف في الأزل بكونه خالقاً، بارئاً، مصوِّراً، ولا مخلوق في الأزل ولا مربوب ولا مصوَّر. ولأنَّ صفاتِ الفعل لو كانت حادثةً في ذات الله، يلزم أن يكون محلاً للحوادث، وهو باطل، أو في محلٍّ آخر، أو لا في محلٍّ، والكلُّ محالٌ وقد مرَّ ردُّه[١].

قوله: (ذلك بأنَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ).

أشار بقوله: «ذلك» إلى ما تقدَّم من الصِّفات، مثل: الإحياء والإماتة وغيرها، وأراد به أنَّه تعالى موصوف في الأزل بأنَّه على كلِّ شيءٍ قدير، وإن لم تكن المقدورات موجودة في الأزل، فكذا موصوف بسائر الصِّفات مثل التَّخليق والتَّكوين وإن لم تكن المخلوقات في الأزل. ولأنَّهم يُقرُّون بأنَّه عالم قادر سميع بصير في الأزل، ولم يُوجب ذلك كونَ معلوماته ومسموعاته ومقدوراته في الأزل، فكذا يكون تكوينُه الأزليُّ تكويناً لكلِّ مكوَّن لوقت وجوده.

قوله: (وكُلُّ شيءٍ إليه فقيرٌ، وكُلُّ أمْرٍ عليه يسيرٌ)، معناه: كلُّ شيء سواه مفتقرٌ إليه في وجوده وبقائه، لا وجود لشيء إلاَّ بإيجاده، ولا قوام لشيء إلا بتقويمه، فهو القيُّوم الذي أحوجَ كلَّ شيء إليه، هو الله الغنيُّ وأنتم الفقراء، وجميعُ الأشياء يوجدها بخطاب «كن»، فتكون جميع الأمور عليه يسيراً لا تلحقه في إيجادها مشقَّة.

قوله: (ولا يحتاجُ إلى شيءٍ)؛ لأنَّ الحاجة نقص، وهو منزَّه عنه؛ ولأنَّ جميع الأشياء مقهورةٌ تحت قهره وموجودةٌ بإيجاده، فكيف يحتاج إلى غيره وقد وصف نفسه بكمال الغنى بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]

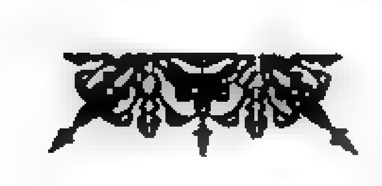
قوله: (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، إنَّما ذكر هذا عقيب نفي الحاجة عنه، لأنَّه نصٌّ محكم[٢] لا احتمال فيه، وهو شامل لنفي جميع

---

(١) انظر ت(٢) ص (٣٣).

(٢) انظر ص (٣٣).

صفات المخلوقين وسمات المُحدثين، ومثبِتٌ لصفات المدح والكمال. فلو كانت صفات الأفعال مُحدَثة - كما زعمت الأشاعرة - يلزم أن تكون صفاتُه مثل صفات المخلوقات في الحدوث، والمماثلةُ منتفيةٌ بالنَّصِّ.



فصل

كل ما يجري في العالم فهو بتقدير الله تعالى

قوله: (**خلقَ الخَلْقَ بعِلْمِهِ وقَدَّرَ لهم أقْداراً**)، هذا الكلام لبيان أنَّ كلَّ أمر يجري في العالم فهو بتقدير الله تعالى.

سُئل أبو حنيفة رحمه الله عن القدر فقال: قد بيَّن الله تعالى ذلك، وقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القَمَر: ٤٩] فما بقي في العالم شيء إلا وهو داخل فيه.

ثمَّ القدر على وجهين:

أحدهما: الحدُّ الذي يخرج عليه كلُّ شيء، على ما جعله عليه من خيرٍ أو شرٍّ، وحُسْن وقُبْح، وحكمة وسفه، وهو تفسير الحكمة، وهي: جعلُ كلِّ شيء على ما هو عليه ولائق به.

والوجه الثَّاني للقدر: هو بيان ما يقع عليه كلُّ شيء من خير وشرٍّ، وما له من الثَّواب والعقاب.

قوله: (**وضربَ لهم آجالاً**)(١) وهذا تحقيق بأنَّ الأجل المضروب لكلِّ واحد منهم مبرمٌ محكم لا يحتمل التَّقدُّم والتَّأخُّر(٢)، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عِمرَان: ١٤٥] فيه معنيان:

أحدهما: كتاباً مؤقَّتاً لا يتقدَّم ولا يتأخَّر.

---

(١) الأجل يطلق ويراد به أحد معنيين: الأوَّل آخرُ العمر. والثَّاني مدَّة العمر وتمامُها.

(٢) ينبني على هذه المسألة أنَّ المقتول ميِّتٌ بانقضاء عمره وحضور أجله في الوقت الذي علم الله حصولَ موته فيه أزلاً، وأنَّه لو لم يقتل لجاز أن يموت في ذلك الوقت وأن لا يموت من غير قطع بامتداد العمر ولا بالموت بَدَلَ القتل، إذ على تقدير عدم القتل لا يقطع بحلول الأجل ولا بعدم حلوله. وهذا الموت هو بخلقه تعالى من غير مدخليَّة للقاتل فيه. وهو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وللمعتزلة في المسألة هذه مذاهب انظرها في تحفة المريد للشَّيخ الباجوري (٣٨٤).

والثَّاني: كتاباً مبيَّناً في اللَّوح المحفوظ مكتوباً فيه، كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: ١٢].

قوله: (**لم يَخْفَ عليه شيءٌ من أفعالهم قبل أن خَلَقَهُم، وعَلِمَ ما هم عاملون قبلَ أن يخْلُقَهُم**)، معناه: لا يخفى على الله شيء من أفعال العباد قبل أن خلقهم. فهذا إقرارٌ بسَبْقِ علم الله تعالى بكلِّ كائن من خَلْقه قبل كونهم، لأنَّه تعالى قديم بصفاته، ومن صفاته كونُه عالماً بكلِّ المعلومات قبل كونهم في الأزل.

وإنَّما قرن التَّخليق بالعلم بكلِّ المعلومات، لأنَّ العلم بالمخلوق من شرط التَّخليق، قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [المُلك: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩] فقرن في جميع هذه الآيات الخلقَ بالعلم.

قوله: (**وأمَرَهُم بطاعَتِهِ، ونَهاهُم عن مَعْصِيَتِهِ**)، إنَّما ذكر الأمر والنَّهي بعد ذكر الخلق، ليُعلم أنَّه تعالى إنَّما خلقهم للاستعباد بالأمر والنَّهي، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: لآمرهم بعبادتي وأنهاهم عن معصيتي.

قوله: (**وكلُّ شيءٍ يَجْري بِقُدْرَتِهِ ومشِيئتِهِ**).

اعلم أنَّ كلَّ حادث بإرادة[1] الله ومشيئته وقدرته، خيراً كان أو شرّاً عند أهل السُّنَّة والجماعة، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] أي: وعملكم مطلقاً، وقال تعالى ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزُّمَر: ٦٢] وفعلُ العبد شيء، فيكون خالقه ضرورةً[2]، وقال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وروى مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجلٌ شديدُ بياضِ الثِّياب» إلى قوله: «أخبرني عن الإيمان فقال:

(١) الجار والمجرور متعلِّقان بمحذوف خبر «أنَّ» تقديره: حاصلٌ أو كائن.

(٢) وسيأتي تفصيل حول المسألة خلق أفعال العباد، وذلك عند قول الطَّحاوي رحمه الله «وأفعال العباد بخلق الله تعالى وكسبٍ من العباد».

«الإيمانُ أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرِّه...» الحديث.

قوله: **(ومشِيئتُهُ تَنْفُذُ، ولا مشيئةَ للعبادِ إلَّا ما شاء لهم، فما شاءَ لهُم كانَ، وما لم يشَأ لم يكُنْ)**[1]، لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، ولأنَّ في نفاذ مشيئة غير الله وعدَمِ نفاذ مشيئته أمارة عجزه، حيث جرى في ملكه ما لم يشأ، وهو على الله محالٌ.



(١) ههنا أمران:
الأوَّل المراد بالمشيئة الإرادة الإلهية.
الثَّاني: أنَّه أراد بذلك ـ والله أعلم ـ الرَّدَّ على المعتزلة القائلين بأنَّ الله لا يريد من أفعال العباد إلاَّ ما كان طاعة، أمَّا المعاصي والقبائح فهي واقعة بإرادة من العبد على خلاف إرادة الله ومشيئته. وقد ردَّ الشَّارح عليهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، والعبد عندما يفعل القبيح يكون قد شاء المعصية، فكانت المعصية بمشيئة الله وإرادته بهذا النَّص.
ولا بدَّ من التَّنبيه هنا أنَّه ثمَّة مغايرة بين الإرادة والأمر عند أهل السُّنَّة والجماعة، فليس كلُّ ما يريده تعالى يأمر به، فقد يريد ويأمر، وقد لا يريد ولا يأمر، وقد يريد ولا يأمر، وقد يأمر ولا يريد، فيجتمع الأمر والإرادة ثبوتاً في إيمان المؤمن، وينفرد الأمر دون الإرادة في إيمان الكافر، وتنفرد الإرادة دون الأمر في كفره، وقد يجتمعان نفياً في عدم إيمان من علم الله إيمانه، بمعنى أنَّه تعالى لم يأمره بالكفر ولم يرده منه.

بيان أن

الله يهدي ويعصم بفضله ويضل ويخذل بعدله

وقوله: (يَهدي[1] منْ يَشاءُ، ويَعْصِمُ[2] ويُعافي مَنْ يشاءُ فَضْلاً، ويُضلُّ من يشاءُ، ويخْذُلُ ويبْتَلي مَنْ يشاءُ عدْلاً، وكُلُّهم يتقلَّبون في مشيئتِهِ بينَ فضْلِهِ وعدْلِهِ).

بيَّن بهذا الكلام أنَّ العباد لا يستحقُّون على الله وجوبَ مراعاة الأصلح، بل يتصرَّف فيهم كيفما يشاء؛ لأنَّ العالم مُلكه، وللمالك أن يتصرَّف في ملكه كيفما يريد، قال الله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

وفيه ردٌّ لقول المعتزلة حيث قالوا: يجب على الله أن يفعل بعباده ما هو الأصلح لهم[3]. وممَّا يردُّ قولهم ما صرَّح في كثير من الآيات بالإضلال كما في

(١) هدايته سبحانه وتعالى تارة يُراد بها خَلْقُ الاهتداء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وتارةً يراد بها مجرَّد البيان والدِّلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، والمعتمد عند أهل السُّنَّة أنَّها الدَّلالة المطلقة إلى البغية، سواء حصلت أم لم تحصل.

(٢) العصمة لغة مطلق الحفظ، وهي عامَّة يمكن أن ينالها كلُّ واحد، ويجوز لأفراد الأمَّة سؤالها وطلبها من الله. وبالاصطلاح هي: حفظ المكلَّف من الذَّنب مع استحالة وقوعه، وهي خاصَّة بالأنبياء، ولا يجوز لأحد سؤالها ولا طلبها.

والمعافاة تساوي العصمة لغة، وعليه: إمَّا أن يكون المراد بالعصمة هنا المعنى اللُّغويُّ، فيكون عطف «يعافي» عطف تفسير أو عطف مرادف، وإمَّا أن يكون المراد بها المعنى الاصطلاحي، وعليه فالعطف للمغايرة.

(٣) اعلم أنَّ للمعتزلة عبارة يوجبون من خلالها على الله أمرين: وهي قولهم: «يجب على الله فعل ما هو الصَّلاح والأصلح لعباده»، والشَّارح رحمه الله لم يتعرَّض إلاَّ للثَّاني ولم يبيِّن معناه، ولتمام الفائدة أقول: المعتزلة يوجبون على الله أمرين:

الأوَّل: الصَّلاح، والمراد به ما قابل الفساد، كالإيمان في مقابلة الكفر، فيقولون: إذا كان هناك أمران، أحدهما صلاح، والآخر فساد، وجب على الله أن يفعل الصَّلاح منهما دون الفساد.

الثَّاني: الأصلح، والمراد به ما قابل الصَّلاح، ككون العبد في أعلى الجنان في مقابلة كونه في أسفلها، فيقولون: إذا كان هناك أمران، أحدهما صلاح والآخر أصلح منه، وجب على الله أن يفعل الأصلح منهما، دون الصَّلاح. ولمزيد بيان انظر تحفةَ المريد للشَّيخ الباجوري (٢٥٥).

قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، فلو كان الأصلح على الله واجباً لما كفر أحدٌ ولا عصى في العالم؛ لأنَّ الكفر والعصيان ليسا بأصلح للعباد.

فمن أراد منه الإيمانَ فهو بفضله لا باستحقاق، ومن أراد كفرَه فهو بعدله لا يكون بذلك ظالماً؛ لأنَّ الظُّلم هو التَّصرُّف في غير ملكه، وهو متصرِّف في ملكه، لا يسأل عمَّا يفعل، ولأنَّ في إيجاب الأصلح إبطالَ قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]، لأنَّه لا فضل في قضاء حقٍّ واجب عليه، وكذا فيه إبطال اسم المحسن والمُنعِم والمُجمِل والمنَّان؛ إذ لا إحسان ولا إفضال ولا مِنَّة في أداء ما هو واجب عليه.

قوله: (**ولا رادَّ لقضائِهِ، ولا مُعقِّب لحُكْمِهِ**)، أراد بهذا قضاءَ التَّكوين[1] الذي لا يقدر العباد على ردِّه؛ لأنَّ في ردِّ قضائه إثباتَ عجزه، وهو محال.

و«القضاء» يُذكر ويُراد به الحكم[2] والأمر[3] والفعل[4].

و«التَّعقيب» التَّأخير. ولا معقِّب لحكمه، أي: لا مؤخِّر لما قضاه، لأنَّ النَّاس كلَّهم مقهورون تحت قهره وجبروته، فلا يقدر أحد على ذلك.

قوله: (**ولا غالِبَ لأمْرِهِ**)، يحتمل أن يُراد بالأمر التَّكوينُ، قال الله تعالى:

---

(١) اعلم أنَّ القضاء على قسمين: مبرم ـ وهو ما سمَّاه هنا بقضاء التَّكوين ـ، وهو غير قابل للتَّخلُّف أبداً، ومعلَّق على أمر ما يوجد بوجوده وينتفي بانتفائه.
وانقسام القضاء إلى مبرم ومعلَّق ظاهر بحسب اللَّوحِ المحفوظ والكتابةِ التي تقبل التَّغيير والتَّبديل، أمَّا من حيث أنَّ الله تعالى علم حصولَ المعلَّق عليه أو عدمَ حصوله، فجميع الأشياء مبرمة؛ لأنَّه إن علم حصول المعلَّق عليه حصل المعلَّق ولا بدَّ، وإن علم عدم حصوله لم يحصل ولا بدَّ.

(٢) وذلك كقوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢] يعني: احكم ما أنت حاكم به.

(٣) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أمر.

(٤) وذلك كقوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خلقهنَّ، والخلقُ فعلٌ من الأفعال.

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وفيهِ نفيُ الرُّبوبيَّة عن غيره، وإثباتُ الوحدانيَّة له. ويحتمل أن يُراد بالأمر القضاءُ، فيكون معناه: لا يقضي عليه أحدٌ قهراً؛ لأنَّه هو الواحد القهَّار.

قوله: (**آمنَّا بذلِكَ كُلِّهِ، وأيقنَّا أنَّ كُلّاً من عِنْدِهِ**)، أي: صدَّقنا بجميع ما تقدَّم، فتكون الإشارة بقوله: «ذلك» إلى جميع ما سبق ذكره. وفي ذكر «الإيقان» بعده إشارةٌ إلى أنَّ الإيمان بما سبق ليس بالتَّقليد المحض، بل بالدَّلائل السَّمعيَّة والبراهين العقليَّة علماً يقينيّاً لا يعتريه شكٌّ. و«اليقين» من يَقِنَ الماء إذا استقرَّ؛ لأنَّ العلم الثَّابت بالاستدلال يُسمَّى يقيناً لثبوته واستقراره، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، سمَّاه موقناً لحصول العلم له بالاستدلال من المصنوع على الصَّانع.



فصل

في اسمه ﷺ ووصفه

قوله: **(وإنَّ مُحمَّداً عَبْدهُ المُصْطَفَى، وأمينُهُ المُجْتَبى، ورسولُهُ المُرتضَى).**

لمَّا فرغ من إثبات وحدانيَّة الله وصفاته، شرع في إثبات نبوَّة سيِّد المرسلين محمَّد ﷺ، إتماماً للإيمان بالشَّهادتين، إذ الإيمان: هو معرفةُ الله بأسمائه وصفاته، وتصديقُ الرَّسول بماجاء به من الشَّريعة، ولهذا قرن الله تعالى الإيمانَ بالرَّسول مع الإيمان به، حيث قال: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إلى قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]

وقوله: «وإنَّ محمداً» معطوف على قوله: «إنَّ الله واحد»[١]، والتَّقدير: نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إنَّ الله واحد..إلى آخره، وإن محمَّداً عبده المصطفى.

وإنَّما قدَّم وصفَه بالعبوديَّة على وصفه بالنُّبوَّة دفعاً للشُّبهة العارضة للنَّاس، عند ظهور المعجزات الخارقة للعادة التي يعجز عنها البشر، بأنَّ فيه معنى الألوهيَّة، كما اعترضت الشُّبهة للنَّصارى، حيث اعتقدوا في عيسى الإلهيَّة بسبب ما وجدوا منه فعلاً إلهيَّاً، من إحياء الموتى وإبراء الأكمه[٢] والأبرص، وكان أوَّل آياته تكلُّمُه في المهد، بأنَّه قال: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَـٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠]، فبدأ بعبوديَّته قطعاً للشُّبهة العارضة لقومه، ومع ذلك أخرجوه من العبوديَّة وأثبتوا له الرُّبوبيَّة.

وللنَّبيِّ ﷺ معجزاتٌ باهرة[٣]، وبيِّناتٌ ظاهرة، مذكورة في دلائل النُّبوَّة.

---

(١) أي: المذكور سابقاً في أوَّل المتن، انظر ص (٢١).

(٢) الذي يولد أعمى.

(٣) «البُهْرُ» الغَلَبَةُ، بَهَرَهُ يَبْهَرُهُ بَهراً: قهره وعلاه وغلبه. وعليه يكون وصف المعجزات بالباهرة لأنَّها تُعجِز الخلق عن الإتيان بمثلها وتقهر وتغلب من يحاول ذلك، وهو من أدلِّ الدَّلائل على صدق من ظهرت على يده المعجزة.

وإنَّما وصفه بالاجتباء والأمانة ليُعلِم أنَّ الله تعالى لا يُظهر المعجزة إلاَّ على الأمين المختار، لا الكاذب الذي هو من الفُجَّار. و«المجتبى» معناه: المختار، و«المرتضى»: الذي رضي الله عنه برسالته.



بيان

أنَّه ﷺ خاتم الأنبياء وإمامهم

قوله: (وخاتمُ الأنبياء)، لقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولأنَّه لمَّا ثبتت رسالته بالبراهين العقليَّة والنَّقليَّة، ثبت أنَّه صادق فيما أخبر، وقد أخبر أنَّه لا نبيَّ بعده[١]، وقال: «أنا الحاشر الذي يُحشر النَّاس على عقبي»[٢] فدلَّ أنَّه خاتم الأنبياء.

قوله: (وإمامُ الأتقياءِ)؛ لأنَّه بُعث بالتَّقوى عن الشِّرك والمعاصي، فأمَّتُه المُتَّقون وهو إمامهم، فيكون إمام الأتقياء، ولأنَّه أمَّ بالنَّبيِّن وهم أتقياء، فهو إمام المتَّقين.

قوله: (وسيِّدُ المُرْسَلينَ)، لأنَّه ثبت في الأخبار أنَّه قال: «أنا سيِّد ولد آدم»[٣]، والمرسلون داخلون في ذلك، فيكون سيِّدهم.

قوله: (وحبيبُ ربِّ العَالمِيْنَ)؛ لأنَّه لمَّا ثبت ببركة متابعتِهِ لأمَّته[٤] أنَّهم أحبَّاؤه، حيث قال تعالى بلسان نبيِّه: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فَلأَن يَثبُت أنَّه حبيب الله أولى. وقد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّه جلس ذات يوم جماعةٌ من الصَّحابة يتذاكرون، فسمع حديثهم النَّبيُّ عليه السَّلام فقال بعضهم:

---

(١) أخرجه مسلم في الفضائل، باب: في أسمائه ﷺ (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ لي أسماءً، أنا محمَّد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو بي الله الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشر النَّاس على قدميَّ، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد». وأخرج الترمذي في الأدب، باب: ما جاء في أسماء النَّبيِّ ﷺ (٢٨٤٠) عن جبير بن مطعم، وقال في آخره: «وأنا العاقب الذي ليس بعده نبيٌّ» وقال: حسن صحيح.

(٢) أخرجه مسلم في الفضائل، باب: في أسمائه ﷺ، عن جبير بن مطعم الحديث الأول (٢٣٥٤). وانظر التَّعليق السَّابق..

(٣) الحديث أخرجه غير واحد منهم مسلم في الفضائل، باب: تفضيل نبيِّنا ﷺ على جميع الخلائق (٢٢٧٨) وهو بتمامه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة، وأوَّل من ينشقَّ عنه القبر، وأوَّل شافع، وأوَّل مشفَّع».

(٤) الجار والمجرور متعلِّقان بالفعل «ثبت» أي: لمَّا ثبت لأمَّته ببركة متابعته أنَّهم.....

عجباً إنَّ الله اتَّخذ إبراهيم خليلاً، وقال آخر: ماذا بأعجب من كلام موسى كلَّمه تكليماً، وقال آخر: فعيسى كلمةُ الله وروحُه، وقال آخر: آدم اصطفاه الله، فخرج النَّبيُّ عليه السَّلام فقال: «سمعت كلامَكم وحجَّتكم، إنَّ إبراهيم خليل الله، وهو كذلك. وموسى نجيُّ الله، وهو كذلك. وعيسى رُوحُه وكلمتُه وهو كذلك. وآدم اصطفاه الله وهو كذلك. ألا وأنا حبيب الله ولا فَخْر[1]، آدم ومَنْ دونه تحت لوائي يوم القيامة، وأنا أوَّل النَّاس خروجاً إذا بُعثوا، وأنا خطيبُهم إذا وَفَدوا، وأنا أكرم ولدِ آدم على ربِّي ولا فخْر»[2].

قوله: (**وكلُّ دعْوَةِ نُبوَّةٍ بعدَ نُبُوَّتِهِ فغَيٌّ وهوىً**)؛ لأنَّه لمَّا ثبت بالنَّصِّ القطعيِّ أنَّه خاتم النَّبيِّين، وأنَّه لا نبيَّ بعده، فمن ادَّعى النُّبوَّة بعده فهو يريد تكذيب النَّصِّ القطعيِّ فيكون غيَّاً. يقال: غوى يغوي غيَّاً، إذا سلك خلاف طريق الرُّشد، قال الله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، أي: قد ظهر الهدى من الضَّلالة، والإيمان من الكفر، والحقُّ من الباطل. والهوى عبارة عن شهوة النَّفس وميلُه إلى الباطل، قال الله تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، فتكون تلك الدَّعوى صادرةً عن هوى النَّفس لا عن دليل فيكون باطلاً.

قوله: (**وهو المبْعُوثُ إلى عامَّةِ الجِنِّ وكافَّةِ الوَرَى، فهو رسولُ الثَّقلَيْنِ**).

أمَّا الدَّليل على أنَّه مبعوث إلى كافَّة الإنس، فقولُه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فبطل بهذا زَعْمُ من قال من اليهود: إنَّه رسولٌ إلى العرب فقط.

---

(١) أي: لا أقول ذلك تفاخراً ولكن تحدُّثاً بنعمة الله، ممتثلاً قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، أو أنَّه من باب البيان الذي يجب عليه تبليغه إلى أمَّته ليعرفوه ويعتقدوه، ويوقِّروه بما تقتضي مرتبته كما أمرهم الله تعالى.

(٢) الحديث أخرجه بلفظ قريب منه الترمذي في المناقب، باب: فضل النَّبي ﷺ (٣٦١٦) عن ابن عباس.

وأمَّا الدَّليل على أنَّه مبعوث إلى عامَّة الجِنِّ، فقولُه تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ [الجن: ١-٢] إلى قوله: ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ﴾ [الجن: ١٣].

قوله: (**بالحقِّ والهُدى، وبالنُّور والضِّياء**)، الباء في قوله: «بالحقِّ» متعلِّق بقوله: «وهو المبعوث»، والتَّقدير: وهو المبعوث بالحقِّ الذي لأجله خُلِقت السَّموات والأرض، وهو الدِّلالةُ على وَحدانيَّة الصَّانع، والاستعباد بالأوامر والنَّواهي، والبعثُ بعد الفناء للجزاء في دار البقاء. ويحتمل أن يكون المراد «بالحقِّ» الحقَّ الذي لله على العباد من الشَّرائع والفرائض والواجبات، وما لبعضهم على بعض.

و«الهدى» هو الدِّلالة الموصلة إلى المقصد[1] بدليل وقوع الضَّلالة في مقابلته، قال الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، وقيل: معنى الهدى البيان، أي: المبعوثُ لبيان طريق الحقِّ للخلق، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

والمراد بالنُّور والضِّياء الشَّريعةُ الظَّاهرة بالبراهين الباهرة من القرآن وسائر الدَّلائل الدَّالَّة على الحقيقة. ووجهُ التَّشبيه بين النُّور والقرآن ظاهرٌ من حيث الاهتداءُ به، والنُّورُ ضوءُ كلِّ مضيء، وهو نقيض الظُّلمة، والإضاءةُ فَرْط الإنارة، فيكون الضَّوء أبلغَ من النُّور، مصداقُ ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].



(١) انظر (١) ص (٥١).

بيانٌ

أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ القديمِ

قوله: (وإنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ منه بدا بِلا كَيْفيَّةٍ قَوْلاً، وأنزَلَهُ على نبيِّهِ وَحْياً، وصَدَّقَهُ المؤمنونَ على ذلك حَقّاً).

لمَّا فرغ من بيان التَّوحيد والنُّبوَّة، شرع في بيان العقيدة في القرآن، لأنَّ مدار الشَّريعة عليه، وهو معجزة دالَّة على النُّبوَّة[١]. وقد اختلف فيه النَّاس، فمن المُهمِّ بيان ما هو الحقُّ، فقال: «وإنَّ القرآنَ كلامُ الله» وهو عطف على قوله: «إنَّ الله واحد»، والتَّقدير: نقول ـ معتقدين ـ: إنَّ الله واحد، وإنَّ محمَّداً عبدُه المصطفى، وإنَّ القرآنَ كلامُ الله، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

وأراد بنَفي الكيفيَّة عنه إثباتَ أزليَّته ردّاً على المعتزلة والكرَّاميَّة، ونفيَ كونه من جنس الحروف والأصوات ردّاً على الحنابلة[٢]، وذلك لأنَّ كلام الله صفتُه القائمة بذاته، فيكون قديماً كسائر صفاته، إذ لو كان حادثاً، فإمَّا أن يكون: حَدَث في ذاته، كما زعمت الكرَّاميَّة، فيصير ذاتُهُ محلاً للحوادث وهو لا يجوز. أو لا في

(١) وجه كون القرآن معجزة دالة على النُّبوَّة: أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام أظهر كتاباً من عند الله، وتحدَّى به قومه مع كمال بلاغتهم وقوَّتهم على معرفة أساليب الكلام، وطلب من الإنس والجنِّ قاطبة ذلك، فلم يقدروا على المعارضة ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، أي: مُعِينا، فتحدَّاهم بعشر سور فلم يقدروا، فتحدَّاهم بسورة فوقفوا عاجزين عن المعارضة مع شدَّة حرصهم على الإتيان بمثله، ولم ينقل عن واحد منهم ـ مع توفُّر دواعيهم ـ الإتيان بشيء ممَّا يدانيه، بل جعل الكذَّاب مسيلمة يعارضه فأتى بخرافات مضحكة، يعلم أيُّ إنسان سمعها أنها هذيان. وتأمل قول البوصيري رحمه الله:

رَدَّتْ بلاغتُها دعوى معارضِها ... رَدَّ الغيور يد الجاني عن الحُرَم

(٢) المراد بهم طائفة ممَّن تمذهبوا بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، فوافقوه في الفروع وخالفوه في الأصول، فقالوا: كلام الله تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المرتَّبة، ويزعمون أنَّها قديمة، وتغالى بعضهم حتَّى زعم قِدَمَ الحروف التي نقرؤها والرُّسوم، والإمامُ أحمد منهم براء.

محلٍّ، وهو محال أيضاً، لأنَّ الكلام عَرَضٌ فلا بدَّ له من محلٍّ. أو حدث في محلٍّ آخَرَ فيكونُ المتكلِّم ذلك المحلُّ لا خالقه[1].

وقول الحنابلة وهو أنَّه حروف غير مخلوقة قائمةٌ بذاته، أيضاً باطل؛ لأنَّ الحروف تتوالى، ويقع بعضها مسبوقاً ببعض، وكلُّ مسبوق حادث، ولأنَّ الحروف لا تصدر إلا من الآلات، وهي الحلق والشَّفة وغيرهما، فيلزمُ منه التَّجسيم تعالى الله عن ذلك.

وإنَّما قال: «أنزله على نبيِّه وحياً» لقوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٧]. وإنَّما قال: «وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقّاً» لأنَّ الصَّحابة شهدوا نزوله على الرَّسول، وتحقَّقوا إعجازه، وصدَّقوا كونه كلام الله تعالى، ثمَّ نقلوا إلى مَن بعدهم بالتَّواتر كما نقلوا عن رسول الله عليه السَّلام، ودعوا الخلق إلى إقامة حُكْمِه اعتقاداً وعملاً، وذلك دليل على تصديقهم.

قوله: (**وأيْقَنُوا أنَّه كلامُ الله عزَّ وجلَّ بالحقيقةِ**) أي: علموا باليقين أنَّ القرآن كلام الله تعالى بالحقيقة، كالعلم والحياة وسائر الصِّفات. وفيه ردٌّ لمذهب المعتزلة حيث قالوا: إنَّما سمِّي القرآنُ كلامَ الله بطريق المجاز، لأنَّه خالقه. قلنا: هذا فاسد، فإنَّ المتكلِّم حقيقةً من قام به الكلام، لا من خلق الكلام، كالعالم مَن قام به العلم، لا من خلق العلم في غيره، إذ لو اتَّصف بالكلام مع أنَّه لم يقم به باعتبار أنَّه خالقه، لاتَّصف بالسَّواد وسائرِ الألوان المختلفة لأنَّه خالقه.

قوله: (**فَمَنْ سَمِعَهُ وزَعَمَ أنَّه كلامُ البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ**)، هذا ردٌّ لقول المنافقين الذين كانوا يطعنون فيه، بأنَّه كلام محمد يقوله من تلقاء نفسه من غير أن يوحى إليه

(١) هذا ما ذهب إليه المعتزلة، حيث قالوا: الله متكلِّم بحروف وأصوات حادثة قائمة بغير ذاته تعالى. وهذا الغير إمَّا اللَّوح المحفوظ، أو جبريل عليه السَّلام، أو لسان النَّبيِّ ﷺ، أو شجرة سيِّدنا موسى عليه السَّلام أو غير ذلك، وهو مبنيٌّ على إنكارهم الكلام النَّفسيَّ القديم وإثباتهم اللَّفظيَّ الحادث، وسيتمُّ الردُّ عليهم عند قوله «وأيقنوا أنَّه كلام الله على الحقيقة».

من ربِّه، وقد ذمَّ الله تعالى ـ أي: عاب ـ وأوعد بَسَقَر ـ أي: بعذاب النَّار ـ لمن قال: إنَّه كلام البشر، حيث قال إخباراً: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدَّثِر: ٢٥-٢٦].

قوله: (**فلمَّا أَوعَدَ الله بِسَقَرَ لِمَنْ قال** ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدَّثِر: ٢٥]، **عَلِمْنا أنَّه قَوْلُ خالِقِ البَشَرِ، ولا يُشبِهُهُ قَوْلُ البَشَرِ، ومَنْ وَصَفَ الله تعالى بمعنىً من معاني البشرِ فقد كَفَرَ فمن أبْصَرَ هذا اعْتَبَرَ، وعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الكفَّار انْزَجَرَ**)، هذا كلُّه تأكيدٌ لِنفْي حدوثِ الكلام وجَعْلِه من جنس الحروف والأصوات مشابهاً لكلام المخلوقين، فإنَّ من قال بخلق القرآن وحدوثه، وأنَّه من جنس الحروف والأصوات، فقد وصف الباري بما يُوصَف به البشر، فيكون هذا القول مشابهاً لقول الكفَّار الذين هم قائلون بأنَّه كلام البشر، لما فيه من تشبيه الخالق بالخلق. فمن تأمَّل في هذه المعاني، وبحث عنها وفَهِمها، وقع له الاعتبار ووجب عليه الانزجار عمَّا يقوله الكفَّار.

قوله: (**وعَلِمَ أنَّ الله تعالى بِصفاتِهِ لَيْسَ كالبَشَرِ**)، فإن صفاته قديمة قائمة بذاته ليست بقابلة للزَّوال، وصفاتُ البشر حادثة كذواتهم، قابلةٌ للزَّوال والفناء والكيفيَّات والكمِّيَّات، والله تعالى متعالٍ عن ذلك كلِّه، ليس كمثله شيء.



بيان

أن رؤيته تعالى حق

قوله: **(والرُّؤيةُ حقٌّ لأهلِ الجَنَّة بِغيرِ إحاطةٍ ولا كيفيَّةٍ، لِمَا نَطَقَ بهِ كِتابُ رَبِّنا جَلَّ وعلا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [القِيامَة: ٢٢-٢٣]، **وتفسيرُهُ على ما أراد الله تعالى وعَلِمَهُ، وكلُّ ما جاء في ذلك مِنَ الحديثِ الصَّحيحِ عَنْ رسول الله ﷺ فهو كما قالَ، ومعناهُ على ما أراد).**

أراد أن يُثبت أنَّ رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار للأبرار حقٌّ، فيرونه: لا في مكان، ولا على جهة، أو اتِّصالِ شعاع، أو ثبوتِ مسافة بين الرَّائي وبينه تعالى، وهو المراد بقوله: «ولا كيفيَّة». ومقصوده: الاعتقادُ بأصل الرُّؤية وعدَمُ الاشتغال بالكيفيَّة.

وإنَّما قال: «بغير إحاطة» لأنَّ الإحاطة ـ وهي الإدراك بالجوانب ـ محالٌ على الله، لأنَّه ليس بجسم حتَّى يكون له نهاياتٌ فيُدرَك بها، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣][1].

قوله: «لما نطق به كتاب ربِّنا» وهو قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القِيامَة: ٢٢-٢٣] وتفسيرُه ما أراد الله تعالى. والنَّظرُ المضافُ إلى الوجه المقيَّد بكلمة «إلى» لا يكون إلاَّ نظرَ العين. وحملُ النَّظر على الانتظار[2] المنغِّص للنِّعم في دار القرار سَمْج.

---

(١) المنفيُّ في الآية رؤية مخصوصة، وهي التي تكون على وجه الإحاطة، بحيث يكون المرئيُّ منحصراً بحدود ونهايات، ولا يصحُّ أن يكون الإدراك المنفيُّ في الآية هو مطلق الرُّؤية، لأنَّ الباري تبارك وتعالى أثبت حصول الرُّؤية يوم القيامة فقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القِيامَة: ٢٢-٢٣]، فيكون قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، مُثبِتاً للرُّؤية، وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، منزِّهاً عن أن تكون رؤيتُنا له تعالى كرؤية بعضنا بعضاً، وبذلك تكون النُّصوص قد فسَّر بعضها بعضاً، فافهم.

(٢) الذي ذهب هذا المذهب الجبائيُّ أبو هاشم، حيث حمل النَّظر في الآية على الانتظار، وجعل «إلى» =

وقولُه تعالى في قصة موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وجُه التَّمسُّك به: أنَّ موسى عليه السَّلام سأل ربَّه الرُّؤية، ولا نظنُّ به أنَّه سأل ما هو محال عنده، وكان السُّؤال دليلاً أنَّه اعتقدَه جائزَ الرؤية[1]. فمن أحال الرُّؤية فقد نسب موسى إلى الجهل بالخالق، وهو كفر[2].

وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يُونس: ٢٦] وقد فسَّر النَّبيُّ عليه السَّلام[3] الحُسنى بالجَنَّة، والزِّيادة بالنَّظر إلى الله تعالى.

وقوله تعالى ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ﴾ [الأحزاب: ٤٤] واللِّقاءُ هو الرُّؤية.

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطفِّفين: ١٥] فتخصيصُ الكفرة بالحجاب دليلٌ على عدم الحجاب للمؤمنين، وإلا يلزم أن يكون الأبرار في الحجاب مساوين للكفَّار. وأمثال ذلك من الآيات الدَّالَّة على جواز الرُّؤية أكثر من أن يُحصى.

وأمَّا الحديثُ الصَّحيح عن رسول الله ﷺ فهو قوله عليه السَّلام: «إنَّكم سَتَرَون

= في الآية اسماًبمعنى النِّعمة، والمعنى عنده: منتظرة نعمة ربِّها. ولقد ردَّ هذا القول الإمام أبو الحسن الأشعريُّ في الإبانة فقال: لا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار، لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه: نظر العينين اللتين في الوجه، كما إذا ذكر أهل اللسان نظر القلب فقالوا: انظر في هذا الأمر بقلبك، لم يكن معناه نظر العينين، ولذلك إذا ذكر النظر مع الوجه لم يكن معناه نظر الانتظار الذي بالقلب، وأيضاً فإن نظر الانتظار لا يكون في الجنة، لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، وأهل الجنة لهم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت من العيش السليم والنعيم المقيم، وإذا كان هذا هكذا، لم يجز أن يكونوا منتظرين، لأنَّهم كلَّما خطر ببالهم شيء أُتوا به مع خُطُوره ببالهم. ا.هـ (٥٨).

(١) الضمير: عائد إلى الله، والتَّقدير: اعتقد أنَّ الله جائز الرُّؤية.

(٢) الكفر هو نسب موسى إلى الجهل، أمَّ القول بإحالة الرُّؤية ـ وإن كان يستلزم نسبة الجهل إلى موسى ـ فليس بكفر، إلاَّ إن صُرِّح باللاَّزم، فيكون الكفر به لا بنفي الرُّؤية.

(٣) أخرج مسلم في الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم (١٨١) عن صهيب عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا دخل أهلُ الجَنَّة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أَزِيدُكم؟ فيقولون: ألم تبيِّضْ وُجوهَنا؟ ألم تُدخِلنا الجَنَّة وتُنجِّنا من النَّارِ؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النَّظر إلى ربِّهم عزَّ وجلَّ» ثمَّ قال: حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد، وزاد: «ثم تلا هذه الآية ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يُونس: ٢٦]».

ربَّكم يوم القيامة، كما ترون القمر ليلة البدر لا تُضامُون في رؤيته»[1]. والمُراد تشبيهُ الرُّؤية بالرُّؤية في عدم الشَّكِّ والخلافِ فيها، لا تشبيهَ المرئيِّ بالمرئيِّ، وقوله ﷺ: «إذا دخل أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ يقول الله تبارك وتعالى: يا أهل الجنَّة تُريدون شيئاً أَزِيدكم؟ فيقولون: يا ربَّنا ألم تُبيِّض وجوهَنا؟ ألم تُدخِلْنا الجنَّة؟ ألم تُنجنا من النَّار؟ قال فيكشفُ الحجابَ فما أعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النَّظر إلى ربِّهم تبارك وتعالى»[2].

فَيَنْسون النَّعيمَ إذا رَأَوْهُ ... فيا خُسْرانَ أهلِ الاعتزالِ[3]

قوله: (**ولا نَدخُلُ في ذلكَ مُتأَوِّلينَ[4] بِرَأْينا، ولا مُتوَهِّمينَ بأهوائِنا**). هذا ردُّ على المعتزلة حيثُ أوَّلوا قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] أنَّ كلمة «إلى» هاهنا واحدة «الآلاء»، بمعنى النِّعمة، كقوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، فيكون لفظُ النَّظر عارياً عن حرف «إلى» فيكون المعنى: وجوهٌ يومئذ ناظرة إلى نَعماء ربِّها ومنتظرةٌ لها. وهذا التَّأويل مع بُعده فاسدٌ؛ لأنَّ حَمْل النَّظر على الانتظار الذي هو موجِبٌ للحزن ـ كما قيل: إنَّ الانتظار موت أحمر ـ في دار السُّرور سَمْج. وحَمَلَهم على هذا التَّأويل الفاسد وَهْمُهم الباطل، والهوى الذي هو من المهلكات، حيث تركوا الطَّريق الواضح واتَّبعوا الهوى.

قوله: (**فإنَّهُ ما سَلِمَ في دينِهِ إلاَّ مَنْ سَلَّمَ لله عزَّ وجلَّ ولرسولِهِ عليه السَّلام، ورَدَّ عِلْمَ ما اشْتَبَهَ عليه إلى عالِمِهِ**).

إنَّما قال ذلك لأنَّه يجب على كلِّ مسلم تسليمُ ما ثبت كونُهُ من الله تعالى ومن رسوله، سواء علم الحكمة فيه أو لم يعلم، ولا يَردُّ ذلك بسبب عدم إدراكه؛ فإنَّ

---

(١) أخرجه البخاري في المواقيت، باب: فضل صلاة العصر (٥٥٤) عن جرير.

(٢) انظر ت (٣) الصحيفة السابقة.

(٣) هذا بيت من منظومة «بَدْء الأمالي» تأليف الشَّيخ علي بن عثمان بن محمَّد التَّيمي الأوشي، توفي سنة (٥٧٥)هـ.

(٤) التَّأويل في الأصل: التَّرجيح. وفي الشَّرع: صرفُ الآية عن معناها الظَّاهر إلى معنى تحتمله. اهـ الغنيمي على الطَّحاويَّة.

عقول البشر قاصرةٌ عن إدراك حُكم الله تعالى؛ لأنَّ العقل جزء من أجزاء العالم، فكيف يحيط بحكم الرُّبوبيَّة؟ فمن أراد سلامة دينه يجب عليه: أن يَرُدَّ علم ما اشتبه عليه إلى الله؛ فإنَّه العالم بحقائق الأشياء، ويسكتَ عن تأويل المتشابهات[1].

فإنَّ قوماً تأوَّلوا بآرائهم فَنَفَوا الصِّفات وعطَّلوها، وقوماً حملوها على ظواهرها فوقعوا في التَّشبيه والتَّجسيم فصاروا معطِّلة ومشبِّهة. وحظُّ الرَّاسخ الإيمان بالمتشابهات، تَرْكُ التَّأويل والوَقْفُ على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٧]، كما هو مذهب السَّلف، وهو أسلم من مذهب الخلف الذين يُؤوِّلون بما لا يلزم منه تشبيهٌ ولا تعطيل.

قوله: (**ولا يَثْبُتُ قَدَمُ الإسلامِ على ظَهرِ التَّسليمِ والاستسلامِ**)؛ لأنَّ الإسلام هو التَّسليم لله تعالى في كلِّ ما ثبت من جهته، فالمُسلمُ مَنْ جعل الأشياء كلَّها سالمةً لله لا يُشرك معه أحداً. وفي كلمة «ظهر» تشبيهٌ، فإنَّه لمَّا أثبت للإسلام قدماً، وهو لا يثبت إلاَّ على شيء، فاستعار للتَّسليم ظهراً حتَّى يثبت قَدَم الإسلام عليه، لأنَّ الإسلام هو الانقيادُ لله، ولا يتحقَّق إلاَّ بالتَّسليم وتركِ الاعتراض على أحكامه وحُكمه.

قوله: (**ومَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلمُهُ، ولم يَقنَعْ بالتَّسليم فَهمُهُ، حَجَبَهُ مَرامُهُ عن خالِصِ التَّوحيدِ وصافي المَعرِفةِ وصَحيحِ الإيمانِ**)، معناه: إنَّ كلَّ من لم يقنع بالتَّسلسم لما ثبت من الله ورسوله، وطلب الوقوفَ على ما حُظِر ـ أي: حُجب ـ عن الخلقِ عِلمُهُ، كان مَرامُه، ـ أي: مطلوبه ـ، تحكُّماً وعدولاً عن موجَب[2] الإسلام، فيصير برأيه الباطل محجوباً عن خالص التَّوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فإنَّ من عرف الله بالحكمة والكمال والرُّبوبيَّة، وعرف نفسَه بالعجز والجهل والعبوديَّة، يبقى تحت التَّسليم والتَّمسُّك والرِّضا بما قضى الله، ولا

(١) انظر ت(٢) ص (٣٣).

(٢) أي: حكمه ومقتضاه. وحكمُ الإسلام ومقتضاه الاستسلامُ والانقيادُ مطلَقاً.

يطلب وجهَ الحكمة من الله، بل يفوِّض العلم والحكمة إلى العليم الحكيم، فإنَّه ليس للعبد أن يطلب الاطِّلاع على أسرار المولى، بل يجب عليه الانقيادُ له[1]، ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١] إذ لو لم يرضَ بالتسليم، ويطلب معرفة كُنْهِ حكمة الله، وعقلُه قاصر عن إدراك ذلك، يبقى متردِّداً بين التَّكذيب والتَّصديق، ولا إيمان مع التَّردُّد، ولا إسلامَ مع التَّحكُّم.

ولهذا قال في الكتاب: **(فيَتَذَبْذَب)** أي: يتردَّد بين الكفر والإيمان، والتَّصديق والتَّكذيب، والإقرار والإنكار، **(مُوَسْوَساً)**، بوساوس الشَّيطان وإلقاء الشُّبه عليه، **(تائهاً)** أي: حيرانَ في تِيْهِ[2] المعارف التي حارت فيها العقول، **(شاكّاً)** فيما يجب عليه تسليمُه، **(زائغاً)** أي: مائلاً عن الطَّريق الصَّواب، **(لا مُؤمِناً مُصَدِّقاً)** بجميع ما جاء من الله بالتَّسليم وتفويضِ العلم إلى الله، **(ولا جاحداً مُكذِّباً)**؛ لأنَّ التَّكذيب لا يتأتَّى مع الشَّكِّ واستواءِ[3] الطرفين وقد أخبر الله تعالى أنَّ اتِّباع ما تشابه زيغٌ حيث قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

فالحاصل أنَّ الطَّحاوي رحمه الله اختار في المتشابه مذهبَ السَّلف، وهو ترك تأويله، وهذا القول هو الرَّاجح عند المحقِّقين؛ لأنَّ اللَّفظ إذا كان له معنى راجحٌ، ثمَّ دلَّ دليل أقوى منه على أنَّ ذلك الظَّاهر غير مراد، عَلِمنا أنَّ المراد بعضُ مجازاتِ تلك الحقيقة، وفي المجازات كَثْرة، وترجيحُ البعض على البعض لا يكون

(١) ليس مراد المصنِّف أنَّ لا ينبغي لنا أن نطلب وجه الحكمة في أحكام الله، بل هو أمر مشروع مندوب إليه، ولكنَّ مراده أنَّه ليس من الضَّروريِّ أن نقف على الحكمة من كلِّ حُكم، فما عرفنا وجه الحكمة فيه، فهو بفيض من الله وتوفيق منه، فنعود على الله بالشُّكر والثَّناء، ويعود علينا بزيادة اليقين والإيمان، وما عجزنا عن معرفة وجه الحكمة فيه قبلناه راضين متمسِّكين بما قضى الله به، مفوِّضين علمه ومعرفته إلى العليم الحكيم، معترفين بعجز عقولنا عن دَرْكِ ما خفي علينا.

(٢) التِّيهُ في الأصل الصَّحراء التي يُتاه فيها، وعليه يكون الشَّارح شبَّه المعارف التي لا يستطيع العقل إدراكها والوقوفَ على حقيقتها بالصَّحراء التي لا يُعرف أوَّلها من آخرها، بجامع عدم الاهتداء في كلٍّ.

(٣) عطف تفسير، لأنَّ الشَّكَّ استواء طرفي الإنكار والتَّصديق.

إلاَّ بالمرجِّحات غير القطعيَّة، فلا يفيد إلاَّ الظَّنَّ، والعملُ في المسألة القطعيَّة بالدَّليل الظَّنِّي غيرُ جائز، وفي التَّأويل يلزم ذلك.

مثلاً: دلَّ الدَّليل القطعيُّ على أنَّ الحقيقة من قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] غيرُ مرادة، لأنَّه يمتنع كونُ الإله في مكان، فَصَرْفُ اللَّفظ إلى بعض تأويلاته لا يُتَصوَّر بالدَّليل القطعيِّ، والقول بالظَّنِّ في ذات الله تعالى وصفاته غيرُ جائز، فتعيَّن السُّكوت، وتركُ التَّأويل، وتفويضُ تأويله إلى علم الله تعالى، مع اعتقادِ أنَّ الظَّاهر غيرُ مراد منه[1]، وكذا حكم سائر الآيات المتشابهة.

قوله: (**ولا يَصِحُّ الإيمانُ بالرُّؤيةِ لأهْلِ دارِ السَّلامِ، لِمَنِ اعْتَبَرَها بوَهْمٍ**[2] **أو تأوَّلها بِفَهْمٍ**)، أراد بدار السَّلام الجنَّة قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، وفي تسميتها بدار السَّلام وجهان:

أحدهما: أنَّ السَّلام اسم من أسماء الله تعالى، فأُضيفت إليه تعظيماً لها.

وثانيهما: أنَّها سميِّت بدار السَّلام؛ لأنَّ من دخلها سَلِمَ من الآفات والعيوب والنَّقائص التي تحدث في دار الدُّنيا، فيكون معناها دار السَّلامة.

ويحتمل في وجه التَّسمية بها وجهٌ آخر، وهو أنَّ الجنَّة لكثرة ما يُسلِّمون فيها سمِّيت بها، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥-٢٦]. وأيضاً الملائكة يُسلِّمون عليهم قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزُّمَر: ٧٣].

وإنَّما لا يصحُّ الإيمان بالرُّؤية لمن اعتبر الرُّؤية بوَهْمٍ، لأنَّ الوهم إنَّما يقع على

(١) لأنَّ ظاهره الجلوس على العرش، ولا يخفى ما في ذلك من التَّجسيم والمشابهة للحوادث، وغير ذلك من المفاسد، لذلك تعيَّن السكوت والتَّفويضُ إلى علم الله كما ذكر المصنِّف، مع اعتقاد التَّنزيه له سبحانه عمَّا يوجب التَّشبيه والتَّجسيم، فنقول كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسُّؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب».

(٢) أي: من توهَّم أنَّ الله يُرى على صفة ما من الصِّفات المعهودة، فهو بذلك يتوهَّم أنَّ الله يشبه الخلق من هذه الجهة، ثمَّ بعد ذلك إن أثبت ما توهَّمه وقع في التَّشبيه، وإن أراد أن ينفي عن الله ما أثبته بوهمه وقع في نفي الرُّؤية، والمخلِّص من ذلك أن يحفظ إيمانه من التَّشبيه ونفي الرُّؤية، فيقول: الله يُرى في الآخرة كما أخبر لا كما يخطر على عقول البشر.

موهوم هو جزئيٌّ تنطبع صورته في الحواسِّ؛ لأن الوهم يُدرك الجزئيَّات غيرَ مجرَّدة عن الموادِّ[1]، وذلك في حقِّ الله تعالى محالٌ. فمن جوَّز الرُّؤية بهذا المعنى فقد أبطلها ولم يؤمن بها.

وإنَّما لا يصحُّ الإيمان بالرُّؤية لمن تأوَّلها بفَهْم؛ لأنَّ الفَهْم يكون بتأمُّل العقل بحصول ماهيَّته فيه، وفَهْمُ المعنى الذي يُضاف إلى الرُّبوبيَّة لا سبيل للعقل إلى دَرْكِهِ، إذ هو محارُ العقول، تحيَّرت[2] في بيداء الألوهيَّة أنظارُ العقل وآراؤه، وأُرتجت[3] دون إدراكه طُرُق الفكر وأنحاؤه، فلذلك قال: لا يصحُّ الإيمان بالرُّؤية إلاَّ بتركِ التَّأويل وَهْماً وفَهْماً ولُزوم[4] التَّسليم في كيفيَّة الرُّؤية؛ لأنَّ الرُّبوبيَّة منزَّهة عن الماهيَّة التي يدركها العقل، والكيفيَّة والكمِّيَّة المُدرَكة بالوهم[5].

قوله: **(إلاَّ بِتَرْكِ التَّأويلِ ولُزُومِ التَّسليمِ، وعليه دِيْنُ الرُّسُلِ)**، هذا استثناء عن قوله: «لا يصحُّ الإيمان»، بمعنى: لا يصحُّ الإيمان إلاَّ بتركِ التَّأويل في كيفيَّة الرُّؤية، ولزومِ التَّسليم فيها. ولهذا لمَّا أوَّلت المعتزلة، وقالوا بأنَّ الرُّؤية لا تحصُل إلاَّ بمقابلة الرَّائي والمَرئيِّ، مع عدم البُعد والقُرب المُفرِطَين واتِّصال الشُّعاع، فقد أحالوا الرُّؤية[6]. فلو سكتوا عن التَّأويل وآمنوا بأصل الرُّؤية، لما وقعوا في الإنكار.

---

(١) الوَهم: حاسَّة من الحواسِّ موجودة في مؤخَّر التَّجويف الوسط للدِّماغ، بها يُدرك ما لا يُدرك بالحواسِّ الظَّاهرة من المعاني الجزئيَّة، مع كونه موجوداً في المحسوسات، وذلك كإدراكنا شجاعة زيد وبخل عمرو.

(٢) لمَّا أرادت العقول الوصول إلى حقيقة أوصاف الرُّبوبيَّة، تاهت وضلَّت فلم تصل إلى نتيجة.

(٣) أغلقت.

(٤) عطف على «تَرْك»، أي: إلاَّ بترك التَّأويل ولزوم التَّسليم..

(٥) يحتمل أنَّه أراد بالوهم هنا الفرض، ويحتمل أنَّه أراد به الحاسَّة المتقدِّم ذكرها في التَّعليق السَّابق.

(٦) لأنَّه ينبني على تلك المقدِّمات أن يكون المرئيُّ إمَّا جوهراً أو عرضاً، وأن يكون المرئيُّ إمَّا كلَّه فيلزم التَّناهي والحصر، وإمَّا بعضه فيلزم التَّبعيض والتَّجزُّؤ، واللَّوازم هذه كلُّها محالة، فالملْزوم مثلها.
وحاصل الرَّدِّ عليهم: أنَّ الرُّؤية عند أهل السُّنَّة هي قوَّة يجعلها الله تعالى في خلقه، ولا يشترط فيها اتِّصال الأشعَّة ولا مقابلة المرئيِّ ولا غير ذلك، ولكن جرت العادة في رؤية بعضنا بعضاً بوجود ذلك على جهة الاتِّفاق، لا على سبيل الاشتراط. فكما أنَّ العلم إدراك، وهم يعلمونه لا في مكان ولا جهة ولا محدوداً ولا محصوراً، فكذا الرُّؤية نوعٌ من أنواع الإدراك، فيدركونه كذلك.

ودينُ الأنبياء ترك التَّأويل ولزومُ التَّسليم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] وقال تعالى في قصَّة الخليل عليه السَّلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] فوجب علينا الاقتداءُ بهم والاهتداءُ بطريقهم، فمن أعرض عن طريقهم فقد مال عن الحقِّ بسفهه، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، والنَّبيُّ عليه السَّلام أُمِرَ باتِّباع ملَّة إبراهيم بقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] وأكثرُ الأنبياء دَعَوا الأمم إلى اتِّباع ملَّة إبراهيم عليه السَّلام.

قوله: (**وَمَنْ لم يَتَوَقَّ النَّفْيَ والتَّشبيهَ، زلَّ ولَمْ يُصِبِ التَّنْزيهَ**)، من لم يجتنب نفي الرُّؤية التي أثبتها الشَّرع، ولم يجتنب التَّشبيه الذي هو خلاف العقل والنَّقل، زلَّ عن الحقِّ ووقع في الباطل، ولم يُصب التَّنزيه الذي يطلبه بنفي الرُّؤية وإثبات التَّشبيه، كما هو مذهب المعتزلة والمشبِّهة.

فالحاصل أنَّ المعتزلة نفوا رؤية الله، بزعم أنَّهم يُنزِّهون ذات الله عن أن يُرى كما ترى الأجسام. والمُجسِّمةُ يثبتون رؤيةَ الله كرؤية الأجسام، وإلاَّ يلزم منه التَّعطيل، فإنَّ ما لا يكون محسوساً عندهم لا يكون موجوداً، فنزَّهوا الله تعالى عن التَّعطيل بإثبات التَّشبيه في الرُّؤية، فأراد الطَّحاوي رحمه الله نَفْيَ هذين المذهبين فقال: من أراد التَّنزيهَ بنَفْي الرُّؤية، وإثباتِ التَّشبيه، فقد زلَّ عن الطَّريق الحقِّ، ولم يُصبِ التَّنزيه الذي طلبه، فخاب سَعْيُه.

وأشار إلى الدَّليل على هذا بقوله: (**فإنَّ ربَّنا جلَّ وعلا مَوْصوفٌ بصِفاتِ الوَحْدانيَّةِ، مَنعوتٌ بِنُعوتِ الفَرْدانيَّةِ**)، وكونُه مرئيّاً من صفات الكمال؛ لأنَّ المجوِّز للرُّؤية كونُه موجوداً، وكلُّ موجود لا تمتنع رؤيتُه. فلو قلنا بامتناع رؤيته، يلزم منه نفيُ الوجود وإثباتُ العدم، تعالى الله عن ذلك. فالمعتزلةُ بنَفْي الرُّؤية لإرادة التَّنزيه وقعوا في أمر باطل، ولم يُصيبوا ما طلبوا.

وكذا كونُ صفاتِهِ غيرَ مشابهة لصفات الأنام من الكمال، فإنَّه الواحد القهَّار، بديعُ السَّموات والأرض، كيف تكون صفاتُ خلقه مشابهةً لصفاته؟ وفيما ذكره المجسِّمة من إثبات الجهة والمكان وتشبيهِ رؤيته برؤية الأجسام، إثباتُ نقص في ذاته وصفاته، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، فهم أخطؤوا فيما زعموا أنَّهم أرادوا بإثبات التَّشبيه نَفْيَ التَّعطيل.

وإلى نفي مذهب المشبِّهة أشار بقوله: **(ليسَ في معْنَى أحدٍ مِنَ البريَّة)**، فلا يُتوَّهم في رؤية الله مثل ما يُتوَّهم في رؤية المخلوقات من المحاذاة واتِّصال الشُّعاع، إنَّما يراه أهل الجنَّة بغير إحاطة ولا كيفيَّة، كما عرفوه في الدُّنيا بلا كيفيَّة ولا إحاطة، فإنَّه تعالى فردٌ منزَّهٌ عن جميع جهات التَّركيب، فإنَّ كلَّ مركَّب مفتقرٌ إلى أجزائه، وكلُّ مفتقرٍ ممكنٌ، وكلُّ ممكن حادثٌ، فلا يكون فرداً قيُّوماً، فثبت أنَّ الواجبَ الفردَ الواحدَ في ذاته، لا يكون في حيِّز ولا في جهة، ولهذا قال:

(تعالى اللهُ عزَّ وجلَّ عن الحدودِ والغاياتِ، والأرْكانِ والأعْضَاءِ والأدَوَاتِ)، إذ الحدُّ وَصْفُ المحدود، وهو المحصور المقهور تحتَ قَهْر الحدِّ، وهو قهَّارٌ فلا يكون محدوداً. والغايةُ عبارةٌ عن النِّهاية. والأركانُ والأعضاءُ صفات الأجسام. والأدواتُ آلات الأجسام، والقديمُ سبحانه وتعالى منزَّه عن هذه الأوصاف كلِّها.

(ولا تَحْويهِ الجِهاتُ السِّتُّ كسائِرِ المُبْتَدَعاتِ)؛ لأنَّه تعالى نَفَى أن يكون مِثلاً لشيءٍ، لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وفي إثبات الجهة والتَّحيُّز إثباتٌ للمماثلة مع الأجسام، وفي وَصْفِهِ بالجهات قولٌ بإحاطتها له، وفي القول بالمكان إثباتُ الحاجة إلى المكان، وفي كلِّ ذلك إيجابُ حدوثه وإزالة قِدَمه. والجهاتُ والأمكنة من أجزاء العالم، وهو مستغنٍ عن العالم وأجزائه. ولأنَّ الجهات السِّتَّ مُحدثة، وهي أوصاف للعالم المُحدَث، والله قديم، كان ولا مكان ولا حينٌ ولا زمان، كان الله ولم يكن معه شيءٌ، فالله تعالى في الأزل ما كان في الجهات لعدم الجهات، فلو يصير في الجهات بعد إحداثها لتغيَّر عمَّا كان عليه وانتقل، والتَّغيُّر والانتقالُ من أمارات الحدوث، تعالى الله عن ذلك.

وقد تمسَّك المجسِّمة بظواهر النُّصوص.

ومذهب السَّلف: أن يصدِّقها ويُفوِّض تأويلها إلى الله تعالى، مع التَّنزيه عن التَّشبيه، ولا نشتغل بتأويلها، بل نعتقدُ أنَّ ما أراد الله تعالى بها حقٌّ(١)، وهذه الطَّريق اختارها الطَّحاويُّ رحمه الله.

ومذهب الخلف: أن نؤوِّلها بما يليق بذات الله تعالى وصفاته، ولا نقطع بأنَّه مرادُ الله، لعدم دليل يُوجب القطعَ على المراد. وقالوا: المراد بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ثبوتُ ألوهيَّته فيهما لا ثبوتَ ذاته، كما يقال: فلانٌ سلطانٌ في العرب والعجم. وبقوله ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] الفوقيَّة من حيث القهر والمكانة، لا من حيث العلوِّ والمكان، فإنَّه لا تمدُّح فيه، إذ الحارس قد يكون فوق السُّلطان في المكان.

وطريقةُ السَّلف أسلم من الوقوع في تأويلٍ لا يكون مراداً، وطريقةُ الخلف أحكم.



(١) لقد بيَّن الإمام الغزالي رحمه الله حقيقة مذهب السَّلف في كتابه إلجام العوام فقال: حقيقة مذهب السَّلف أنَّ كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث، من عوامِّ الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التَّقديس، ثمَّ التَّصديق، ثمَّ الاعتراف بالعجز، ثمَّ السُّكوت، ثمَّ الإمساكُ، ثمَّ الكفُّ، ثمَّ التَّسليم لأهل المعرفة. اهـ قريباً ـ إن شاء الله ـ سيصدر بتحقيقنا.

الإسراء والمعراج

قوله: (**والمِعْراجُ حَقٌّ**[1]**، وقَدْ أُسْرِيَ بالنَّبِيِّ عليه السَّلامُ**).

أمَّا الإسراء منَ المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فثابتٌ بالنَّصِّ، وهو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، وكان في ذلك ظهور المعجزة، فإنَّه قطع مسافة شهرين في لمحة.

قوله: (**وعُرِجَ بِشَخْصِهِ في اليَقَظَةِ إلى السَّماءِ، ثُمَّ إلى حيثُ شاءَ الله تعالى مِنَ العُلا**[2]**، وأكْرَمَهُ بما شاءَ، وأوحَى إليه ما أوحى**)، وهذا ثابت بالأحاديث الصَّحيحة دونَ الكتاب، منها ما روى أبو قتادة أنَّ النَّبيَّ ﷺ حدَّثهم عن ليلة أُسرِيَ به قال: «بينما أنا في الحطيم ـ وربَّما قال: في الحِجْر ـ مُضطجِعٌ بين النَّائم واليَقْظان، أتاني آتٍ فشقَّ ما بين هذه إلى هذه، فاستخرج قلبي، ثمَّ أُتِيتُ بطِسْتٍ من ذهبٍ مملوءٍ إيماناً، فغُسلَ قلبي فيه، ثمَّ حُشِيَ فأعيد، ثمَّ أُتيت بدابَّةٍ دونَ البغل وفوقَ الحمار، أبيض، يضع خَطْوَه عند أقصى طَرْفه، فحُمِلتُ عليه، فانطلق بي جبرائيلُ حتَّى أتى بي إلى السَّماء الدُّنيا، فاستفتح فقيل: مَنْ هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمَّد عليه السَّلام، قيل: وقد أُرسِلَ إليه؟ قال: نعم، قيل: مَرْحباً، فَنِعْمَ المجيءُ جاء. فلمَّا خَلَصْتُ فإذا آدمُ فقال: هذا آدمُ أبوك فسلِّم عليه، فسلَّمتُ عليه فردَّ عليَّ السَّلام وقال: مرحباً بالابن الصَّالحِ والنَّبيِّ الصَّالحِ...»[3]. إلى آخر حديث المعراج.

---

(١) أي: ثابت بالأحاديث الصَّحيحة المشهورة، ومنكر المعراج مبتدع فاسق.

(٢) قال الشَّيخ الغنيمي في شرح العقيدة قوله: «من العُلا» إشارة إلى اختلاف أقوال السَّلف، فقيل: إلى الجنَّة، وقيل: إلى العرش، وقيل: إلى ما فوق العرش، وقيل: إلى أطراف العالم.

(٣) حديث المعراج ذكره البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (٣٠٣٥)، وفي كتاب فضائل الصَّحابة، باب: المعراج (٣٦٧٤)، وكذا أخرجه مسلم في الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ (١٦٢)، وغيرهم من أئمَّة الحديث.

وقال بعضهم: المعراج ثابت بالكتاب أيضاً، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨-٩]، والصَّحيح أنَّ هذا القربَ كان مع جبريل، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٧]، وذلك أنَّ رسول الله ﷺ سأل جبريلَ أن يُريَه نفسَه على صورته التي خَلَقَه الله عليها، فواعدَه ذلك بغارِ حراء، فطَلَعَ له جبريلُ عليه السَّلامُ من المشرق، فسدَّ الأُفقَ إلى المغرب، ثمَّ دنا فتدلَّى.

هذا من باب القلب، ثمَّ تدلَّى، أي: جبريل، فدنا من محمَّد عليه السَّلام وكان منه قابَ قوسين، أي: قدر مسافة قوسين أو أدنى. والمعنى: أنَّه بعد ما رآه النَّبيُّ عليه السَّلام على صورته، هالَهُ من عظمته، فردَّه الله إلى صورة آدميٍّ حتَّى قرب منه للوحي، وذلك قوله: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] أي: عبد الله، وهو محمَّد عليه السَّلام ما أوحى الله عزَّ وجلَّ بلسان جبريل.



حوضه عليه السلام وشفاعته

قوله: **(والحَوضُ الذي أكْرمَهُ اللهُ بهِ غِياثاً لأُمَّتِهِ حَقٌّ. والشَّفاعةُ التي ادَّخرها لَهُمْ حَقٌّ كما رُويَ في الأخْبَارِ)**:

ـ أمَّا الحوض فلما روى أبو ذرٍّ عن النَّبيِّ ﷺ قلت: يا رسول الله، ما آنيةُ الحوض؟ قال: «والذي نفسي بيده لآنيَتُهُ أكثرُ من عدد نجوم السَّماءِ وكواكبها في اللَّيلة المُصْحِيَة المُظلمةِ، آنيةُ الجنَّةِ مَنْ شربَ منها لم يظمأ آخِرِ ما عليه، يَشْخُبُ[1] فيه ميزابان من الجنَّة، طوله ما بين عمَّان[2] إلى أيلة، وماؤه أشدُّ بياضاً من اللَّبن وأحلى من العسل» رواه مسلم[3].

وقال أنس: سئل النَّبيُّ عليه السَّلام ما الكوثر؟ قال: «نهرٌ في الجنَّة، أعطانيه اللهُ في الجنَّة، أشدُّ بياضاً من اللَّبن وأحلى من العسل» رواه التِّرمذي[4].

وإنَّما قال: «غياثاً لأمَّته» إذ النَّاس عند شدَّة عطشهم لِدنوِّ الشَّمس منهم، وعظيم كربهم يَرِدُون عليه، فيكون غياثاً عند مَساسِ الحاجة في كُرُبات الموقف يوم القيامة، فيكون كعطشان في البرِّيَّة ورد على حوضٍ ماؤه أبردُ من الثَّلج.

---

(١) الشَّخب: السَّيلان.

(٢) ضبطه القاضي عياض بفتح العين وتشديد الميم، وهو عمَّان البلقاء، عاصمة الأردن اليوم، ولكن جزم الحافظ في الفتح بأنَّه عُمَان بضمِّ العين وفتح الميم، وهو البلد المعروف بالخليج اليوم الذي عاصمته مسقط، وبذلك جزم البكري، ويبدو أنَّه الأصحُّ لكون المسافة ما بين أيلة وعمَّان البلقاء قريبة، بخلاف المسافة بينها وبين عُمان. اهـ تكملة فتح الملهم.

(٣) أخرجه مسلم في الفضائل، باب: إثبات حوض نبيِّنا ﷺ (٢٣٠٠) باختلاف يسير.

(٤) الحديث بتمامه كما أخرجه الترمذي في صفة الجنَّة، باب: ما جاء في صفة طير الجنَّة (٢٥٤٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ ما الكوثر؟ قال: «ذاك نهر أعطانيه الله ـ يعني في الجنَّة ـ أشدُّ بياضاً من اللَّبن، وأحلى من العسل، فيها طيرٌ أعناقها كأعناق الجزر» قال عمر: إنَّ هذه لناعمة، قال رسول الله ﷺ: «آكلها أحسن منها».

وأمَّا الشَّفاعة[1] فلما روى البخاري ومسلم[2] عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم القيامة ماج النَّاس بعضهم إلى بعض، فيأتون آدم فيقولون: اشْفَع لِذُرِّيَّتِكَ، فيقول: لستُ لها، ولكن عليكم بإبراهيم فإنَّه خليل الله، فيأتون إبراهيم فيقول: لستُ لها، ولكن عليكم بموسى فإنَّه كليم الله، فيأتون موسى فيقول: لستُ لها ولكن عليكم بعيسى فإنَّه رُوح الله وكلمته، فيأتون عيسى فيقول: لستُ لها، ولكن عليكم بمحمَّد، فأُوتى فأقول: «أنا لها، فأنطلقُ فأستأذن على ربِّي فيُؤذنُ لي، فأقوم بين يديه أحمُدُه بمحامِدَ لا أقدِرُ عليها الآن يُلهِمَنيها الله، ثمَّ أَخِرُّ ساجداً لربِّي، فيقول: يا محمَّد اِرفعْ رأسَك، وقُلْ تُسمَعْ، وسَلْ تُعْطَهْ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ، فأقول يا ربِّ أمَّتي أمَّتي، فيقول: انطلِقْ فمن كان في قلبهِ مِثقالُ حبَّةٍ من بُرَّةٍ أو شعيرة من الإيمان فأَخرِجه منها» إلى أن قال: «فمن كان في قلبه أدنى من مثقال حبَّة مِن خردلٍ من إيمان فأخرِجْهُ من النَّار، فأفعل»، وروى جابر أنَّ النَّبيَّ عليه السَّلام قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمَّتي» رواه التِّرمذي[3].

---

(١) وهي الشَّفاعة العظمى، شفاعته لأهل الجمع في تعجيل الحساب والإراحة من طول الوقوف والغمِّ، وهي كما هو ظاهر عامَّة تشمل جميع أهل الموقف مؤمنهم وكافرهم. وهي المقام المحمود الذي يحمده بسببه الأوَّلون والآخرون. وهذه الشَّفاعة ثابتة له ﷺ باتِّفاق المسلمين لم ينكرها أحد، واتَّفقوا على أنَّها خاصَّة به عليه الصَّلاة والسُّلام.

(٢) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [نوح: ١] (٣١٦٢)، ومسلم في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنَّة منزلة فيها (١٩٣).

(٣) أخرجه الترمذي في صفة يوم القيامة (٢٤٣٥) وقال: حسن صحيح غريب، والحاكم (١/ ١٤٠) (٢٣٠)، وأبو داود في السُّنَّة، باب: في الشَّفاعة (٤٧٣٩) وغيرهم.

الميثاق المأخوذ على آدم وذريته

قوله: (والميثاقُ الذي أَخَذَهُ الله مِنْ آدم، صلوات الله عليه، وذُرِيَّتِهُ حَقٌّ) دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ولكن العلماء أثبتوا أخْذَ الميثاق ولم يتكلَّموا في كيفيَّته لكونه من المتشابهات، وأوجبوا حقيقته لورود الكتاب.

وذكر الشَّيخ أبو منصور في تأويله[١] عن بعض أهل التَّأويل: أنَّ الله تعالى إنَّما قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، عندما خلق آدم عليه السَّلام، وأخرج من يكون من ذريَّته إلى يوم القيامة مثل الذَّرِّ، فعَرض عليهم قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ثمَّ اختلف هؤلاء فيما بينهم:

ـ فمنهم من قال: إنَّه جعلهم بالمَبلغِ الذي يجري على مِثلهم قَلَمُ التَّكليف، بأن جعل فيهم الحياةَ والعقلَ، وهو قول الحسن البصري.

ـ ومنهم من قال: عرض ذلك على الأرواح دون الأبدان.

ـ وقال بعضهم: خَلَقَهم صَفيَّن، فقال: هؤلاء للجنَّة ولا أبالي، وهؤلاء للنَّار ولا أُبالي، وعرض عليهم قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾.

ـ وقال بعضهم: عَرَضَ على الكلِّ التَّوحيد فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، وأعلَمَهُم ما عليه أحوالهم في الدُّنيا من الفَقْر والغِنى والأجل ونحو ذلك.

---

(١) أراد كتاب تأويلات أهل السنة، تأليف الإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي الحنفيّ، ت(٣٣٣)هـ، قال في الجواهر المضيئة: هو كتاب لا يوازيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذلك الفن. ا هـ كشف الظنون (١/ ٣٣٥).

قوله: **(وقَدْ عَلِمَ اللهُ تعالى فيما لمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ ويَدْخُلُ النَّار جُمْلَةً واحدةً، فلا يُزادُ في ذلك العَدَدِ، ولا يُنقَصُ منه. وكذلك أفْعالُهُم فيما عَلِمَ مِنهُم أن يَفعلُوا)**.

إنَّما ذكر هذا إثباتاً لسعة علم الله عزَّ وجلَّ وأزليَّتِهِ، ولإثبات القضاء والقدر، قطعاً لمادَّة الشَّكِّ في القضاء والقدرة، ودفعاً لتلبيس أوهام القَدريَّة حيث قالوا: كيف يُعذِّب الله تعالى على ما قضاه وقدَّره؟ فبيَّن بقوله: «وقد عَلِمَ الله» إلى آخره، أنَّ مَنْ يدخل الجنَّة يؤمن ويطيع عن اختيار، فعَلِمَ عدَدَهُم، وأنَّ مَنْ يدخل النَّار يكفر ويخالف الأوامرَ عن اختيار، لا عن جبر واضطرار، فيستحيلُ أن لا يعلم من خلقهم، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [المُلك: ١٤].

ولمَّا قضى الله وقدَّر على الطَّائفتين بذلك وحكم، دلَّ على علمه بعددهم؛ إذِ القضاء لا يكون بدون العلم، وهو ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سَبَإ: ٣] فكيف لا يعلم بعدد من يدخل الجنَّة أو النَّار، وكذا أفعالهم بخلقه فيكون عالماً بها.

قوله: **(وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ)**[1].

قال جابر رضي الله عنه: جاء سراقة بن مالك رضي الله عنه فقال: يا رسول الله بيِّن لنا دِينَنا، كأنَّا خُلقنا الآن فِيمَ العملُ اليوم؟ فيما جفَّت به الأقلام وجَرَت به

(١) إنَّ الله يتعامل مع عباده على حسب ما سبق في علمه الأزليِّ من اختيارهم المحمود أو المذموم، وعليه فالنَّاس قسمان:

ـ قسم علم الله أنَّهم سيختارون الطَّاعة والإسلام فخلقهم للجنَّة ويسَّر لهم طريقها، فكان خَلْقُهم للجنَّة نتيجة لاختيارهم المحمود الذي علمه الله أزلاً.

ـ وقسم علم الله أنَّهم سيختارون المعصية والكفر، فخلقهم للنَّار ويسَّر لهم طريقها، فكان خلقُهم للنَّار نتيجة اختيارهم المذموم الذي علمه الله أزلاً. هذا معنى «كلٌّ ميسَّر لما خلق له»، لا أنَّه خلقهم للجنَّة أو النَّار ودفعهم للعمل بما يوصلهم إلى إحداهما دون سابقة اختيار منهم.

المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: «بل فيما جفَّت به الأقلام وجرت به المقادير» قال: فَفِيمَ العمل؟ قال: «اعْمَلوا فكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلِقَ لهُ، وكلٌّ عاملٍ بعَمَلِهِ» رواه البخاري ومسلم[١]. وفي حديث آخر: «اعملوا وقاربوا وسدِّدوا، فكلٌّ مُيسَّر لما خُلقَ له»[٢].

قوله: «والأعمال بالخواتيم»[٣] لما روى أبو هريرة أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إنَّ الرَّجل ليعمل الزَّمن الطَّويل بعملِ أهل الجنَّة، ثمَّ يُختَم له عملُه بعمل أهل النَّار، وإنَّ الرَّجل ليعمل بعمل أهل النَّار، ثمَّ يُختَم له بعمل أهلِ الجنَّة»[٤]. وورد أيضاً «إنَّ الرَّجل ليعمل بعمل أهل النَّار فيدخل النَّار، وإنَّ الرَّجل ليعملُ بعمل أهل النَّار حتَّى يبقى بينه وبين النَّار باعٌ أو ذراعٌ، فتدركه السَّعادة فيعمل بعمل أهل الجنَّة فيدخل الجنَّة»[٥].

---

(١) لم أعثر عليه بهذا اللَّفظ، وأصل الحديث أخرجه البخاري في باب: قوله (فسنيسِّره للعسرى) (٤٦٦٦)، ومسلم في القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمِّه (٢٦٤٧)، ولفظه عند البخاري عن علي قال: كان النَّبيُّ ﷺ في جنازة فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض، فقال: «ما منكم من أحدٍ إلاَّ وقد كتب مقعده من النَّار ومقعده من الجنَّة»، قالوا: يا رسول الله أفلا نتَّكل على كتابنا وندع العمل؟، «قال اعملوا فكلٌّ ميسَّر لما خُلِق له، أمَّا من كان من أهل السَّعادة فييسَّر لعمل أهل السَّعادة، وأمَّا من كان من أهل الشَّقاء فييسَّر لعمل أهل الشَّقاوة ثمَّ قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل: ٥-٦].

(٢) لم أعثر عليه، وانظر التَّعليق السابق.

(٣) اقرأ أوَّلاً ت(١) ص (٧٧)، واعلم أنَّ ها هنا مسألة اختلف فيها العلماء بين أشاعرة وماتريديَّة، وهي السَّعادة والشَّقاوة، وإليك تفصيلها لتكون على بيِّنة من أمرك:

أوَّلاً: ذهب الأشاعرة إلى أنَّ السَّعادة والشَّقاوة أزليَّتان، فالخاتمة تدلُّ على ما سبق في علم الله، فإن خُتم له بالإيمان دلَّ على أنَّه كان في الأزل من السُّعداء، وإن ختم له بالكفر ـ والعياذ بالله ـ دلَّ على أنَّه كان في الأزل من الأشقياء. فالطَّاعةُ والإسلام عندهم علامة على السَّعادة، وكذلك المعصية والكفر علامة على الشَّقاوة، ولكن هذه العلامة قابلة للتَّخلُّف بدليل قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إنَّ الرَّجل ليعمل...» الحديث كما أورده الشَّارح.

ثانياً: ذهب الماتريديَّة إلى أنَّ السَّعادة هي نفس الإسلام، والشَّقاوة هي نفس الكفر، فعليه إذا مات المسلم على الكفر فقد انقلبت سعادته شقاوة، وإذا أسلم الكافر عند الموت فقد انقلبت شقاوته سعادة.

(٤) أخرجه مسلم في القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٢٦٥١).

(٥) الحديث أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (٣٠٣٦)، ومسلم في القدر، باب: =

قوله: (والسَّعيد من سَعِدَ بقضاءِ الله[1]، والشَّقيُّ منْ شَقِيَ بقضاء الله تعالى).

لما روى ابنُ مسعود قال: حدَّثنا رسول الله ﷺ وهو الصَّادقُ والمصدوق: «إنَّ خلق أحدكم يُجمع في بطن أمِّه أربعينَ يوماً نُطفةً، ثمَّ يكون عَلَقَةً مثلَ ذلك، ثمَّ يكونُ مُضغةً مثل ذلك، فيبعثُ الله له ملكاً بأربع كلمات، بكتب رزقِهِ وأجلِهِ وعملِهِ وشقيٌّ أم سعيد، ثمَّ يُنفخُ فيه الرُّوح» رواه البخاري ومسلم.

قوله: (وأصْلُ القَدَرِ سرُّ اللهِ تعالى في خلقِهِ، لم يطَّلعْ على ذلك ملَكٌ مُقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مُرْسلٌ، والتَّعمُّق والنَّظرُ في ذلك ذريعةُ[2] الخذلانِ، وسُلَّمُ الحرمانِ، ودرجةُ الطَّغيانِ).

القَدَر: جَعْلُ كلِّ ما هو واقعٌ في العالم على ما هو عليه من خيرٍ وشرٍّ ونَفْعٍ وضُرٍّ، وبيانُ ما يقع على سَنَنِ القضاء في كلِّ زمان ومكان، وهو تأويل الحكمة والعناية السَّابقة في الأزل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فيكون عقولُ البشر قاصرةً عن الإحاطة بكُنْه الحِكَم الإلهيَّة، والبصائر حاسرةً عن إدراك الأسرار الرَّبَّانيَّة، فيكون القدر من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وجَعَلَهُ سرَّاً مكتوماً عن خلقه، لم يُظهِر ذلك لملك مقرَّب، ولا لنبيٍّ مرسل.

فيكون التَّعمُّق فيه وسيلةَ الخِذلان؛ لأنَّ التَّعمُّق في طلب الوقوف على الحكمة

= كيفية خلق الأدامي في بطن أمه (٢٦٤٣). أشكل على بعضهم ظاهرُ هذا الحديث فقال: كيف يتصوَّر أن يعمل الإنسان زمناً طويلاً بطاعة الله، ثمَّ قبيل الموت يرتدُّ كافراً؟! والذي يزيل هذا الإشكال الحديث الذي أخرجه مسلم في القدر، باب: كيفيَّة خلق الآدمي في بطن أمِّه (٢٦٥١) عن سهل بن سعد أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الرَّجل ليعمل عمل أهل الجنَّة فيما يبدو للنَّاس وهو من أهل النَّار، وإنَّ الرَّجل ليعمل عمل أهل النَّار فيما يبدو للنَّاس وهو من أهل الجنَّة» لقد دلَّ هذا الحديث بوضوح أنَّه قد يبدو الإنسان عاملاً بعمل أهل الجنَّة، وقد أسرَّ سريرة تؤدِّي به إلى جهنَّم، كماأنَّه قد يبدو عاملاً بعمل أهل النَّار وقد أسرَّ أمراً فيه من الخير ما يجعله من أهل الجنَّة، والله أعلم.

(١) القضاء لغة: الحكم. وعليه يكون المراد من قوله: «بقضاء الله» في الفصلين، حكمُه الموافقُ لعلمه الأزليّ، أي: حَكَم الله وقضى بالسَّعادة على من علم أنَّه سيختار الطَّاعة، كما أنَّه حكم وقضى بالشَّقاوة على من علم أنَّه سيختار المعصية. انظر ت(١) ص(٧٧).

(٢) أي: وسيلة.

التي كتمها الله تعالى عن الخلق، يكون ناشئاً عن الإنكار والارتياب، وهما من أوصاف النِّفاق، فيصير التَّعمُّق فيه ذريعة الخِذلان، إذ المخذول هو الذي مُنع بسبب خلافه عن النُّصرة والظَّفر بالحقِّ، ثمَّ باستمراره على النَّظر فيما مُنع عن النَّظر فيه، يصيرُ نظره سُلَّماً للحرمان عن الثَّبات على الحقِّ، ثمَّ إذا كرَّر ولم يرجع عن طلبه، ينتهي إلى درجة الطُّغيان وهو المجاوزة عن الحدِّ المجعول للعبد، فإنَّه ليس للعبد المنازعة في أحكام مولاه، ولا الطَّلب للاطِّلاع على أسراره. لذلك رتَّب هذه الكلمات على هذا النَّسق.

قوله: (**فالحَذَرَ كلَّ الحَذَرِ مِنْ ذلك نَظَراً وفِكْراً ووَسْوَسَة**)، هذا مبالغة في التَّحذير عن طلب ما حُجب عن العباد عِلْمُه، (**فإنَّ الله طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عن الأنامِ، ونَهاهُم عنِ المرام كما قال الله تعالى ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾** [الأنبياء: ٢٣] **فمَنْ سأل: لِمَ فَعَل؟ فقَدْ ردَّ حُكْمَ الكتاب، ومَنْ ردَّ حُكْمَ الكِتابِ كان من الكافرين**)، وإنَّما نهاهم عن الخوض في القدر لأنَّه أمر لا سبيل إلى معرفته.

قوله: (**فهذَا جُمْلَةُ ما يحتاجُ إليه مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أولياءِ اللهِ تعالى**)، أي: إنَّما يعلم بهذا ويقف عليه ويعمل بمقتضاه مَنْ نوَّر الله قلبه باليقين من أوليائه، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزُّمر: ٢٢].

ثمَّ ذكر لهذا تعليلاً بقوله: (**وهي درجةُ الرَّاسخين في العلمِ؛ لأنَّ العلمَ عِلمان: عِلمٌ في الخَلْقِ موجودٌ، وعِلمٌ في الخَلقِ مَفقودٌ، فإنكارُ العلمِ المَوجودِ كُفرٌ، وادِّعاءُ العِلْمِ المَفقودِ كُفرٌ. ولا يَثْبُتُ الإيمانُ إلاَّ بقَبولِ العلمِ المَوجودِ، وتَرْكِ طَلَبِ العِلْمِ المَفقودِ**).

العلمُ الموجودُ في العالم والخلقِ، هو ما عُلم بالدَّلائل الظَّاهرة والبراهين الباهرة، كالعلم بالصَّانع بما نَصَب عليه من دلائل الوحدانيَّة وقِدَمِه وكمالِ عِلْمه وقدرته وحكمه، وبراءته من سِمات النَّقص وأمارات الحَدَث، وجميع صفات الجلال والإكرام، وكالعلم بجميع الأوامر والنَّواهي كما جاء به النَّبيُّ عليه السَّلام من الشَّريعة الغرَّاء الثَّابتة بالقرآن المُعجِز، ومن بيان الحلال والحرام.

فهذا العلمُ كلُّه موجود في الخلق، فيكون إنكاره كفراً.

وأمَّا العلم المفقودُ فيهم، فنحو العلم الذي أخفاه الله عن خَلْقِه، كالعلم بالغيب الذي استأثر بعِلْمهِ، وكعلم القضاء والقدر، وقيام السَّاعة كما قال الله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وقال: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فادِّعاءُ هذا العلم وطلبُه كفرٌ أيضاً؛ لأنَّه دعوى المشاركة مع الله فيما استأثر به.



الإيمان باللوح والقلم

قوله: (**ونُؤمنُ باللَّوحِ والقَلَمِ وجميعِ ما فيه قدْ رُقِمَ. ولو اجْتَمَعَ الخَلْقُ كلُّهُمْ على شيء كَتَبَهُ الله فيه أنَّه كائنٌ لِيَجْعلُوهُ غيرَ كائنٍ، لمْ يَقدِرُوا عليه. ولو اجْتَمَعُوا كلُّهُم على ما لم يَكتُبْهُ اللهُ فيه ليَجْعلوهُ كائِناً، لم يَقدِرُوا عليهِ. وجَفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ، وما أخطأ العبدَ لم يكن لِيُصيبَهُ، وما أصابَهُ لم يكن لِيُخطِئَهُ**).

أمَّا اللَّوحُ فثابت بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البُرُوج: ٢١-٢٢]، والقلمُ بقوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القَلَم: ١]، فيُجب الإيمانُ بهما[١].

وأمَّا الإيمانُ بجميع ما فيه قد رُقم، فبقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يسٓ: ١٢] قيل: هو اللَّوح المحفوظ، وبقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القَمَر: ٥٣] وبما روي عن عبادة بن الصَّامت أنَّه قال لابنه عند الموت: يا بُنيَّ إنَّك لن تجد حلاوة الإيمان حتَّى تعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليُخطِئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أوَّل ما خلق الله القلمَ، قال له: اكتب، فقال: يا ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ إلى يوم القيامة». أخرجه أبو داود والتِّرمذي[٢].

وعن عمرو بن العاص قال: خرج علينا ﷺ وفي يده كتابان فقال: «أتدرون ما هذان الكتابان؟» قلنا: لا يا رسول الله إلاَّ أن تُخبِرَنا، فقال للذي في يده اليُمنى: هذا كتابٌ من ربِّ العالمين، فيه أسماء أهل الجنَّة، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثمَّ أُجمل على آخرهم، فلا يُزاد فيهم ولا يُنقص منهم أبداً» وقال للذي في شماله: «هذا كتابٌ من ربِّ العالمين، فيه أسماء أهل النَّار، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثمَّ

---

(١) اكتفاءُ الشَّارح ببيان حكم الإيمان باللَّوح والقلم، وعدم ذكر حقيقتها وصفتهما بيانٌ لما هو أولى من عدم الخوض والجزم بتعيين حقيقتها، فنؤمن بهما لورود ذكرهما في القرآن، ونمسك عن بيان حقيقتهما لعدم وروده، والله أعلم.

(٢) أخرج قريباً منه أبو داود في السنة، باب: في القدر (٤٧٠٠)، والترمذي في القدر، الباب (١٧) (٢١٥٤).

أُجمل على آخرهم فلا يُزاد فيهم ولا يُنقص منهم أبداً» قال أصحابه: ففيمَ العملُ يا رسول الله إن كان أمراً قد فُرِغَ منه؟ فقال: «سَدِّدوا[1] وقاربوا[2]، فإنَّ صاحب الجنَّة يُختم له بعمل أهل الجنَّة وإن عمل أيَّ عملٍ كان»، ثمَّ قال ﷺ بيده ـ أي: أشار بيده ـ فنبَذَها، ثمَّ قال: «فَرَغَ ربُّكم من العباد، فريقٌ في الجنَّة، وفريقٌ في السَّعير»[3].

وباقي الألفاظ[4] المذكورة في الكتاب كلُّها مرويَّة عن النَّبيِّ عليه السَّلام، بعضُها باللَّفظ وبعضها بالمعنى، وهي مستغنية عن الشَّرح.

قوله: **(وعلى العبْدِ أنْ يَعْلَمَ أنَّ الله تعالى سبَقَ عِلْمُهُ في كلِّ كائنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فقدَّرَ ذلك بمشيئتِهِ تقْديراً مُحكَماً مُبرَماً، لَيْسَ لَهُ ناقِضٌ، ولا مُعَقِّبٌ، ولا مُزِيلٌ، ولا مُغَيِّرٌ، ولا مُحَوِّلٌ، ولا ناقِصٌ ولا زائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ في سَمَاواتِهِ وأرضِهِ).**

هذا تصريح بإثبات أزليَّة علمِ الله تعالى ومشيئته، وبإثبات القضاء والقدر بما هو كائنٌ من خلقه، وبتقدير كلِّ شيء على ما تقتضيه حكمتُه البالغة من حُسْنٍ وقُبْحٍ، وخيرٍ وشرٍّ، وطاعة ومعصية، وغنى وفقر.

وفي قوله: «لا مُعقِّب» لا مؤخِّر لما حَكَم إلى قوله: «في سمائه وأرضه» إشارةٌ إلى أنَّه هو المنفرد بالحكم والتَّدبير، والغالبُ في أمره، لا يشاركه في ذلك أحد. وقد مرَّ تحقيق البراهين على ذلك.

(١) أي: اطلبوا بأعمالكم السَّداد والاستقامة. وهو القصد في الأمر والعدل فيه.

(٢) أي: اقتصدوا في الأُمور كلِّها، واتركوا الغُلوَّ فيها والتَّقصير، أي: لا إفراط ولا تفريط.

(٣) الترمذي في القدر، باب: ما جاء أن الله كتب كتاباً لأهل الجنة وأهل النار (٢١٤١).

(٤) أراد بذلك ما ترك شرحه من المتن، وهو قول الطحاويِّ رحمه الله «وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه».

التَّكوين صفة لله تعالى قديمة

قوله: **(ولا يكونُ مُكوَّنٌ إلاَّ بِتَكْوينِهِ، والتَّكوينُ لا يكونُ إلاَّ حَسَنَاً جميلاً)**.

اعلم أنَّ التَّكوين والتَّخليق والإيجاد والإحداث والاختراع كلَّها أسماء مترادفة، معناه: إخراج المعدوم من كَتْم العدم إلى ظهور الوجود. وإنَّما خصَّ لفظ التَّكوين اقتداء بالسَّلف، فإنَّهم قالوا: التَّكوينُ غيرُ المكوَّن، وهو صفةٌ أزليَّة قائمةٌ بذات الله تعالى، كجميع صفاته، وهو تكوينٌ للعالم ولكلِّ جزء منه في وقت وجوده، وهذا لأنَّ العالم حادث بإحداث الله، ولو لم يكن الإحداث صفةً لله تعالى لَمَا كان حادثاً بإحداثه، وينبغي أن يكون قديماً؛ إذ لو كان حادثاً لاحتاج إلى تكوين آخر، إذ التَّقدير أنَّ جميعَ الحوادث محتاجٌ إلى تكوين الله، ويتسلسل أو ينتهي إلى تكوين قديم. ولأنَّه لو كان حادثاً: فإمَّا أن حدث في ذات الله فيكون محلّاً للحوادث وهو محال، وإن حدث لا في ذاته، فلا يكون التَّكوينُ صفة له؛ لأنَّ صفة الشَّيء لا تقوم بغيره، إذ لو قامت بغيره لكان هو المكوِّن دون الله.

وقول الأشعريِّ بأنَّ التكوين وما هو صفات الأفعال كالإحياء والإماتة حادث، مردودٌ؛ لأنَّ العالم وُجِد بخطاب «كن» عنده أيضاً، وهو تكوين، وخطابُ «كن» كلامٌ أزليٌّ قائم بذات الله بلا خلاف بيننا وبينه، فَجَعلُ التَّكوين حادثاً تناقض.

وقولهم بأنَّ التَّكوين هو المكوَّن أيضاً مردودٌ؛ إذ التَّكوين صفة قائمة بذات الله أزليَّة بخلاف المكوَّن. والقولُ باتِّحادهما كالقول بأنَّ الضَّرب عين المضروب.

ولا يلزم من قِدم التَّكوين قِدَمُ المكوَّن؛ إذ وجودُ المكوَّن موقوفٌ على تعلُّق التكوين وقتَ الوجود فيكون ذاته قديمة وتعلُّقُه حادثاً، كسائر الخطابات الأزليَّةُ وإذا ثبت أنَّ التكوين صفة قائمة بذات الله لا يكون إلا حسناً جميلاً.

قوله: **(فهذا من عَقْدِ الإيمان[1] وأُصولِ المعرفةِ، والاعترافُ[2] بوَحدانيَّتِهِ**

(١) قال الغنيمي: هو من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، أي: الإيمان المعقود عليه بالإيمان.

(٢) بالرَّفع عطفاً على المصدر المتأوَّل من «أن يعلم» المقدَّم، والتقدير: الواجب على العبد العلم والاعتراف. اهـ الغنيمي.

وربوبيَّتِهِ كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]) فهذا ـ أي: جميع ما سبق من العقائد المذكورة في القضاء والقدر وغيرهما ـ من عَقْد الإيمان؛ لأنَّه مَنْ لم يعترف بسَبقِ القضاء والقدر على مقتضى الحكمة البالغة، فقد يشكُّ في علمه الأزليِّ وعنايته، وبذلك يتطرَّق الخلل إلى الاعتقاد في ألوهيَّته.

وفي إثبات التَّخليق لغير الله إبطالُ توحيد الصَّانع في أفعاله، وإثباتُ من يُشاركه في إيجاد الحوادث، وفيه إدخالُ الخَلَلِ في عَقْد الإيمان، نعوذ بالله من الخِذلان.

قوله: (**فوَيلٌ لِمَنْ صارَ للهِ في القَدَرِ خصِيماً، وأحضرَ للنَّظرِ فيه قلباً سَقيماً، لقدِ التمسَ بَوهْمِهِ في فَحْصِ الغيبِ سِرّاً كَتِيماً، وعادَ بما قال فيه أفَّاكاً أثيماً**)، وهذا تأكيدٌ وتصريحٌ بذمِّ من أنكر القدر، وسمَّاه خصيماً لله؛ لأنَّه سبق بيانُه بالدَّلائل القطعيَّة إثباتَ القدر، فمن ينكره فقد نازع الله فيما أثبته، فصار خصيماً له فيستحقُّ الويل.

وإنَّما سمَّاه سقيم القلب لارتيابه فيما ثبت بالأدلَّة القطعيَّة لمرض في قلبه، ولطلبه الوقوف على مضمون سرٍّ كَتَمهِ الله عن خلقه.

وصرَّح بكونه أفَّاكاً أثيماً؛ إذ الأفَّاك هو كثير الكذب، والأثيم هو الفاجر كثير الإثم، وذلك بسبب إنكار ما ثبت من الله بالأدلَّة القطعيَّة.



العرش والكرسي

قوله: (**والعَرْشُ والكرسيُّ حقٌّ كما بيَّنَ في كتابِهِ، وهوَ جَلَّ وعَلا مُسْتَغْنٍ عن العَرْشِ وما دُونَهُ، مُحِيطٌ بكُلِّ شيءٍ وفوْقَهُ، وقدْ أعجزَ عنِ الإحاطةِ بهِ خَلْقَهُ**).

ذكر الله تعالى العرش والكرسيَّ في كتابه العزيز ولم يُبيِّن ماهيَّتها سوى أن قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] فذهب بعض أهل التَّأويل إلى أنَّ الكرسيَّ كناية عن العلم. وقال بعضهم: إنَّ العرش غير الكرسيِّ. وقد ذكر الله تعالى العرش مقيَّداً بالحمل محتفَّاً به الملائكة بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ [غافر: ٧]، فالعرشُ المقيَّدُ بالحمل قالوا: هو السَّريرُ المحمول المحفوف بالملائكة. وقال بعضهم: إنَّ العرش المذكور مطلقاً يحتمل أن يراد به المُلك.

والمذهب الصَّحيح عند علمائنا أنَّ كلَّ ما ثبت بالكتاب والسُّنَّة ولا يتعلَّق به العمل، فإنَّه لا يجب الاشتغالُ بتأويله، بل يجب الاعتقادُ بثبوته وحقيقة المراد به.

وإنَّما قال: «هو مستغنٍ عن العرش وما دونَه» نَفْياً لتوهُّم الحاجة إلى التَّمكُّن على العرش، والتَّحيُّز في الجهة كما قاله المجسِّمة، فإنَّ العرش حادث بإحداثه، فَقَبْلَ خلقه كان مستغنياً عن المكان، فلو تمكَّن عليه بعده صار مفتقراً إليه، وهو من أمارات النَّقص، تعالى الله عن ذلك عُلوَّاً كبيراً.

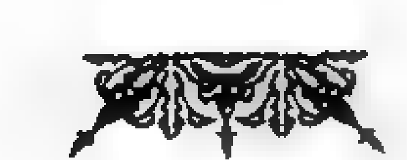
وأراد بإحاطته بكلِّ شيء إحاطتَه بالعلم، لا كإحاطة الظَّرف بالمظروف؛ لأنَّ ذلك من خصائص الجسم والله منزَّه عنه.

وأراد بقوله: «وفوقه» الفوقيَّة من حيث المكانة والقهر والغلبةُ، لا من حيث المكان كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، إذ لا تَمدُّح في غير الفوقيَّة بالقهر، إذ الحارس قد يكون فوق السُّلطان من حيث المكان.

قوله: (**ونقولُ بأنَّ الله اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّمَ موسَى تَكْليمَاً**)، وذلك ثابت بنصِّ القرآن.

وإنَّما قال: (**إيماناً وتَصديقاً وتَسليماً**)، لدفع توهُّم النَّصارى حيث قاسوا تسميتَهم عيسى بالولد على اتِّخاذ إبراهيم خليلاً، وهذا قياس باطل؛ لأنَّ الولد لا يكون إلاَّ من جنس الوالد، واللهُ تعالى متعالٍ عن المجانسة مع البشر، فأمَّا اتِّخاذ الخليل فلا يُوجب المجانسة، بل يُوجب القُرب والكرامة، فافترقا.

وإنَّما أكَّد قوله: «وكلَّم موسى تكليماً» بالمصدر كما نطق به الكتاب، ليُعلَم أنَّه كلَّمه حقيقةً بكلام هو صفتُه، دفعاً لإرادة المجاز.



الإيمان بالملائكة والأنبياء والكتب المنزلة

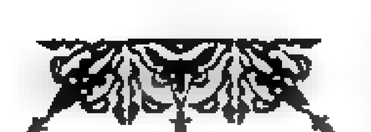
قوله: (**ونُؤمنُ بالملائكةِ، والنَّبيِّينَ، والكُتُبِ المُنْزَلةِ على المرسلينَ، ونشهدُ أنَّهم كانوا على الحقِّ المُبينِ**)، وهذا ثابت بقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥].

فالإيمانُ بالملائكة: أن نؤمن بأنَّهم أشخاص روحانيَّة في تركيب الحيوان، ينزلون ويصعدون إلى السَّماء بإذن الله، لذَّتُهم بذكر الله، وأُنسُهم بعبادته ومعرفته، ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

وأمَّا الإيمان بالنَّبيِّين: فهو أن نؤمن بأنَّ الله اصطفاهم لتبليغ رسالته، وأكرمهم بالرِّسالة بينه وبين عباده، والرِّسالةُ ليست بمكتسبة بل هي عطيَّة يعطيها الله لمن شاء من عباده على ما قاله: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وهم معصومون عن المعاصي، وهم أفضل من الملائكة، وبعضُهُم أفضل من بعض. وإنَّما قدَّم الملائكة على الأنبياء في الذِّكر والإيمان بهم، لأنَّ الله تعالى إنَّما يوحي إلى الأنبياء بواسطة الملائكة، قال الله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ﴾ [الشُّعَراء: ١٩٣-١٩٤] فلهذا السَّبب قَدَّم ذكرهم.

وأمَّا الإيمان بالكتب: فهو أن نؤمن بأنَّها وحيٌ من الله إلى رسله، إمَّا سماعاً منه بلا كيف، أو بلاغاً من الملك المنزل، ليس للنَّبيِّ ولا للملك فيها تصرُّفٌ في النَّظم ولا في المعنى.

ونشهد أنَّ الأنبياء كانوا على الحقِّ المبين الظَّاهر بالمعجزات الباهرة والدَّلائل القاهرة.



بيان شرط
تسمية أهل القبلة مؤمنين

قوله: (**ونُسَمِّي أهْلَ قِبلَتِنا مُؤْمنينَ ما دامُوا بما جاءَبِهِ النَّبيُّ ﷺ مُعتَرِفينَ، ولهُ بكلِّ ما قال وأخبرَ مُصدِّقينَ**)، لقوله عليه السَّلام: «من صلَّى إلى قبلتِنا، وأكل ذبيحتَنا فهو منَّا»[١]، فإذا كانوا معترفين بما جاء به النَّبيُّ عليه السَّلام من الشَّرع والدِّين، ومعتقدين التَّوحيدَ، ومتمسِّكين بالشَّريعة، نُسمِّيهم مؤمنين ونحكُمُ عليهم بجميع أحكام المؤمنين، ونُراعي ظواهرهم ونَكِلُ ضمائرهم إلى الله، بقوله عليه السَّلام: «بُعثتُ أتولَّى الظَّواهرَ، واللهُ يتولَّى السَّرائرَ»[٢].

وإنَّما قال: «ما داموا بما جاء به النَّبيُّ ﷺ معترفين»، لأنَّ مجرَّد التَّوجُّه إلى قبلتنا لا يدلُّ على الإيمان ما لم يُصدِّق النَّبيَّ فيما جاء به من الشَّريعة، فإنَّ الغُلاة من الرَّافضة الذين يدَّعون أنَّ جبريل غَلِطَ في الوحي لمحمَّد، فإنَّ الله أرسله إلى عليٍّ، وبعضهم قالوا: بأنَّه إله، فهؤلاء وإن صلَّوا إلى القبلة ليسوا بمؤمنين.



(١) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة يستقبل بأطراف رجليه، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلَّى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمَّة الله وذمَّة رسوله، فلا تُخفِروا الله في ذمَّته».

(٢) قال السخاوي في المقاصد الحسنة: حديث: أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر» اشتهر بين الاصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، وجزم العراقي بأنَّه لا اصل له، وكذا أنكره المزِّي وغيره. اهـ بتصرف يسير.

حكم الخوض في ذاته تعالى

قوله: (ولا نَخُوضُ في الله عزَّ وجلَّ، ولا نُماري في الدِّينِ).

معناه: ولا نتكلَّم في ذات الله وصفاته بمحض العقل من غير اتِّباع ما نطق به الكتاب والسُّنَّة، إذ الأصلُ في أسماء الله وصفاته التَّوقيف(١). ولا نخوض في الفكر في ذاته، فإنَّه يُحيِّر الأفكار، فربَّما يؤدِّي إلى الإنكار، بل يُتفكَّر في أفعاله وصنعه، فإنَّ العقل قاصر عن إدراك كنه كبريائه، فإنَّ الملائكة مع تجرُّدهم عن دَنَس العلائق النَّفسانيَّة اعترفوا بالقصور، وقالوا: «ما عرفناك حقَّ معرفتك»، فكيف البشر المتعلِّق بالعلائق والغواشي الغريبة المانعة عن خُلوص الإدراك؟ فالخوضُ فيه رُبَّما يُفضي إلى القول بما هو منزَّه عنه، فالأولى تركُ الخوض فيه(٢).

«ولا نُماري في الدِّين»، أي: لا نخاصِم أهل الحقِّ بإلقاء شُبهات أهل الأهواء عليهم التماساً لافترائهم وميلهم عن الحقِّ. وقد قال النَّبيُّ عليه السَّلام: «من تركَ

(١) أي: يتوقَّف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنَّة صحيحة أو إجماع. فلا نثبت لله تعالى اسماً ولا صفةً إلاَّ إذا ورد بذلك توقيف من الشَّارع، وهذا هو مذهب جمهور أهل السُّنَّة.

(٢) وهنا لا بدَّ من الوقوف على أمر هامٍّ، وهو أنَّ المعرفة المتعلِّقة بالله معرفتان، إحداهما ممنوعة محجوبة، والأخرى مأذون بها بقدر:

الأولى: معرفة كنه ذات الله، والسَّبيل الموصِلُ إليها مسدود إلاَّ في حقِّ الله تعالى، قال الجنيد رحمه الله: ما عرف الله بالحقيقة سوى الله. وقال الصِّدِّيق رضي الله عنه في خطبة له على المنبر: الحمد لله الذي لم يجعل للخلق سبيلاً إلى معرفته إلاَّ بالعجز عن معرفته. وروي أنَّه قال: العجز عن دَرْك الإدراك إدراك. وبهذا نعلم أنَّ نهاية معرفة العارفين هي عجزهم عن معرفة الكنه، لأنَّها لا تمكن ألبتَّة، فلا ينهز أحد من الخلق لنيلها وإدراكها إلاَّ ردَّتهُ سُبُحات الجلال إلى الحيرة المفضية إمَّا إلى القول في ذات الله ما لا يليق بها، أو إلى الشِّرك والعياذ بالله، وفي ذلك يقول بعضهم:

العجزُ عن دَرَك الإدراك إدراك ... والبحثُ عن كنه ذات الله إشراكُ

والثَّانية: معرفة أسماء الله وصفاته وذاته من حيث الآثار، لا من حيث الكُنه، فالباري تبارك وتعالى دلَّ بآثاره على وجود ذاته وصفاته.

المراء وهو مُبطِلٌ بُني له بيتٌ في رَبَض الجنَّة، ومَنْ تَركه وهو محقٌّ بُنيَ له في وسطها، ومن حَسَّنَ خُلُقَه بُني له في أعلاها» أخرجه التِّرمذي[١].

وروى أبو هريرة أنَّ رسول الله ﷺ خرج ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتَّى احمَّر وجهه فقال: «أبهذا أُمرتُم، أم بهذا أُرسلت إليكم؟ إنَّما هَلَك من كان قبلكم بكثرة التَّنازع في أمر دينهم، واختلافهم على أنبيائهم، عَزَمْتُ عليكم أن لا تنازعوا فيه»، أخرجه التِّرمذي وأبو داوود[٢].



(١) الترمذي في البِّر والصِّلة، باب: ما جاء في المراء (١٩٩٣) ولفظه عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك الكذب وهو باطل بُنِيَ له في ربَضِ الجنَّة، ومن ترك المراء وهو محقٌّ بني له في وسطها، ومن حسَّن خُلُقَهُ بني له في أعلاها» وقال: حديث حسن. وأخرجه أبو داود في الأدب، باب: حسن الخلق (٤٨٠٠)، وابن ماجة في المقدمة (٥١). وربض الجنة أطرافها.

(٢) الترمذي في القدر، باب: ما جاء في التَّشديد في الخوض في القدر (٢١٣٣) ولفظه: عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتَّى احمرَّ وجهه، حتَّى كأنَّه فُقِىءَ في وجنتيه الرُّمَّان، فقال: «أبهذا أُمرتم، أم بهذا أرسلت إليكم، إنَّما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم عزمت عليكم ألاَّ تنازعوا فيه».

قوله: (**ولا نُجادِلُ في القرآنِ**)، بأنَّه مخلوق حادث، أو من جنس الحروف والأصوات[1]، بل نؤمن بأنَّه مرادُ الله وكلامُه. ولا نُجادل في الآيات المتشابهة، ولا نؤوِّل بتأويلات أهل الزَّيغ ابتغاء الفتنة، ولا نُجادل في وجوه القراآت الثَّابتة، بل نقرأه بكلٍّ ما ثبت.

قوله: (**ونَعْلَمُ أنَّه**) أي: القرآن (**كلامُ ربِّ العالمين، نَزَلَ بهِ الرُّوحُ الأمينُ**) وهذا ردٌّ لكلام الملاحدة أنَّ القرآن وُجد بإلهامٍ طبيعيٍّ لصفاء جوهره، وأنَّ النَّبيَّ عليه السَّلام كان يُصوِّره في نفسه فينظمه قرآناً. والدَّليل على بطلان ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشُّعَراء: ١٩٢-١٩٣]، يعني: جبريل، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]

قوله: (**فَعَلَّمَهُ محمَّداً**) أي: علَّم جبريلُ محمَّداً (**سيِّدَ المُرسَلِين ﷺ وعلى آلِهِ أجمعينَ**) القرآنَ المنزلَ إليه، لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] وفي التَّصريح بتعليم جبريل إيَّاه إبطالٌ لتوهُّم الملاحدة أنَّه كان يُصوِّره في نفسه، لأنَّ طبيعته وغريزته كانت تقتضي ذلك، أو كان يُلهمه جبريلُ ثمَّ يأتي هو بكلام مرتَّب. والدَّليل على بطلان هذا أنَّ الله تعالى صرَّح بالتَّعليم والتَّلقين، والتَّعليمُ من المَلَك لا يكون إلَّا بأن يسمع منه الكلام فيحفظه ثمَّ يبلِّغه إلى المخاطبين.

قوله: (**وكَلامُ الله تعالى لا يُساويهِ شيءٌ مِنْ كلامِ المَخلوقينَ**)، لأنَّ كلامه تعالى صفة قائمة بذاته، أزليٌّ جامع لِلَّطائف، يعجز عن إتيان مثل أقصر سورة منه الإنسُ والجنُّ، فكيف يكون كلام البشر الذي هو حادثٌ ركيكٌ بالنِّسبة إليه مساوياً له؟

قوله: (**ولا نَقولُ بخَلْقِهِ**)، هذا ردٌّ لقول المعتزلة القائلين بخلق القرآن. والدَّليل

(١) انظر ص(٥٩) واقرأ البحث كاملاً.

على بطلان مذهبهم: أنَّ كلام الله صفةٌ قائمة بذاته، فلو كان مخلوقاً يلزم قيامُ الحادث بذاته تعالى، وهو منزَّه عن ذلك، وقد مرَّ تحقيقُ ذلك فيما قبل.

قوله: **(ولا نُخالفُ جماعةَ المسلمينَ)**، لقوله ﷺ: «من خرج عن الجماعة فقد خلعَ ربقةَ الإسلامِ عن عنقه»[1]، والإجماعُ حجَّة من حجج الشَّرع، فخلافُه زيغٌ وضلالٌ. والنَّبيُّ عليه السَّلام حثَّ على التَّمسُّك بالجماعة، حيث قال: «عليكم بالسَّواد الأعظم»[2]، وقال: «لا تجتمع أمَّتي على الضَّلالة»[3]، و«ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسنٌ»[4].



(١) الحديث أخرج نحوه الحاكم (١/٢٠٣) (٤٠١)، والتِّرمذي في الأمثال، باب: ما جاء في مثل الصَّلاة والصَّوم (٢٨٦٣)، وأبو داود في السُّنَّة، باب: في قتل الخوارج (٤٧٥٨).

(٢) أخرجه ابن ماجة في الفتن، باب: السَّواد الأعظم (٣٩٥٠) وهو بتمامه: عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أمَّتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسَّواد الأعظم».

(٣) هو جزء من حديث، انظر التعليق السابق.

(٤) أخرجه الحاكم (٣/٨٣) (٤٤٦٥) عن عبد الله قال: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيءٌ، وقد رأى الصَّحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر. وقال: صحيح ولم يخرجاه فالحديث موقوف على عبد الله بن مسعود، وليس من كلام رسول الله ﷺ.

القول في أهل القبلة

قوله: (**ولا نُكفِّر أَحداً من أهلِ القِبلةِ بذَنْبٍ ما لَمْ يَستحِلَّهُ**)، لقوله عليه السَّلام: «لا تكفِّروا أهل قبلتكم»[1]. المراد بأهل القبلة هم الذين جمعوا بين الصَّلاة إلى الكعبة والتَّصديق بجميع ما جاء به النَّبيُّ عليه السَّلام من الشَّريعة. ولهذا قال المصنِّف فيما سبق: «ونُسمِّي أهلَ قبلتنا مسلمين ما داموا بما جاء به النَّبيُّ عليه السَّلام معترفين». وفيه إشارة إلى أنَّ الغُلاة من الرَّوافضِ وإن صلَّوا إلى القبلة ليسوا بداخلين في هذا.

وإنَّما قال هذا ردّاً على الخوارج[2] الذين قالوا بأنَّ المسلم إذا ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، وعلى المعتزلة الذين قالوا: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، ويكون بين المنزلتين.

والدَّليل على بطلان هذا: أنَّ المؤمن لا يُكفَّر بالذَّنب، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [التحريم: ٨] أَمَرَ المؤمنين المذنبين بالتَّوبة، إذ التَّوبة عبارة عن الرُّجوع إلى الله بموافقة أمره بعد المخالفة. وقد سمَّي صاحب الذَّنب مؤمناً فدلَّ على أنَّه لا يخرج عن الإيمان بالذَّنب، ولقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩]، سمَّاهم مؤمنين مع أنَّ إحدى الطَّائفتين باغيةٌ مرتبكةٌ للكبيرة، ولقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسمَّى قاتل النَّفس عمداً مؤمناً مع ارتكابه الكبيرة، ثمَّ قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط، باب: من اسمه إبراهيم، بلفظ: عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تكفِّروا أحداً من أهل قبلتكم بذنب وإن عملوا الكبائر، وصلُّوا مع كلِّ إمام، وجاهدوا مع كل أمير». وأخرجه الدارقطني في السنن، العيدين، باب: صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، بزيادة «وصلُّوا على كلِّ ميت» وقال: أبو سعيد ـ أحد رجال السند ـ مجهول.

(٢) الخوارج باختصار: فرقة من فرق الشيعة، لما وقع الخلاف بين سيدنا علي ومعاوية رضي الله عنهما، وكاد الأمر أن ينتهي لصالح سيدنا علي ﷺ، طلب سيدنا معاوية ﷺ تحكيم القرآن بينهما، فاستجاب علي ﷺ لذلك، فانشق عنه فرقة من أتباعه يرون أن التحكيم خطأ، وأبو الرجوع إلى علي ﷺ إلا بشرطين: أن يقر على نفسه بالخطأ والكفر لقبول التحكيم، وأن ينقض ما أبرم مع معاوية. ولما لم يجبهم علي ﷺ، سعوا في قتله حتى تم لهم ذلك، فسميت هذه الفرقة بالخوارج لخروجهم على علي ﷺ.

[البَقَرَة: ١٧٨] سمَّاه أخاً بأخوَّة الإسلام، فلو صار كافراً بالقتل لما جاز تسميتُه بالأخ. ولأنَّ الإيمان في الحقيقة هو التَّصديق بالقلب، والإقرارُ دليل عليه، ومحلُّ المعصية الجوارح، فلا تضادَّ بينهما، إذ اتِّحاد المحلِّ شرط له، فما دام التَّصديق باقياً يكون الإيمان باقياً، ولأنَّ الأعمال الصَّالحة غيرُ داخلة في الإيمان، فلا ينتفي الإيمان بانتفائها.

وهذا إذا ارتكب الكبيرةَ ولم يستحلَّها، أمَّا لو استحلَّها فهو كافر، لإنكاره ما حرَّم الله تعالى بالدَّلائل القطعيَّة، قال الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المَائدة: ٤٤].

قوله: (**ولانقولُ: لا يَضُرُّ مع الإيمانِ ذَنبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**)، هذا ردٌّ لمذهب المرجئة[1]، فإنَّهم بمقابلة الخوارج، حيث قالوا: لا يضرُّ الذَّنب مع الإيمان، والخوارجُ قالوا: لا ينفعُ الإيمانُ مع الذَّنب.

والدَّليلُ على إبطال مذهب المرجئة أنَّ النُّصوص والأحاديث الصَّحيحة قد دلَّت على تعذيب أصحاب الكبائر بقدر ذنوبهم، فدلَّت على أنَّ الذُّنوب قد تضرُّ مع الإيمان.

قوله: (**ونَرجو للمُحسنينَ مِنَ المُؤمنينَ**)، أي: نرجو الثَّواب في الآخرة لمن عمل الحسناتِ من المؤمنين بحكم الوعد.

وإنَّما قال بلفظ «الرَّجاء»؛ لأنَّ العمل الصَّالح ليس بمُوجِبٍ للجزاء، بل الجزاءُ بفضل الله ورحمته، قال النَّبيُّ عليه السَّلام: «لن يدخل أحدكم الجنَّة بعمله، قيل:

---

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٣٩): الإرجاء على نوعين: أحدهما: بمعنى التَّأخير، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعرَاف: ١١١]. الثاني: إعطاء الرَّجاء. أما إطلاق اسم المُرجِئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنَّهم كانوا يُؤخِّرون العمل عن النِّيَّة، وأمَّا بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا، من كونه من أهل الجَنَّة أو من أهل النَّار.
والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. ا هـ.

ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلاَّ أن يتغمَّدني الله برحمته»[1]، ولأنَّ العمل الصَّالح إنَّما يكون وسيلة للثَّواب، إذا كان لوجه الله ومقبولاً عنده، وذلك غير معلوم، فلا نتيقَّن به بل نرجو الفضل من الله.

قوله: (**ولا نَشهدُ لهم بالجَنَّةِ ولا نَأمنُ عليهمْ**)، أي: لا نأمن على المؤمنين ما يُحبِط عملهم من كفر أو نفاق، أو ما يُحبِط ثواب عملهم من عُجْب ورياء وسُمعة، لأنَّهم غير معصومين عن ذلك، فما داموا في الحياة لا يتحقَّق الأمن من ذلك، إذ الاعتبارُ للخواتيم، وقصَّة بَلعم بن باعوراء مشهورة[2].

قوله: (**ونَستغْفِرُ لِمُسيئِهِمْ**)، أي: نطلب من الله المغفرة للمذنبين من أهل الإيمان؛ لأنَّا أُمرنا باستغفار بعضنا لبعض، قال الله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] والملائكةُ والأنبياءُ أُمروا بالاستغفار للمؤمنين، فوجب الاقتداء بهم.

قوله: (**ونَخَافُ عَلَيْهِم**)، أي: نخاف على المذنبين من أهل الإيمان العقاب، لأنَّ الله تعالى أوعد بالعقاب بمخالفة أوامره، فنستغفرُ لهم كما نَستغفر لأنفسنا، ونَخاف عليهم كما نخاف على أنفسنا، قال النَّبيُّ عليه السَّلام: «المؤمنون كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالحمَّى والسَّهر»[3].

---

(١) أخرجه بلفظ قريب منه أحمد (٢/ ٢٥٦) (٧٤٧٣)، وأصل الحديث أخرجه البخاري في المرضى، باب: نهي تمنِّي المريض الموت (٥٣٤٩)، ومسلم في صفات المنافقين، باب: لن يدخل أحد الجنَّة بعمله (٢٨١٦).

(٢) ورد في شأن بَلعم هذا أكثر من حادثة أوردها المفسرون عند تفسير الآية (١٧٥) من سورة الأعراف، والذي يهمُّنا من أمره أنَّه أُعطي اسم الله الأعظم، وكان مجاب الدَّعوة، كما أنَّه أُعطي العلم الغزير، فكان يحضر مجلسه اثنتا عشرة ألف محبرة للمتعلِّمين الذين يكتبون عنه، ثمَّ انسلخ عن ذلك وكفر بالخالق، فكان أوَّل من صنَّف كتاباً في أن «ليس للعالم صانع».
والسُّؤال الآن لماذا يطرد بَلعم بعد هذا العطاء الجزيل؟ والجواب كما قال بعض العارفين: إنَّ بعض الأنبياء سأل الله تعالى عن أمر بلعم وطَرْدِه بعد تلك الآيات والكرامات، فقال الله تعالى: «لم يشكرني يوماً من الأيَّام على ما أعطيته، ولو شكرني على ذلك مرَّة لما سلبته». انظر تفسير القرطبي.
أقول: إنَّ في هذا عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السَّمع وهو شهيد، اللهم توفَّنا مسلمين وألحقنا بعبادك الصَّالحين.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في البر، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم (٢٥٨٦) بلفظ: عن النُّعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «مثلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسَّهر والحمَّى».

قوله: (**ولا نُقَنِّطُهُم**)، أي: لا نُؤْيسهم من رحمة الله مع ذنبهم، إذ القنوط من رحمة الله من أوصاف الضَّالين، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

قوله: (**والأمْنُ والإياسُ يَنقُلانِ عن المِلَّةِ**)، يعني: الأمنُ من مكر الله، واليأس من رحمة الله، ينقُلان المؤمن عن ملَّة الإسلام إلى الكفر؛ لأنَّ الله تعالى وعد بالرَّحمة وأوعد بالعذاب وهو قادر عليهما. ففي الأمن عمَّا أوعد ظنُّ العجز عن العقوبة، وفي الإياس عن الرَّحمة ظنُّ العجز عن المغفرة، وكلٌّ واحد منهما ناقل عن ملِّة الإسلام، وقد قال الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

قوله: (**وسَبِيلُ الحَقِّ بينهما لأهلِ القِبْلَةِ**)، أي: بين الأمن واليأس، وهو الوقوف بين الخوف والرَّجاء، إذ هو حقيقة العبوديَّة، قال الله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، أي: خوفاً من عقابه وطمعاً في رحمته وثوابه، وقال النَّبيُّ عليه السَّلام: «لو وُزِنَ خوفُ المؤمنِ ورجاؤه لاعتدلا»[١].

وفيه إشارة إلى ردِّ ما ذهب إليه الخوارج والمُرجِئة، فإنَّ الخوارج أَيِسوا من ثواب الله بارتكاب الكبيرة، والمُرجِئةَ أمِنوا من العقاب بارتكابها، فهما في طرفي التَّفريطِ والإفراط، وخيرُ الأمورِ أوسطها، وهو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

قوله: (**ولا يَخرُجُ العبدُ من الإيمانِ إلاَّ بجُحودِ ما أدخلَهُ فيه**)، لأنَّ الكفر والإيمان متضادَّان، فلا يبطل أحدهما إلاَّ بإتيان الآخر. والمؤمنُ إنَّما صار مؤمناً ودخل في الإيمان بالتَّصديق والإقرار، فلا يصير كافراً وخارجاً عن الإيمان إلاَّ بالجحود والتَّكذيب. فإذا ارتكب كبيرة مع بقاء اعتقاد الجزم والتَّصديق والإيمانِ لا يخرجُ عن الإيمان، فلا يُحكم بكفر أحد حتَّى يُعلم منه جحودُ ما صار به مؤمناً.

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء: قال في اللآلىء: هذا مأثور عن بعض السَّلف وهو كلام صحيح. وقال في الدُّرر: لا أصل له في المرفوع، وإنَّما يؤثر عن بعض السَّلف، فرواه البيهقي في الشعب عن مطرِّف، وروى نحوه فيه عن شعبة ١٠هـ بتصرُّف وزيادة يسيرة.

بيان معنى الإيمان

قوله: (والإيمانُ هوَ الإقرارُ باللِّسانِ والتَّصديقُ بالجَنَانِ)، وهو القلب.فالحاصل: أنَّ المشايخ قد اختلفوا في أنَّ الإيمان في الحقيقة عبارةٌ عن ماذا؟

فقال الشَّيخ أبو منصور الماتُريدي: الإيمان في الحقيقة التَّصديقُ بالقلب، ولكن لمَّا كان ما في القلب أمراً باطناً، لا يُمكن الوقوفُ عليه، جعل الشَّارعُ الإقرارَ دليلاً عليه، وشرطاً لإجراء الأحكام في الدُّنيا، حتَّى لو صدَّق بقلبه، ولم يُقرَّ بلسانه، يكون مؤمناً عند الله؛ لأنَّه تعالى عالم بما في القلوب، فيعلم بتصديقه، لا في أحكام الدُّنيا لعدم الإقرار الذي يدلُّ عليه في حقِّنا، ونحن نحكم بالظَّواهر والله يتولَّى السَّرائر، وهذا القول مرويٌّ عن أبي حنيفة في كتاب «العالم والمتعلم».

وقال شمس الأئمَّة[1] وفخر الإسلام[2]: الإقرارُ باللِّسان ركنُ الإيمان كالتَّصديق، إلاَّ أنَّه ركن زائد يحتمل السُّقوط بعذر الإكراه، والتَّصديق ركنٌ أصليٌّ لا يحتمل السُّقوط بحال. فمن صد ق بقلبه ولم يُقرَّ بلسانه من غير عذر لم يكن مؤمناً، وإليه يشير كلام المصنِّف رحمه الله حيث قال: هو الإقرار باللِّسان والتَّصديق بالجنان.

والأعمال ليست بداخلة في حقيقة الإيمان، كما هو مذهب بعض العلماء حيث قالوا: الإيمان هو التَّصديق بالجَنان والإقرار باللِّسان والعمل بالأركان، وهو

(١) عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحلواني، أبو محمد، الملقب بـ «شمس الأئمَّة»، فقيه حنفي، نسبته إلى عمل الحلواء، هو الحلواني عند الإطلاق، كان إمام أهل الرأي في وقته ببخارى، توفي سنة (٤٤٨)هـ، من تصانيفه المبسوط في الفقه. ا هـ الأعلام (٤/ ١٣).

(٢) علي بن محمد بن الحسين، البزدوي، أبو الحسن فخر الإسلام، فقيه أصولي، محدث، مفسر، توفي سنة (٤٨٢)هـ، من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للإمام محمد. ا هـ معجم المؤلفين (٧/ ١٩٢).

محكيٌّ عن الشَّافعيِّ وأحمد وأهل الظَّاهر[1]، قال الإمام فخر الدِّين الرَّازي[2]: الأعمال خارجة عن مسمَّى الإيمان.

والقائلون بأنَّ الأعمال داخلة في الإيمان اختلفوا، فقال الشَّافعيُّ: «الفسق لا يُخرج الفاسق عن الإيمان»، وهذا في غاية الإشكال؛ لأنَّه إذا كان الإيمان اسماً لمجموع التَّصديق والإقرار والأعمال، فينتفي بانتفاء جزئه، فوجب أن لا يبقى مؤمناً بدون الأعمال[3].

لنا: أنَّ الأعمال عُطفت على الإيمان في مواطن كثيرة في القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [مريم: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [التوبة: ١٨]، والمعطوفُ غيرُ المعطوف عليه. ولأنَّ الإيمان شرط لصحَّة الأعمال، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢]، والشَّرطُ غيرُ المشروط، ولأنَّ جبريل لمَّا سأل النَّبيَّ عليه السَّلام عن الإيمان، لم يُجب عنه إلاَّ بالتَّصديق بأشياء مذكورة في ذلك الحديث حيث قال: «الإيمانُ أن تؤمن بالله وملائكته وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليوم الآخر، وتؤمنَ بالقدرَ خيرِهِ وشرِّهِ» ثمَّ قال: «هذا جبريل أتاكم ليعلِّمكم معالم دينكم»[4]، فلو كان الإيمانُ عبارة عن الأعمال مع التَّصديق والإقرار لَبيَّنه النَّبيُّ عليه السَّلام.

---

(١) قال مُلاَّ علي القاري: ومذهب مالك والشَّافعيِّ والأوزاعيِّ، وهو المنقول عن السَّلف وكثير من المتكلِّمين، ونقله في شرح المقاصد عن جميع المحدِّثين، وشرحِ العقائد عن جمهورهم، أنَّها داخلة في الإيمان ١٠هـ ضوء المعالي (١٤٦).

(٢) محمد بن عمر الحسين أبو عبد الله، فخرُ الدِّين الرَّازي، الشَّافعيُّ المفسِّر المُتكلِّم، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. توفي سنة (٦٠٦)هـ، من تصانيفه: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، معالم أصول الدين. ا هـ الأعلام (٦/ ٣١٣).

(٣) عند التَّأمُّل نجد لا إشكال في الأمر؛ لأنَّ الظَّاهر كما قال بعض المحقِّقين: إنَّ مرداهم أنَّها داخلة في الإيمان الكامل، لا أنَّه ينتفي الإيمان بانتفائها، بدليل أنَّهم صحَّحوا الإيمان بدون الطَّاعات، ولم يكفِّروا أحداً بتركها، فتبيَّن بذلك أنَّ مرادهم بالإيمان في قولهم «الأعمال داخلة في الإيمان» الإيمان الكامل، فيرجع الخلاف بين الفريقين لفظيّاً كما ذهب إليه بعض المحقِّقين.

(٤) أصل الحديث أخرجه مسلم في الإيمان (٨).

قوله: **(وأنَّ جميعَ ما أَنزلَ اللهُ تعالى في القرآنِ وجَميعَ ما صَحَّ عن رسولِ الله ﷺ منَ الشَّرع، والبَيانَ كلَّه حقٌّ)**؛ لأنَّه لمَّا ثبت أنَّ القرآن منزَّل من عند الله وأنَّ الرَّسول صادق، ثبت أنَّ جميع ما في القرآن وما صحَّ من الأحاديث عن النَّبيِّ عليه السَّلام في بيان الشَّرع حقٌّ كلُّه، لأنَّه معصوم عن الكذب والباطل.

وإنَّما ذكر هذا؛ لأنَّ الإيمان التَّفصيليَّ بكلِّ واحدٍ ممَّا جاء به النَّبيُّ عليه السَّلام لا يمكن، فيجب الإيمان الإجماليُّ ليكون إيماناً بكلِّ ما يجب الإيمان به؛ إذ لو أوجبنا عليه التَّفصيل لَعَجَز عنه، وقد يترك شيئاً يجب الإيمان به؛ إذ لا يمكن أن يُحيط المكلَّف بتفصيل جميع ما في الشَّرع من الأحكام.



الإيمان
في أصله لا يزيد ولا ينقص

قوله: (**والإيمانُ واحدٌ، وأهلُهُ في أصلِهِ سواءٌ، والتَّفاضُلُ بينهم بالخَشيةِ والتُّقى ومُخالفةِ الهوى ومُلازمةِ الأَوْلَى**).

إنَّما قال: «الإيمان واحد»؛ لأنَّ الإيمان عبارة عن التَّصديق بجميع ما جاء به الرَّسول عليه السَّلام، ولا تفاوُت في ذلك بين المكلَّفين.

وإنَّما قال: «أهلُه في أصل الإيمان سواء»، يعني: أنَّ إيمان أهل السَّماء من الملائكة وأهل الأرض من الإنس والجنِّ في الأصل واحد، وهو التَّصديق بوحدانيَّة الله وإثباتُ صفاته الذَّاتيَّة والأفعاليَّة، وبكلِّ ما يجب الإيمان به جملة، وجميعُ المكلَّفين في هذا على السَّواء.

وإلى هذا أشار أبو حنيفة رحمه الله في كتاب «العالم والمتعلِّم» حيث قال: إنَّ إيماننا مثلُ إيمان الملائكة[1]؛ لأنَّا آمنَّا بوحدانيَّة الله تعالى وربوبيَّته وما جاء من عنده، بمثل ما أقرَّت به الملائكة وصدَّقت به الأنبياء والرُّسل، فمن هاهنا إيماننا مثلُ إيمانهم، ولهم بعد ذلك علينا فضائل في الثَّواب على الإيمان وجميع العبادات، وهو زائد على أصول الإيمان؛ لأنَّ الله تعالى كما فضَّلهم بالنُّبوَّة على النَّاس، كذلك فضَّل عبادتهم وثوابهم، وهم أُمناء الرَّحمن، لا يُدانيهم أحد من النَّاس في عبادتهم وخوفهم.

وهذا يدلُّ على أنَّ أصل الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنَّ أصله هو التَّصديق بجميع ما يجب الإيمان به، وذلك لا يحتمل الزِّيادة ولا النُّقصان.

والزِّيادة الواردة في الإيمان في قوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، وفي

(١) تقدير الكلام: «إنَّ أصل إيماننا مثلُ أصل إيمان الملائكة» الذي ألجأنا إلى هذه التَّقدير هو أنَّ المثليَّة تقتضي المساواة من جميع الوجوه، والمماثلة بين إيماننا وإيمان الملائكة ليست كذلك.

قوله: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [الفتح: ٤]، وغيرها محمولةٌ على الزِّيادة في ثمرات الإيمان بالأعمال الصَّالحة وإشراق نوره وصفائه، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢]، لا على أنَّ المراد به الزِّيادة في أصل الإيمان، عملاً بالدَّليلين. وإليه أشار بقوله: إنَّما التَّفاضلُ بينهم والتَّفاوتُ في مراتبهم في أوصاف الإيمان، من الاستنارة والضِّياء وزيادة اليقين، والتَّمسُّك بالتَّقوى، ومخالفة النَّفس الأمَّارة بالسُّوء، وملازمة ما هو الأولى في القول والفعل.

قوله: **(والمؤمنونَ كلُّهمْ أولياءُ الرَّحمنِ، وأكرمُهُم عند الله أطوعُهُم وأتْبعُهُم للقرآن)**، والدَّليل عليه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٥٧] والوليُّ فعيل بمعنى فاعل، أي: الله متولِّي أمورَهم وناصرُهم، ويَقرُب منهم بِالعَوْن والنُّصرة والتَّوفيق على الطَّاعات والهداية إلى المعرفة. والدَّليل على أنَّ أكرمهم عند الله أطوعهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله عليه السَّلام: «لا فضل لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لأبيض على أسود إلاَّ بالتَّقوى»[١]، واتِّباعُ القرآن دليلٌ على الطَّاعة والتَّقوى.

قوله: **(وأَصلُ الإيمانِ: هو الإيمانُ بالله تعالى وملائكتهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليومِ الآخرِ والبعثِ بعدَ الموتِ والقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ وحُلوِهِ ومُرِّهِ مِنَ الله تعالى، ونحنُ مؤمنونَ بذلك كلِّهِ، لا نُفرِّقُ بين أحدٍ من رُسُلِهِ، نُصدِّقُهمْ كلَّهم فيما جاؤوابه)**.

لمَّا ذكر أولاً بأنَّ أهل الإيمان في أصله سواءٌ، شرع في بيان أصل الإيمان فقال: «وأصل الإيمان هو الإيمان بالله.. إلى آخره»، ففصَّل بعد ذكره بالإجمال. والأصلُ فيه آية ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وحديثُ جبريل حين سأل النَّبيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام عن الإيمان، وقد مرَّ ذكره[٢].

---

(١) الحديث أخرج نحوه أحمد (٥/ ٤١١) (٢٣٥٣٦)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٨٦) (٤٧٤٩).

(٢) انظر ت(٤) ص (٩٩).

حكم أهل الكبائر في الآخرة

قوله: **(وأهلُ الكبائرِ في النَّار لا يُخلَّدون إذا ماتوا وهم مُوَحِّدون، وإن لم يكونوا تائِبِينَ بعدَ أن لَقُوا اللهَ سبحانه عارِفينَ).**

المسلم إذا ارتكب كبيرةً ومات قبل التَّوبة وهو موحِّد لم يشرك بالله، فهو وإن دخل النَّار لا يخلد فيها، بل مآل أمره أن يخرج من النَّار ويدخل الجنَّة.

وفيه ردٌّ لقول المعتزلة القائلين بأنَّه يخلد في النَّار أبداً ولا يخرج منها. وهذا بناء على أنَّ مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان عندنا، وعندهم يخرج[1]، فإذا لم يتب يكون عندهم كافراً[2] فيخلد في النَّار. وقد مرَّ التَّحقيق فيه.

وعندنا: لمَّا كان مؤمناً لا يخلد في النَّار، ويكون عاقبة أمره الجنَّة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧] وهذا الشَّخص مؤمن، وقد عمل الصَّالحات من الصِّيام والصَّلوات، لكنَّه ارتكب الكبيرة لغلبة الشَّهوات مع الاعتقاد بالحرمة وخوف العقوبة، فيكون عاقبتُه الجنَّة، ولأنَّه تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨] فرَّق بين الشِّرك وما دونه، وأخبر أنَّ الشِّرك غير مغفور، وأطمع في مغفرة ما دونه، حيث علَّق بالمشيئة، وإنَّ ما يتعلَّق بالمشيئة جائز الوجود لا ممتنع الوجود، فجاز أن يغفر الله الكبيرة فلا يُدخله النَّار، أو يُدخله ثمَّ يُخرجه منها برحمته[3].

وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرَّعد: ٦] أي: حال ظلمهم، وذلك يدلُّ على جواز المغفرة قبل التَّوبة، ولأنَّ توحيد ساعة يهدم كفر مائة سنة، فكيف لا يهدم معصية ساعة، ولكن ثبت تعذيب أهل الكبائر

(١) يخرج من الإيمان عندهم لِفَقْد ركن من أركانه وهو العمل، ولا يدخل في الكفر لوجود التَّصديق عنده.

(٢) الصَّحيح أنَّه ليس كافراً عندهم وإن كان يخلد في النَّار.

(٣) انظر مبحث القول في أهل القبلة ص (٩٤) وما بعدها.

بالنُّصوص، فلا أقل من رجاء العفو، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزُّمَر: ٥٣]

ولأنَّه تعالى قال: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، فمن آمن وعمل الصَّالحات لكنَّه ارتكب المعاصي، لو لم يخرج من النَّار لما رأى ثواب الإيمان والأعمال. ولأنَّه لا بدَّ من الجمع بين العمومين، فإمَّا أن يقال: صاحب الكبيرة يدخل الجنَّة بإيمانه، ثمَّ يدخل النَّار بمعاصيه وهو باطل، أو يدخل النَّار أوَّلاً بكبيرته، ثمَّ يُنقل إلى الجنَّة وهو الحقُّ.

قوله: (**وهُمْ**) أي: أهل الكبائر (**في مَشيئتِهِ وحُكمِهِ: إنْ شاء غَفَرَ لَهُمْ وعَفَا عنهُمْ بفَضْلِهِ**)، كما ذكره في كتابه ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النِّساء: ٤٨] يعني: لا يُقطع بعقوبة أهل الكبائر ولا بثوابهم، بل حكمُهُم أنَّهم إذا ماتوا قبل التَّوبة في مشيئة الله: إنْ شاء عفا عنهم بفضلِهِ ورحمته أو شفاعة نبيٍّ أو وليٍّ من عباده، وإن شاء عذَّبهم بقَدْرِ جنايتهم ثمَّ أدخلهم الجنَّة.

وفيه: ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة القائلين بأنَّ تعذيبهم قطعيٌّ، لا يجوز العفو عنهم إن ماتوا بلا توبة. وردٌّ لقول المُرجِئة الذين يزعمون أنَّ المؤمن لا يدخل النَّار أصلاً وإن أتى بجميع المعاصي ومات قبل التَّوبة. وإلى ردِّ القول الأوَّل أشار بقوله: «إن شاء غفر لهم» وإلى ردِّ القول الثَّاني أشار بقوله:

(**وإنْ شاءَ عذَّبهُمْ في النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثمَّ يُخرِجهُم منها برَحْمتِهِ وشفاعةِ الشَّافعينَ من أهلِ طاعتهِ، ويَبعَثُهُمْ إلى جَنَّتِهِ، ذلك بأنَّ الله تعالى مَوْلَى أهلِ مَعْرِفتِهِ، ولَمْ يَجعلْهُمْ في الدَّارينِ**) أي: دار الدُّنيا ودار الآخرة (**كأهلِ نُكْرَتِهِ**) أي: أهل إناكر المعرفة والإيمان (**الذين خابوا من هدايتِهِ، ولم ينالُوا مِنْ كرامتِهِ**). وقد دلَّت النُّصوص على انتفاء التَّسوية بين أهل المعرفة ـ وهم المسلمون ـ وبين أهل الإنكار ـ وهم الكافرون ـ في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ

﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٨]، ولأنَّ الحكمة تقتضي تفضيلَ أهلِ المعرفة على أهل النُّكرة، فلو خلدا جميعاً في النَّار بطلت التَّفرقة وثبتت التَّسوية، ويلزم من ذلك أن لا ينفع الإيمان والمعرفة.

والدَّليل على تعذيب أهل الكبائر ثمَّ إخراجهم من النَّار إلى الجنَّة بشفاعة الشَّافعين، قولُ النَّبيِّ ﷺ: «أمَّا أهل النَّار الذين هم أهلُها، فإنَّهم لا يموتون فيها ولا يَحْيَوْنَ، ولكن ناسٌ أصابتهم النَّارُ بذنوبهم فأماتتهم إماتةً، حتَّى إذا صاروا فحماً أُذن بالشَّفاعة فجيءَ بهم، ضبائرَ ضبائرَ[1]، فَبُثُّوا على أنهار الجنَّة، ثمَّ قيل: يا أهل الجنَّة أفيضوا عليهم من الماء، فَيَنبُتُون نبات الحبَّة في حميلِ[2] السَّيل»[3] أخرجه مسلم، وقوله ﷺ: «يخرج قومٌ من النَّار بشفاعة محمَّد ﷺ، فيدخلون الجنَّة يُسمَّون: الجهنَّميِّين» أخرجه البخاري[4].

قوله: (**اللَّهمَّ يا وليَّ الإسلام مَسِّكْنا بالإسلامِ حتَّى نلقاكَ بهِ**)، إنَّما طلب الثَّبات على الإسلام إلى الموت؛ لأنَّ السَّعادة الأبديَّة ـ وهي الخلود في الجِنان في جوار الرَّحمن من أنواع الرَّوح والرَّيحان ـ إنَّما تحصل بالثَّبات على الإسلام إلى أن يلقى الله بعد الموت؛ لأنَّ الاعتبار بالخواتيم، والأنبياءُ عليهم السَّلام مع عصمتهم طلبوا الثَّبات على الإسلام والموتَ عليهِ، قال الله تعالى إخباراً عن يوسف عليه السَّلام: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، فغيرُهم أولى والاقتداءُ بهم حسن، ولأنَّ المؤمن بين الخوف والرَّجاء إلى أن يموت على ملَّة الإسلام، فوجب الاهتمام بطلب الثَّبات عليها إلى الموت.

قوله: (**ونَرَى الصَّلاة خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وفاجرٍ من أهلِ القِبلةِ، وعلى مَنْ ماتَ**

(١) قال النَّووي في شرح صحيح مسلم: هو بفتح الضَّاد، وهو جمع ضَبارة بفتح الضَّاد وكسرها، والثَّاني أشهر، وقال أهل اللُّغة: الضَّبائر جماعات في تفرقة. اهـ بتصرُّف.

(٢) حميل: بمعنى محمول، وهو الغُثاء الذي يحمله السَّيل، قاله النَّووي رحمه الله.

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: إثبات الشَّفاعة وإخراج الموحِّدين (١٨٥).

(٤) البخاري في الرقاق باب: صفة الجنَّة والنَّار(٦١٩٨).

منهم)، أمَّا جواز الصَّلاة خلفهم فلقوله عليه السَّلام: «صلُّو خلف كلِّ بَرٍّ وفاجرٍ»[1]، ولأنَّ ترك رؤية الصَّلاة خلف الفاجر يُوهم التَّكفير بالكبائر، وقد قام الدَّليل على بطلانه. ولأنَّ الصَّحابة كانوا يُصلُّون خلف الظَّلمة من بني أميَّة، ولأنَّ العصمة ليست بشرط لصحَّة الإمامة كما هو مذهب الرَّافضة.

وأمَّا الصَّلاة على من ماتَ منهم فثابتٌ بفعل النَّبيِّ ﷺ، حيث صلَّى على ماعز[2] مع أنَّه رجمه بعدما زنى، ولأنَّ الصَّلاة لحقِّ الإسلام، وهو مسلم لم يخرج عن الإسلام بفجوره.

وقوله: (**ولا نُنْزِلُ أحداً منهم جَنَّةً ولا ناراً**)، أي: لا نقول لأحد: إنَّه من أهل الجنَّة وإن عمل الصَّالحات، أو مَنْ أهل النَّار وإن عمل السَّيِّئات؛ لأنَّ الخاتمة غيبٌ لا يعلمُهُ إلاَّ الله تعالى، فجاز أن يموتَ الطَّالح صالحاً ويُختم له بالخير، والصَّالح طالحاً ويُختم له بالشَّرِّ، وقد قال عليٌّ رضي الله عنه: لا تنزلوا العارفين المُخبِتينَ[3] الجنَّةَ، ولا المُسيئين النَّارَ حتَّى يكون الله تعالى هو الذي ينزلهم.

قوله: (**ولا نَشهَدُ عليهم بكُفرٍ، ولا بِشِرْكٍ، ولا بِنفاقٍ، ما لم يَظْهَرْ منهم شيءٌ من ذلك**)؛ إذ نحن نحكم بالظَّاهر واللهُ يتولَّى السَّرائر، فلا يجوز لنا الشَّهادة إلاَّ بما نعلم، قال النَّبيُّ ﷺ: «إذا علمْتَ مثل الشَّمس فاشهدْ»[4]، ولأنَّ الشَّهادة بدون ظهور شيء من ذلك يكون بالظَّنِّ، وقد قال الله تعالى: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجُرات: ١٢].

وقوله: (**ونَذَرُ**) أي: نترك (**سرائِرَهُم إلى اللهِ تعالى**)، لأنَّه هو المطَّلع عليها دون العباد، يعلم السِّرَّ وأخفى، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ

---

(١) أخرجه البيهقي في الصلاة باب: الصَّلاة على من قتل نفسه غير مستحل لقتلها (٦٦٢٣)، ونحوه عند الدارقطني في باب: صفة من تجوز الصَّلاة عليه (٢/ ٥٧) (٧).

(٢) مسلم ٣٢٠٧: ظلمت نفسي وزنيت.

(٣) الإخبات: الخشوع.

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، في الباب(٧٤) في الجود والسَّخاء (١٠٩٧٤) بلفظ عن ابن عباس قال: سئل النَّبيُّ ﷺ عن الشَّهادة قال: «هل ترى الشَّمس؟» قال: نعم، قال: «على مثلها فاشهد أو دع».

﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]، وإليه أشار النَّبيُّ عليه السَّلام بقوله: «نحن نحكم بالظَّاهر واللهُ يتولَّى السَّرائر»[١] وحديث «هلاَّ شققتَ قلبه»[٢] معروف.

قوله: (**ولا نرى السَّيفَ على أحدٍ من أمَّةِ محمَّد عليه الصَّلاةُ والسَّلام**)[٣]، لقوله ﷺ: «أُمرتُ أن أُقاتل النَّاسَ حتَّى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منِّي دمائهم وأموالهم إلاَّ بحقِّها»[٤]، مثل الرِّدَّة والقصاص والبغي.



(١) لم أعثر عليه.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله (٩٦) عن أسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سريَّة، فصبَّحنا الحُرُقاتِ من جهينة، فأدركتُ رجلاً فقال: لا إله إلا الله، فطعنته فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنَّبيِّ ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أقال لا إله إلا الله وقتلته؟»، قال قلت: يا رسول الله إنَّما قالها خوفاً من السِّلاح، قال: أفلا شققت عن قلبه حتَّى تعلم أقالها أم لا، فما زال يكرِّرها عليَّ حتَّى تمنيَّت أنِّي أسلمت يومئذ.

(٣) في نسخة زيادة قوله: «إلاَّ من وجب عليه السَّيف» وهي بهذه الزِّيادة أولى لأنَّ الحبيب الأعظم محمَّد ﷺ قال: «لا يحلُّ دمٌ امرىء مسلم إلاَّ بإحدى ثلاث: الثيِّب الزَّاني، والنَّفس بالنَّفس، والتَّارك لدينه المفارق للجماعة» فأوجب عليه الصَّلاة والسَّلام السَّيف في حقِّ أولئك الثَّلاث، وعليه يصبح معنى قول الطَّحاوي: لا نعتقد وجوبَ سفك دم أحد من أمَّته عليه الصَّلاة والسَّلام، إلاَّ من أتى بواحدة من هذه الخصال الثَّلاث.

(٤) أصل الحديث أخرجه البخاري في الإيمان، باب: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥] (٢٥)، ومسلم في الإيمان، باب: الأمر بقتال النَّاس حتَّى يقولوا: لا إله إلا الله، (٢٠).

حكم
الخروج على أئمة المسلمين

قوله: (**ولا نرى الخُروجَ على أئمَّتِنا ووُلاةِ أُمورِنا وإنْ جارُوا**) أي: ظلموا، (**ولا نَدعو عَليْهِمْ، ولا نَنْزَعُ يداً من طاعتِهِم، ونَرَى طاعتَهُم من طاعةِ الله تعالى فَرِيضةً**)، وذلك لأنَّ العصمة ليست بشرط في الإمام، فهو وإن ظلم لا يخرج عن الإمامة، فالخروجُ عليه بَغْيٌ وفسادٌ في الأرض وإثارة فتنة بين أهل الإسلام كما هو مذهب الخوارج[1]، وقد قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النِّساء: ٥٩]، مطلقاً، فيتناول وجوبَ طاعة الإمام العادل وغيره، فتكون طاعتُهم ثابتةً بالكتاب مثل طاعة الله وطاعة رسوله فتكون فريضة[2]. وإنَّما يجب علينا طاعتُهم فيما إذا دعوا إلى طاعة أو إلى ما فيه مصلحة دينيَّة أو دنيويَّة، وليس فيه معصية لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[3].

قوله: (**وندعُوْ لَهُمْ بالصَّلاحِ والمُعافاةِ**)، لأنَّ في ذلك رجاء الإجابة، وفيها عموم الصَّلاح للإمام والرَّعيَّة وتسكين الفساد والفتنة. والدُّعاء بالمعافاة شامل لمصالح الأديان والأبدان، إذ في صلاح أبدانهم نفع عام؛ لأنَّهم بذلك يقدرون على الجهاد وقطع مادَّة الظُّلم والكفر والفساد، وكذا في صلاح دينهم صلاحٌ عام؛ لأنَّهم إذا صلحوا حملوا الرَّعيَّة على ذلك، إذ النَّاس على دين مليكهم.

قوله: (**ونَتَّبِعُ السُّنَّةَ والجماعةَ**)، لأنَّ السُّنَّة هي الطَّريقة المسلوكة في الدِّين،

---

(١) أي: لا نرى ما يراه الخوارج من لزوم الخروج على الإمام إذا ظهر منه ما يدلُّ على فسقه أو جَوْرِه.

(٢) وكذا ثبت لزوم طاعتهم في السُّنَّة قال رسول الله ﷺ: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنَّه من خرج من السُّلطان شبراً مات ميتة جاهليَّة»، أخرجه البخاري ـ واللَّفظ له ـ في الفتن، باب: قول النَّبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها» (٦٦٤٥)، ومسلم في الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (١٨٤٩).

(٣) أخرجه بهذا اللَّفظ الشِّهاب في مسنده (٨٧٣) من حديث عمران بن حصين، وأحمد (٥/ ٦٦) (٢٠٦٧٢)، والطَّبراني في الأوسط (٤٣٢٢) وغيرهما بلفظ «لا طاعة لمخلوق في معصية الله»، والحديث مرويٌّ بألفاظ متعددّة.

وهي مُفضية إلى السَّعادات، والفوز بالدَّرجات، والنَّجاة من العقوبات. و«الجماعة» هم الصَّحابة والذين اتَّبعوهم بإحسان، واتِّباعُهم هدى، بأيِّهم اقتديتم اهتديتم، وخلافُهم بدعةٌ وضلال، والنَّبيُّ عليه السَّلام قد حرَّض على اتِّباع السُّنَّة والجماعة بقوله: «عليكم بسُنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين من بعدي»[1]، «من فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربقة[2] الإسلام من عنقه»[3].

قوله: (**ونَجْتَنِبُ الشُّذوذَ والخِلافَ والفُرقَةَ**)؛ لقوله عليه السَّلام: «من شذَّ شذَّ في النَّار»[4]. وقد حثَّ النَّبيُّ عليه السَّلام على ملازمة اتِّباع الجماعة، ونهى عن اتِّباع مُحدَثات الأمور ومفارقةِ الجماعة، روي عن بعض الصَّحابة أنَّ النَّبيَّ ﷺ ذات يوم أقبل إلينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة ذَرَفَت منها العيون، ووَجِلَت منها القلوب، فقال الرَّجل: يا رسول الله كأنَّ هذه موعظةُ مودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله والسَّمع والطَّاعة وإن عبداً حبشيّاً، فإنَّه مَنْ يَعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسنَّة الخلفاء الرَّاشدين من بعدي، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنَّواجذ، وإيَّاكم ومُحدَثات الأمور، فإنَّ كلَّ محدثة بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالة» أخرجه أبو داوود والتِّرمذي[5].

قوله: (**ونُحِبُّ أهلَ العدلِ والأمانةِ، ونُبْغِضُ أهلَ الجَورِ والخِيانةِ**)، أراد بـ

---

(١) أخرجه التِّرمذي في العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع (٢٦٧٦)، وأبو داود في السُّنَّة، باب: في لزوم السُّنَّة (٤٦٠٧)، وابن ماجة في المقدِّمة، باب: اتِّباع سنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديِّين (٤٢) وغيرهم.

(٢) الرِّبقة في الأصل: عُروة في حبل تُجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإسلام، يعني ما يَشدُّ به المسلم نفسَه من عرى الإسلام، أي: حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه. ا هـ النهاية لابن الأثير.

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي في الأمثال، باب: ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة (٢٠٢٣)، وأصل الحديث أخرجه البخاري في الفتن، باب: قول النَّبيِّ سترون بعدي أموراً (٦٦٤٤)، ومسلم في الإمارة، باب: وجود ملازمة الجماعة (١٨٤٩).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٥٨).

(٥) انظر التعليق (١) من هذه الصَّحيفة.

«أهل العدل والأمانة» أهلَ الحقِّ من أهل السُّنَّة والجماعة المتمسِّكين بالعدل وأداء ما يجب عليهم من الأمانة من الولاة والسَّلاطين.

وأراد بـ «أهل الخيانة» أهلَ الخلاف، «والجور»: البغي والفساد والخيانة فيما يجب عليهم من الحقوق الجائرينَ من الولاة. والمُراد بحبِّهم وبُغضِهم حبُّ أفعالهم وبغضُ أفعالهم، لا ذواتهم[1]، وقد أمر الله تعالى بالعدل فيكون محبوباً، ونهى عن البغي والجَور فيكون مبغوضاً، قال الله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النّحل: ٩٠]

قوله: (**ونقول: «اللهُ أعلمُ» فيما اشتبهَ علينا عِلمُهُ**)، إنَّما ذكر هذا لئلا يقع في الشَّكِّ فيما ذكرنا من العقائد عندما يشتبه عليه شيء، أو يعتريه سؤال ولا يُمكن دفعُهُ، فحينئذٍ يجب عليه أن يُفوِّض أمرَ ذلك وعِلمَه إلى الله، فإنَّه هو العالم بحقائق الأشياء، لا يَعزُب عن علمه مثقال ذرَّة في السَّماوات ولا في الأرض، ولا يمكن للبشر معرفة كنه دقائق الأشياء وحقائقها إلاَّ بتعليمٍ وإلهامٍ وتوفيقٍ من الله، فإنَّ الملائكة مع صفاء جواهرهم اعترفوا بالعجز عن العلم من ذواتهم، حيث قالوا: ﴿لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ﴾ [البَقَرَة: ٣٢]، فكيف البشر مع شواغلهم عن التَّوجُّه إلى جناب القدس؟ وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، فإنَّ عقول البشر قاصرة عن إدراك كثير من الأشياء، فإذا اشتبه عليه شيء يجب أن يُفوِّض علم ذلك إلى الله، ويقول: «الله أعلم» لقوله تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤].

---

(١) هذا كلام في غاية الدِّقَّة، أي: حبُّنا لهم لا يرتبط بذواتهم، بل يدور وجوداً وعدماً مع ما يظهر عليهم من طاعة أو معصية، فمن أحببناه لطاعة نحبُّه ما دام عليها، فإن انقلب عنها إلى معصية أبغضناه، فإن عاد عُدنا، وهذا ليس خاصّاً مع الولاة والحكَّام، بل هو عام يشمل كلَّ من تصاحبه وتلازمه، هذا هو الحبُّ في الله، الذي جعله عليه الصَّلاة والسَّلام علامة على استكمال الإيمان فقال: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحبَّ لله، وأبغض لله، وأنكح لله، فقد استكمل الإيمان» أخرجه الترمذي وأحمد والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين.

المسح على الخفَّين

قوله: **(ونَرَى المسحَ على الخُفَّينِ في السَّفر والحضَرِ، كما جاءَ في الأثرِ)**، إنَّما ذكر هذا ردّاً لقول أهل الرَّفض، فإنَّهم أنكروا جواز المسح على الخفَّين، وهذا وإن كان من أحكام الفقه لكنَّه لما اشتهرت فيه الآثار ألحقه بالعقائد، دفعاً لإنكارِ المنكرين، قال أبو الحسن الكرخي[1]: إنِّي لأخشى الكفر على من لا يرى المسح على الخفَّين.

---

(١) عبيد الله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن. فقيه، انتهت إليه رياسة الحنفيَّة بالعراق، توفي سنة (٣٤٠)هـ ببغداد، له: شرح الجامع الصَّغير ١٠هـ الأعلام (١٩٣/٤).

الحج والجهاد

قوله: **(والحجُّ والجهادُ فرضانِ ماضيانِ)**، إنَّما خصَّهما بالذِّكر لأنَّهما عبادتان في غاية المشقَّة، لا يحصلان إلاَّ ببذل المال المحبوب للنَّفس، وخوفِ تلف الرُّوح وهجر الأهل والأوطان ومفارقة الأحباب والإخوان، والنُّفوسُ متنفِّرة عن الشَّدائد النَّفسانيَّة خصوصاً إذا كان معها صرفُ المال المحبوب، فخصَّهما بالذِّكر تحريضاً عليهما، وتأكيداً لهما كيلا يُتركا، وقد ذكر الله تعالى أنواعاً من التَّأكيد والتَّشديد في إيجاب الحجِّ حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عِمرَان: ٩٧]، يعني: أنَّه حقٌّ واجبٌ في الرِّقاب لا بدَّ من أدائه، ثمَّ قال: «ومن كفر» مكانَ «ومن لم يحجَّ» تغليظاً على تارك الحجِّ.

وكذا مثلُ هذا التَّغليظ جاء في الحديث وهو قوله عليه السَّلام: «من مَلَكَ زاداً وراحلةً تُبلِّغه إلى بيت الله الحرام ولم يحجَّ، فلا عليه أن يموت يهوديَّاً أو نصرانيَّاً»[١]، أخرجه الترمذي.

ثمَّ قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عِمرَان: ٩٧] مكان «غني عنه» ليدلَّ على الاستغناء عنه بالبرهان، فإنَّه إذا استغنى عن العالمين كان مستغنياً عنه لا محالة فإنَّه داخل فيه، ولأنَّه يدلُّ على الاستغناء الكامل، فكان أدلَّ على كمال السُّخط على ترك الحجِّ.

وأمَّا التَّأكيد على الجهاد فأكثر من أن يحصى، ومشقَّتُهُ على النُّفوس لا تخفى، فاحتاج إلى التَّأكيد فيه، وقد قال النَّبيُّ عليه السَّلام: «الجهادُ ماضٍ إلى يومِ القيامة حتَّى يقاتل آخرُ أمَّتي الدَّجَّال»[٢].

---

(١) الترمذي في الحج، باب: ما جاء في التَّغليظ بترك الحجِّ (٨١٢) عن علي، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال. وهلال بن عبد الله مجهول والحارث يُضعَّف في الحديث. اهـ.

(٢) أخرج نحوه أبو داود في الجهاد، باب: في الغزو مع أئمَّة الجور (٢٥٣٢) بلفظ: عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة من أصل الإيمان: الكفُّ عمَّن قال لا إله إلا الله، ولا تكفره بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلا أن يقاتل آخر أمَّتي الدَّجَّال، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار».

وإنَّما جمعها أيضاً لما روت عائشة قالت: قلت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل، أفلا نجاهد؟ فقال: «أفضلُ الجهاد حجٌّ مبرورٌ»[1]، أخرجه البخاري.

قوله: **(معَ أُولي الأمرِ منَ المسلمينَ، بَرِّهِم وفاجِرِهِمْ، إلى قيامِ السَّاعةِ لا يُبطِلُهُما شيء).**

إنَّما قال: «مع أولي الأمر»؛ لأنَّ الحجَّ والجهاد متعلِّقان بالسَّفر واجتماع العساكر والقوافل، ولا بدَّ فيه من ضابط يضبط أمور النَّاس عند اختلافهم، ويقاوم العدوَّ ويحسم مادَّة السُّرَّاق، فلو لم يكن فيهم أميرٌ يقع الخلل في أكثر الأمور، فيحتاجون إلى من يرجعون إليه في الأمور ويُطيعونه ويكون نافذ الأمر فيهم، وهو السُّلطان أو نوَّابه من الأمراء، سواءً كان بَرّاً أو فاجراً، لأنَّ العصمة ليست بشرط في الأمير، فإذا كان فيه نفعٌ عامٌّ وانتظامُ مصلحة الرَّعيَّة يصلُح للإمامة وإن كان فاجراً، فإنَّ فجوره لا يضرُّ إلاَّ نفسه.



(١) أخرجه البخاري في الحج، باب: فضل الحجِّ المبرور (١٤٤٨).

الإيمان بالملائكة الكتبة الحفظة

قوله: (**ونُؤمنُ بالكرامِ الكاتبينَ، فإنَّ الله جَعَلَهُمْ علينَا حافظينَ**)، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، وقال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [قٓ: ١٨]

والحكمةُ في ذلك مع أنَّ الله تعالى عالم بما يفعله العباد، ترغيبُهم في الخيرات وتحذيرُهم عن ارتكاب السَّيِّئات؛ إذ جميع ما يكتبه الحفظة من خيرٍ وشرٍّ فإنَّهم يقرؤونه عليه يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عِمرَان: ٣٠]، فإذا علم العبد أنَّ عليه رقيباً وشاهداً يحفظ عليه أفعاله، كان أشدَّ رغبة في فعل الخيرات وأكثر احترازاً عن المحظورات.

قوله: (**ونُؤمِنُ بمَلَكِ المَوتِ المُوكَّلِ بقَبْضِ أرواحِ العالَمِينَ**)، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السَّجدَة: ١١]



القبر وأحواله

قوله: **(ونُؤمِنُ بعَذابِ القَبرِ ونَعِيمِهِ لِمَنْ كان لذلكَ أهلاً، وبسُؤالِ مُنْكَرٍ ونكِيرٍ لِلميِّتِ في قَبْرِهِ عنْ رَبِّهِ ودِينهِ ونَبيِّهِ، على ما جاءتْ بهِ الأخبارُ عن رسول الله ﷺ وعن أصحابِهِ رضيَ اللهُ تعالى عنهم أجمعين. والقَبرُ رَوْضةٌ من رياضِ الجَنَّةِ، أو حُفْرَةٌ منْ حُفَرِ النَّارِ)**، كلُّ ما ورد به السَّمع ولا يأباه العقل، يجبُ قَبولهُ والإيمانُ به.

ونؤمن بعذاب القبر لمن هو أهل له كالفجَّار، وبنعيمه لمن كان أهلاً للنَّعيم كالأبرار.

ونؤمن بسؤال مُنكَر ونَكير؛ لأنَّه قد وردت به الأخبار بنقل الأخيار، منها ما روي أنَّه كان عثمان بن عفَّان رضي الله عنه إذا وقف على القبر يبكي حتَّى تبتلَّ لحيتُه، فقيل له: تذكر الجنَّة والنَّار فلا تبكي، وتذكر القبر فتبكي! فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «القبرُ أوَّل منزل من منازل الآخرة، فإن نجا منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينجُ منه فما بعده أشدُّ منه» أخرجه الترمذي[1]، وعن ابن عمر أنَّه قال: قال النَّبيُّ عليه السَّلام: «إذا مات أحدُكم عُرضَ عليه مقعدُه بالغداة والعشيِّ، إن كان من أهل الجنَّة فمن أهل الجنَّة، وإن كان من أهل النَّار فمن أهل النَّار، فيقال: هذا مقعدُك حتَّى يبعثك الله يوم القيامة». أخرجه البخاري ومسلم[2]، ومصداقُه قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ [غافر: ٤٦] وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «بينما رسول الله ﷺ في حائط لبني النَّجَّار، ونحن معه إذ حادت به بغلته فكادت تُلقيه، وإذا أقْبُر ستَّةٍ أو خمسة، فقال ﷺ: «مَن يعرف أصحاب هذه القبور؟» فقال رجل: أنا، قال ﷺ: «متى ماتوا؟» قال: في الشِّرك، فقال: «إنَّ هذه

---

(١) الترمذي في الزُّهد، باب (٥)، (٢٣٠٨)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٦٦) (٧٩٤٢) وبدايته: عن هانىء مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: «رأيت عثمان واقفاً على قبرٍ يبكي حتَّى بلَّ لحيته، فقيل له: ...»الحديث.

(٢) البخاري في الجنائز، باب: الميِّت يعرض عليه بالغداة والعشيِّ (١٣١٣)، ومسلم في الجنَّةِ باب: عرض مقعد الميِّت من الجنَّة أو النَّار عليه (٢٨٦٦).

الأمَّة تُبتلى في قبورها، فلولا ألاَّ تَدَافنوا لَدَعَوْتُ الله أن يُسمعكم عذاب القبر الذي أسمع منه» ثمَّ قال: «نعوذ بالله من عذاب القبر». أخرجه مسلم(١).

وأمَّا في سؤال منكر ونكير فقد روى أنس عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ العبد إذا وُضع في قبره وتولَّى عنه أصحابه، يسمعُ قَرْع نعالهم، أتاه ملكان، فيُقعدانِهِ فيقولان له: ما كنتَ تقول في هذا الرَّجل ـ يعني: محمَّداً عليه السَّلام ـ، أمَّا المؤمن فيقول: أشهد أنَّه عبد الله ورسولُه، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النَّار بدَّلك الله به مقعداً من الجنَّة، فيراهما جميعاً، ويُفتح له من قبره باب إليها. وأمَّا الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري، كنتُ أقول كما يقول النَّاس فيه، فيقال: لا دَرَيْتَ، ثمَّ يُضرب بمِطْرَقة من حديد ضربةً، فيصيحُ صيحةً فيسمعها من يليه إلاَّ الثَّقلان»، أخرجه البخاري ومسلم(٢).

والأصحُّ أنَّ الأنبياء لا يُسألون في قبورهم.

---

(١) أخرج قريباً منه مسلم في الجنَّة، باب: عرض مقعد الميِّت من الجنَّة أو النَّار عليه (٢٨٦٧).

(٢) البخاري في الجنائز، باب: الميِّت يسمع خفق النِّعال (١٢٧٣)، ومسلم في الجنَّة، باب: عرض مقعد الميِّت من الجنَّة أو النَّار (٢٨٧٠).

بيان أن
البعث من القبور حق

قوله: (**ونُؤْمِنُ بالبَعثِ، وجَزَاءِ الأعْمالِ يَوْمَ القيامةِ، والعَرْضِ، والحِسابِ، وقراءةِ الكتابِ، والثَّوابِ والعِقَابِ، والصِّراطِ، والمِيزانِ**).

والمراد بالبعث: حَشْرُ الأجساد وإحياؤها يوم القيامة للجزاء بما فَعَل في الدُّنيا من خيرٍ أو شرٍّ. وهو حقٌّ لأنَّه ممكن في نفسه، وقد أخبر الصَّادق بوقوعه فوجب الإيمان به.

أمَّا أنَّه ممكن فلأنَّ الابتداء لمَّا كان ممكناً، فالحشرُ الذي هو عبارة عن الإعادة أولى بالإمكان، والله تعالى قادر على جميع الممكنات، عالمٌ بجميع الكلِّيَّات والجزئيَّات، فيقدر على جمع أجزائه بعد تفرُّقها وخَلْق الحياة فيه. وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧]، وفي قوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] إلى قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

أما أنَّه أخبر بوقوعه قوله تعالى ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۝٥١﴾ [يس: ٥١] وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزُّمر: ٦٨]. والآيات والأخبار فيه أكثر من أن تحصى، وهو معلوم بأنَّه من ضروريَّات الدِّين، فوجب الإيمان به.

أمَّا الجزاء فثابت بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحريم: ٧]، وقوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السَّجدَة: ١٧]، والآيات فيه أيضاً أكثر من أن تحصى.

وأمَّا العَرْضُ على الله فثابتٌ بقوله تعالى: ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف: ٤٨]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقَّة: ١٨]

وأمَّا الحساب فثابتٌ بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]

وأمَّا قراءة الكتب فثابتة بقوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣-١٤] . ويُعطى كتاب المؤمن بيمينه، وكتاب الكافر بشماله أو من وراء ظهره، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا﴾ [الانشقاق: ٧-١١].

وأمَّا الصِّراط فهو: جسم ممدود على مَتْنِ جهنَّم، أحدُّ من السَّيف، وأدقُّ من الشَّعر، يمرُّ عليها الخلائق، منهم كالبرق الخاطف، ومنهم كالرِّيح، ومنهم كالجواد المسرع، ومنهم كالماشي، ومنهم كالنَّملة تدبُّ، على قَدْرِ تفاوت الدَّرجات وأعمالهم في الدُّنيا. وثبتت حقيقتُه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]. وبما روي أنَّ عائشة ﵂ قالت: فذكرتُ النَّار فبكيت فقال عليه السَّلام: «ما يُبكيكِ؟» قلتُ: ذكرتُ النَّار فبكيتُ، فهل تذكرون أهليكم يوم القيامة، فقال: «أمَّا في ثلاث مواطن فلا يذكر أحدٌ أحداً: عند الميزان حتَّى يعلم أيخفُّ ميزانه أم يثقُل، وعند تَطَايُر الصُّحُف، حتَّى يعلم أين يقع كتابه، في يمينه أم في شماله أم وراء ظهره، وعند الصِّراط إذا ضُرِبَ بين ظهراني جهنَّم حتَّى يجوزه». أخرجه أبو داود[١].

وأمَّا الميزان فهو عبارة عمَّا يُعرف به مقادير الأعمال، فتوزن أعمالهم خيراً كان أو شرَّاً. ونتوقَّف في كيفيَّته، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [القارعة: ٦].

---

(١) أبو داود في السنة، باب: في ذكر الميزان (٤٧٥٥).

بيان أن
الجنّة والنّار مخلوقتان ولا تفنيان

قوله: (**والجنَّةُ والنَّارُ مخلوقتانِ، لا تَفْنِيانِ أبداً ولا تَبيدانِ**)، وكذا أهلهما، لقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النِّساء: ٥٧]، وقد صرَّح بخلود الفريقين، والأبدِّيةُ تنافي الفناء والزَّوال، وقد ورد في الحديث: «أهلُ الجنَّة لا يموتون، ولا يهرمون، ولا تبلى ثيابهم، ولا يفنى شبابهم»[(١)].

قوله: (**وأنَّ الله تعالى خَلَقَ الجنَّة والنَّارَ قبلَ الخَلقِ**)، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣-١٥]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. وفيه ردٌّ لقول المعتزلة القائلين بأنَّهما ليستا بمخلوقتين الآن، وإنَّما تُخلقان بعد القيامة.

قوله: (**وخَلَقَ لهما أهلاً، فَمَنْ شاءَ مِنْهُمْ للجنَّةِ فَضْلاً منه، ومَنْ شاءَ للنَّارِ عَدْلاً منه**)، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: توفيَّ صبيٌّ فقلتُ: طُوبى له عصفور من عصافير الجنَّة، فقال ﷺ: «أَوَلا تدرينَ أنَّ الله خلق الجنَّة وخَلَقَ النَّار، فخلق لهذه أهلاً، ولهذه أهلاً، وقال: هؤلاءِ للجنَّة ولا أبالي، وهؤلاءِ للنَّار ولا أبالي»[(٢)].

ثمَّ دخول الجنَّة بفضل الله لا بالعمل، قال الله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الحديد: ٢١]. وقال النبيُّ عليه السَّلام: «لا يدخل أحدٌ الجنَّةَ إلاَّ

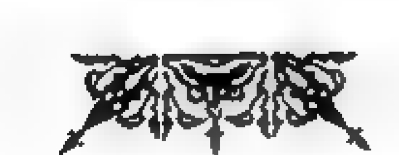
(١) الحديث أخرج نحوه الترمذي في صفة الجنة باب: ما جاء في صفة الجنَّة ونعيمها (٢٥٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في القدر، باب: معنى كلُّ مولود يولد على الفطرة (٢٦٦٢) بلفظ: عن عائشة قالت: توفِّي صبيٌّ فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنَّة، فقال رسول الله ﷺ: «أولا تدرين أنَّ الله خلق الجنَّة وخلق النَّار، فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً».

برحمة الله، قيل: ولا أنت يا رسول؟ قال: ولا أنا إلاَّ أن يتغمَّدني اللهُ برحمة»[1]. وفيه ردٌّ لقول المعتزلة القائلين بالوجوب على الله.

ودخولُ النَّار بَعدْلِه لأنَّه كلَّفهم بالإيمان عن اختيار، وأخبرهم بالعذاب بترك الإيمان والأوامر وارتكاب المناهي، ومن أَنْذَرَ فقد أَعْذَر، فكان التَّعذيبُ عدلاً منه وحكمةً.

قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقال النَّبيّ ﷺ: «جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة»[2] «وكلٌّ ميسَّرٌ لما خُلِقَ له»[3]. وقد مرَّ أنَّ الخير والشَّرَّ بإرادة الله ومشيئته وقضائه وقَدَرِه، فهما مقدَّران على العباد، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وإليه أشار النَّبيُّ عليه السَّلام حيث قال: «والقَدَرُ خَيْرُهُ وشَرُّه من الله»، وحديثُ جبريل مشهور وقد مرَّ أيضاً فلا حاجة إلى الإعادة.



---

(١) أخرج نحوه البخاري في الرِّقاق، باب القصد والمداومة على العمل (٦٠٩٦)، ومسلم في صفات المنافقين، باب: لن يدخل أحدُ الجنَّة بعمله (٢٨١٨)، ولفظه عند مسلم: عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «سَدِّدوا وقاربوا وأبشِروا، فإنَّه لن يُدخل الجنَّة أحداً عملُه، قالوا: ولا أنت يا رسول الله، قال: ولا أنا إلاَّ أن يتغمَّدني الله منه برحمة، واعلموا أنَّ أحبَّ العمل إلى الله أدومه وإن قلَّ».

(٢) هو جزء من حديث أخرجه الطَّبراني في الكبير (١١/ ٢٢٣) (١١٥٦٠)، وأخرجه أحمد (١/ ٣٠٧) (٢٨٠٤) دون قوله: «إلى يوم القيامة».

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في القدر، باب: كيفيَّة الخلق لآدمي (٢٦٤٧)، والبخاري في التفسير، باب: فسنيسِّره للعسرى (٤٦٦٦).

الإستطاعة مع الفعل

قوله: (والاستطاعةُ التي يَجِبُ بها الفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوفيقِ الذي لا يجوزُ أنْ يُوصَفَ بِهِ المَخلوقُ تكون مع الفعلِ[١]، وأمَّا الاستطاعةُ مِنْ جهةِ الصِّحةِ والوَسْعِ والتَّمكينِ وصِحَّةِ الآلاتِ، فهي قبلَ الفِعْلِ، وبها يتعلَّق الخطاب، وهو كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦]).

اعلم بأن الاستطاعة على قسمين: باطنة وظاهرة:

ـ أمَّا الباطنة فهي التي يُوجَد بها الفعل، يُحدثها الله تعالى مقرونةً بالفعل[٢]، ففي الطَّاعات تسمَّى «توفيقاً»، وفي المعاصي «خِذلاناً»، ولا يوصف به المخلوق[٣]، لأنَّها من الله، فهذه الاستطاعة مع الفعل كحركة الأصبع مع حركة الخاتم، ليكون العبد دائماً مفتقراً إلى توفيق الله ومشيئته وتأييده[٤]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠] ولا استقلالَ للعبد في إيجاد الفعل، وهو في كلِّ لمحة ولحظة محتاج إلى الله، وهي حقيقةُ العبوديَّة والافتقار، قال الله تعالى: ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ١٥].

(١) معناه: أنَّه لا قدرة للعبد على الفعل قبل الفعل، ولكن إذا قصد العبد الفعل خلق الله فيه القدرة عليه، فتكون القدرة مقارنة للفعل، كما أنَّ حركة الخاتم مقارنة لحركة الأصبع.

(٢) عرَّفها في التَّبصرة بقوله: هي صفة يخلقها الله تعالى عند قَصْدِ اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات، أي: من الأعضاء وما يحتاج إليه كالقَلم للكاتب، والسِّلاح للمقاتل، والماء للمتوضِّىء. اهـ بتصرُّف.

(٣) أي: لا يوصف به العبد استقلالاً، أي: مستقلاً عن الموفِّق وهو الله. وبمعنى آخر: لا يوصف به العبد أنَّه قادر على الطَّاعة أو المعصية مستقلاً عن الله.

(٤) والدَّليل على كون الاستطاعة مقارنة للفعل: أنَّ الاستطاعة لمَّا كانت عرضاً وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزَّمان، لا سابقةً عليه كما زعمت المعتزلة، وإلاَّ إن كانت متقدِّمة على الفعل لزم وقوع الفعل بلا استطاعةٍ وقدرةٍ عليه، لامتناع بقاء الأعراض، فلو كانت متقدِّمة لانعدمت وقت الفعل لأنَّها عرض، والاستطاعة إمَّا علَّةٌ للفعل أو شرطٌ له، وعلى كلٍّ لا يوجد معلول بدون علَّة، ولا مشروط بدون شرط. انظر شرح العقائد النَّسفيَّة.

وفيه ردٌّ لقول المعتزلة حيث قالوا: إنَّ هذه القدرة سابقة على الفعل، مقدورةٌ للعبد[1].

ـ وأمَّا الاستطاعة **الظَّاهرة**، فهي القدرة من جهة الوَسْع والتَّمكُّن وصحَّة الآلات والجوارح وسلامةِ الأعضاء، وهي مقدَّمة على الفعل. ومدارُ التَّكيُّف على هذه؛ لأنَّ الخطاب بالتَّكاليف مَنوطٌ بها؛ إذ الأولى باطنة ولا يقف العبد عليها، فمن كان قادراً على العبادات من الصَّلاة والصَّوم والحجِّ تجب عليه بناءً على القدرة الظَّاهرة، وإن لم يوجد منه شيءٌ منها بناءً على إحداث الله الاستطاعة التي بها يوجد الفعل.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البَقـرَة: ٢٨٦] دليلٌ على أنَّ التَّكليف لا يكون إلاَّ على ما في الوسع، بناءً على الاستطاعة الظَّاهرة.

وفيه ردٌّ لقول الأشاعرة حيث جوَّزوا التَّكليف بما لا يُطاق[2].



(١) أي: تحت سلطانه يصرِّفها كيفما شاء.

(٢) وهنا لابدَّ من التَّفريق بين أمرين: جواز التَّكليف بما لا يطاق، والتَّكليف بالفعل. أمَّا الأوَّل: فقد اختلف فيه، فذهب الماتريديَّة إلى مَنْعه مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البَقـرَة: ٢٨٦]، وذهب أبو الحسن الأشعريُّ إلى جوازه بناءً على أنَّه لا يَقبُح من الله تعالى شيء.
أمَّا الثَّاني: ـ وهو التَّكليف بما لا يطاق بالفعل ـ فمتَّفق على عدمه، للآية السَّابقة. وأمَّا قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البَقـرَة: ٣١] فليس أمراً تكليفيّاً، بل هو لإظهار عجزهم.

أفعال العباد

قوله: (وأفعالُ العبادِ بِخَلْقِ اللهِ تعالى وكَسْبٍ مِنَ العبادِ)[1]، وفيهِ ردٌّ لقول المعتزلة والجبريَّة: فإنَّ المعتزلة قالوا: أفعالُ العباد بخلقهم لا بخلق الله. والجبريَّة قالوا: أفعالهم بخلق الله لا كسبَ للعباد فيه ولا اختيار. والمذهبان على طرفي نقيض في الغُلوِّ والتَّقصير، والطَّريق المستقيم والمنهج القويم ما قاله أهل السُّنَّة، وهو أنَّ الأفعال بخلقِ الله وكسب العباد.

أمَّا الدَّليل على أنَّ الأفعال بخلق الله، فقولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦]، ولأنَّ جميع الممكنات واقعٌ بخلقه، وفعلُ العبد من جملة الممكنات.

وأمَّا الدَّليل على أنَّه بكسبهم، فقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحجّ: ١٠] وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٠] وقوله: ﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [النِّساء: ١١١]، وقوله: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النِّساء: ١١٢]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. ففيما قاله الفريقان تَرْكٌ لأحد الدليلين، وفيما قلنا جَمْعٌ بينهما فكان أولى.

---

(١) والفرقُ بين الخلق والكسب: أنَّ المقدور مُخْتَرَعٌ ومُكتسَب، فمن حيثُ كونه مخلوقاً يضاف إلى الله تعالى بجهة الاختراع، ومن حيث كونه كسباً يضاف إلى العبد، ولا استحالة في دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين بجهتين مختلفتين، إحداهما خلقاً ـ وهي خارجة عن مقدور العبد ـ، والأخرى كسباً للعبد بإقدار الله تعالى.

انتفاع الأموات بدعاء الأحياء وهباتهم

قوله: (وفي دُعَاءِ الأَحْياءِ وصَدَقاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْواتِ)، أمَّا في الدُّعاء فلقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، ومَدَحهم بذلك، فلو لم يكن للدُّعاء والاستغفار نفعٌ للأموات ما استحقُّوا المدح؛ لأنَّ الصَّلاة واجبة على الميِّت وليس فيها إلاَّ الثَّناء والدُّعاء «اللَّهُم اغفر لحيِّنا وميِّتنا»، فلولا أنَّ الدُّعاء نافع لَمَا وجبت الصَّلاة على الميِّت لعدم الفائدة[1].

وأمَّا في الصَّدقة فلقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «تَصَدَّقوا عن موتاكم»[2]، ولو لم تكن تنفع الصَّدقة لَمَا أمر بها.

قوله: (واللهُ تعالى يَسْتَجِيبُ الدَّعواتِ)؛ لأنَّه تعالى أمر بالدُّعاء ووعد الاستجابة، قال الله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وقال تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

قوله: (ويَقْضِي الحاجاتِ)؛ لأنَّه موصوف بكمال الرَّحمة، قادرٌ على كلِّ شيء، ولا يلحقه مشقَّة في قضائها، وفيه نفع للمحتاجين، فالظَّاهرُ أنَّه يقضيها وهو قاضي الحاجات ومُجيبُ الدَّعوات.

وإنَّما قال ذلك دفعاً لِمَا قاله بعض المعتزلة: إنَّ الدُّعاء ليس له تأثير.

قوله: (ويَمْلِكُ كُلَّ شيءٍ)، قال الله تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢]، قوله: (ولا يَمْلِكُهُ شَيءٌ)؛ لأنَّ المالك لا يصير مملوكاً. قوله: (ولا غِنَى عنه طَرْفَةَ عَيْنٍ)؛ لأنَّ كلَّ شيء سواه ممكن، والممكنُ في وجوده وبقائه محتاجٌ إلى الواجب، فلا يكون غنيّاً، فالافتقارُ والحاجةُ إليه لازمة لكلِّ شيء، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ

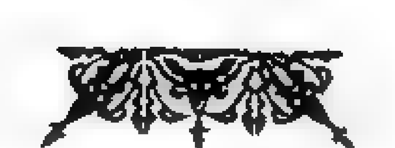
---

(١) هذا وقد صرَّح رسول الله ﷺ بأنَّ الدُّعاء نافع فقال عليه الصَّلاة والسَّلام: «الدُّعاء ينفع ممَّا نزل وممَّا لم ينزل، فعليكم عباد الله بالدُّعاء» أخرجه الحاكم (١/ ٦٧٠) (١٨١٥) عن ابن عمر.

(٢) لم أعثر عليه.

أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥]، فهو قيُّومٌ لكلِّ شيء، إذ قيام الأشياء بإقامته، فلولا عنايتُه بالأشياء لتلاشت واضمحلَّت جميعها.

قوله: (**ومَنِ اسْتَغْنَى عنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ**)؛ لأنَّ الافتقار صفة لازمة للعبد، والغِنَى صفة للرَّبِّ، فإذا ظنَّ العبد أنَّه مستغنٍ عن الرَّبِّ صار جاهلاً بربِّه وبنفسه، مشاركاً له في صفة الغِنَى، فيكون كافراً، (**وصارَ مِنْ أهلِ الحَيْنِ**) أي: أهل الهلاك؛ فإنَّ الكافر مخلَّد في العذاب الشَّديد، وأيُّ هلاك أشدُّ من هذا؟!



بيان
معنى غضب الله ورضاه

قوله: **(واللهُ تعالى يَغْضَبُ ويَرْضَى لا كأحدٍ مِنَ الوَرَى)**؛ وذلك لأنَّ الله وصف نفسه بالغضب والرِّضا، حيث قال: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، وقال: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، فثبت أنَّه يوصَف بالرِّضا والغضب، لكنَّه لا يُراد بغضبهِ ورضاه مثل غضب الخلق ورضاهم، لأنَّ الغضب في الخَلْق: عبارةٌ عن حالة يتغيَّر بها الوجه فيحمَرَّ، وتنتفخ به الأوداج. والرِّضا: عبارة عن نَضارة في الوجه وسرور في النَّفس، واللهُ تعالى منزَّه عن التَّغيُّر وتبدُّل الأحوال.

فنقول: بأنَّ المراد من «غضب الله» هو إرادة الانتقام من العصاة وإنزالُ العقوبة بهم، وأن يفعل بهم كما يفعل الملكُ إذا غضب على من تحت يده. نعوذ بالله من غضبه. والمرادُ من «رضا الله» هو إرادةُ الثَّوابِ لمن أطاعه، والعفوِعمَّن عصاه، وأن يفعل بعبيده كما يفعل الملك بمن تحت يده إذا رضي من الإكرام وزيادة الإنعام. نسأل الله رضاه ورحمته.



حب أصحاب رسول الله ﷺ

قوله: **(ونُحِبُّ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ، ولا نُفْرِطُ في حُبِّ أحدٍ منهُمْ، ولا نتَبَرَّأُ منْ أحدٍ منهم، ونُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهمْ وبغَيرِ الحقِّ يذكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إلاَّ بخَيرٍ، وحُبُّهمْ دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبُغْضُهُمْ كُفْرٌ ونفاقٌ وطُغْيانٌ)**.

أمَّا محبَّتُهم فلأنَّ الله تعالى رضي عليهم ورضوا عنه، وأثنى عليهم في التَّوراة والإنجيل والفرقان حيث قال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ....﴾ [الفتح: ٢٩]. وهم بذلوا مجهودهم في إظهار الدِّين وإعلاء كلمة الحقِّ، وهاجروا من أوطانهم لمحبَّة الرَّسول، وآووه ونصروه وقاتلوا بين يديه، فوجبت محبَّتهم، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «اللهَ اللهَ في أصحابي، لا تتَّخذوهم غَرَضاً بعدي، فمن أحبَّهم فبحبِّي أحبَّهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فكأنَّما آذاني، ومن آذاني فكأنَّما آذى الله، ومن آذى الله كانت النَّار به أولى»[(١)].

وأمَّا أنَّه لا نُفْرِطَ في حبِّ أحدٍ منهم؛ لأنَّ الإفراط في الشَّيء يوجب الفساد والبغضَ لغيره، ألا ترى أنَّ الرَّافضة أفرطوا في حبِّ عليٍّ رضي الله عنه فوقعوا في بُغضِ أبي بكر الصِّدِّيق وعمرَ وعثمان رضي الله عنهم، ونعوذ بالله من ذلك، وادَّعوا في عليٍّ الإلهيَّة والنُّبوَّة كما هو اعتقاد الغُلاة من الرَّافضة، وقد قال النَّبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام لعليٍّ رضي الله عنه: «يَهلكَ فيك اثنان: مُبغِضٌ مُفرِّطٌ، ومُحبٌّ مُفرطٌ»[(٢)]، وقد كان كما قال عليه السَّلام، فإنَّ الخوارج هلكوا بإفراط بُغضه كهلاك الرَّافضة بإفراطِ محبَّتِه.

---

(١) الترمذي في المناقب (٣٨٦٢)، وأحمد (٥/ ٥٧).

(٢) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، قال في مجمع الزوائد: عن علي بن أبي طالب قال: دعاني رسول الله ﷺ فقال: «إنَّ فيك مثلاً عن عيسى، أبغضته اليهود حتَّى بَهَتُوا أمه، وأحبَّته النَّصارى حتى أنزلوه بالمنزل الذي ليس به» ألا وإنَّه يهلك فيَّ اثنان، مُحِبٌ مُفرِط يُقرِّظني بما ليس فيَّ، ومبغضٌ يحمله شنآني على أن يَبهتَني، ألا وإنِّي لست بنبيٍّ ولا يُوحى إليَّ ولكني أعمل بكتاب الله وسنَّة نبيِّه ما استطعت، فما أمرتكم من طاعة الله فحق عليكم طاعتي فيما أحببتم وكرهتم. رواه عبد الله والبزار باختصار وأبو يعلى أتم منه، وفي إسناد عبد الله وأبي يعلى الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيف، وفي إسناد البزار محمد بن كثير القرشي الكوفي، وهو ضعيف.

وأمَّا التَّبرِّي منهم فزيغٌ وضلالٌ؛ لأنَّهم على المنهج القويم والدِّين المستقيم، والاهتداءُ مَنوطٌ بالاقتداءِ بهم، حيث قال عليه السَّلام: «أصحابي كالنُّجوم بأيِّهمُ اقتديتم اهتديتم»[1]، ففي التَّبرِّي منهم عدمُ الاهتداء، وهو الضَّلال.

ونبغض من يبغُضهم؛ لأنَّ بغضهم إنَّما ينشأ من بُغضِ دينهم الذي ارتضاه الله، حيث قال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، وذلك دليلُ خبث الاعتقاد، ونتيجةُ النِّفاق والفساد، فيجب بُغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم.

ولا نخوض فيما شجر بينهم، ونحمل حالهم على الاجتهاد، ولا نذكرهم إلاَّ بخير لأنَّهم أصول هذا الدِّين، فالطَّعنُ فيهم طعن في الدِّين.

وحبُّهم دينٌ وإيمان وإحسان، وبغضُهم كفر ونفاق وطُغيان، وهذا كلُّه ظاهر من ضروريَّات الشَّرع.



(١) قال في التلخيص: أخرجه عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي، وحمزة ضعيف جداً. ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي وهو كذاب، ومن حديث أنس وإسناده واه. ورواه القضاعي في مسند الشهاب من حديث الأعمش وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذاب. ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السنة، وهو في غاية الضعف. قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ، وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل.
وقد أخرج مسلم: «النُّجومُ أَمَنَةٌ أهل السَّماء، فإذا ذهبت النُّجوم أتى أهلَ السَّماء ما يوعدون، وأصحابي أَمَنَةٌ لامَّتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمَّتي ما يوعدون» فهذا الحديث يؤدِّي صحَّة التَّشبيه للصَّحابة بالنُّجوم خاصَّة، أمَّا في الاقتداءِ فلا. اهـ باختصار انظر تمامه فيه.

ترتيب الخلافة بعد وفاته ﷺ

قوله: (**ونُثبِتُ الخِلافةَ بعدَ رسولِ الله ﷺ لأبي بكرٍ الصِّدِّيق، تَفْضِيلاً له وتَقدِيماً على جَميعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لعُمَرَ بن الخَطَّابِ، ثُمَّ لِعثمانَ بن عفَّانَ، ثُمَّ لِعليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنهم، وهُمُ الخلفاءُ الرَّاشدونَ والأئمَّةُ المَهديُّونَ**)، الإمام الحقُّ بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصِّدِّيق. وخالف الشِّيعةُ جمهورَ المسلمين، وزعموا أنَّ الإمامَ الحقَّ بعد الرَّسول ﷺ عليٌّ رضي الله عنه.

وحجَّةُ جمهور المسلمين أنَّ الصَّحابة من المهاجرين والأنصار أجمعوا على إمامة أبي بكرٍ رضي الله عنه، وهو من أقوى الحُجج في إثبات الإمامة، وسندُ ذلك الإجماع قولُه عليه السَّلام: «مُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصلِّ بالنَّاس»[1]، استخلفه في حياته في الصَّلاة، التي هي أعظم أركان الدِّين، فيبقى بعد موته خليفته في الصَّلاة، وفي غيرِ الصَّلاة بطريقِ الأولى، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: رضيك رسولُ الله لديننا أفلا نرضاك لدنيانا؟، ولأنَّه أفضل النَّاس بعد الأنبياء، لقوله عليه السَّلام: «والله ما طلعتِ الشَّمس ولا غربت على أحدٍ بعدَ النَّبيِّين أفضلَ من أبي بكر»[2].

وإذا ثبتت خلافةُ أبي بكر رضي الله عنه بالإجماع، وقد أوصى بالخلافة لعمر رضي الله عنه واتَّفقت الصَّحابة على بيعته، ثبتت خلافةُ عمر رضي الله عنه بعده. وإليه أشار النَّبيُّ عليه السَّلام: «اقتدوا باللَّذين من بعدي، أبي بكر وعمر رضي الله عنهما»[3].

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في الأذان، باب: أهل العلم والفضل أحقُّ بالإمامة (٦٤٦)، ومسلم في الصَّلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر (٤٢٠).

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة، عن أبي الدرداء قال: رآني رسول الله ﷺ أمشي أمام أبي بكر فقال: «أتمشي أمام من هو خير منك في الدنيا والآخرة؟، ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيِّين والمرسلين خير، أو قال: أفضل من أبي بكر». وأخرج الطبراني في الأوسط (٧٣٠٦) نحوه.

(٣) الحاكم (٣/ ٧٩) (٤٤٥١)، والترمذي في المناقب، باب: مناقب عبد الله بن مسعود (٣٨٠٥)، وأحمد (٥/ ٣٨٢) (٢٣٢٩٣).

ثمَّ عمر رضي الله عنه لم يستخلف أحداً عند وفاته، وترك الأمر شورى بين ستَّة من الصَّحابة، كلُّهم مشهود لهم بالجنَّة: عثمان، وعليّ، وعبد الرَّحمن بن عوف، وطَلحة، والزُّبير، وسعد بن أبي وقَّاص. فبايع عبدُ الرَّحمن بن عوف عثمانَ بن عفَّان ورضي به الباقون من أهل الشُّورى وغيرهم من الصَّحابة، فثبتت خلافتُه بإجماع الصَّحابة.

ثمَّ استشهد عثمان ولم يستخلف أحداً، فاتَّفق مَنْ بقي من أهل الشُّورى وغيرهم على خلافة عليٍّ رضي الله عنه، فانعقدت خلافتُه بمبايعتهم.

وقد انتهتِ الخلافة بعد عليٍّ رضي الله عنه لقوله عليه السَّلام: «الخلافةُ بعدي ثلاثون سنة، ثمَّ يصير ملكاً وجبروتاً، ثمَّ يصير عَزَّ بزَّ»[1]، مأخوذ من «بَزَّ»يقال: مَنْ عزَّ بزَّ، أي: من غلب سلب. والنَّبيُّ ﷺ عَرَف بالوحي - وهو معجزة باهرة - أنَّ الخلافة تنتهي إلى ثلاثين سنة، وهكذا كانت، فإنَّ مدَّة خلافة أبي بكر رضي الله عنه كانت سنتين، ومدَّة خلافة عمر رضي الله عنه كانت عشر سنين، ومدَّةُ خلافة عثمان كانت اثنتي عشرة سنة، ومدَّة خلافة خلافة عليٍّ رضي الله عنه كانت ستَّ سنين، والمجموع ثلاثون سنة. وهم الخلفاء الرَّاشدون والأئمَّة المهديُّون الذين ساروا سيرةَ الرَّسول عليه السَّلام، ولم يَعدلوا عن طريقته في شيء، وهم الذين أشار النَّبيُّ عليه السَّلام إليهم بقوله: «عليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديِّين من بعدي، تمسَّكوا بها».

---

(١) لم أعثر عليه بهذا اللَّفظ، وهو عند الترمذي في الفتن، باب: ما جاء في الخلافة (٢٢٢٦) عن سفينة قال: قال رسول الله ﷺ: «الخلافة في أمَّتي ثلاثون سنة ثمَّ مِلكٌ بعد ذلك...» وقال: حسن غريب، وأبو داود في السُّنَّة، باب: في الخلفاء (٤٦٤٦).

العشرة المبشرون بالجنة

قوله: (وإنَّ العَشَرَةَ الذين سمَّاهُمْ رسولُ اللهِ وبَشَّرهُمْ بالجنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بالجنَّةِ على ما شَهِدَ لَهُمْ رسولُ اللهِ، وقَوْلُهُ الحقُّ، وهُمْ: أبو بكرٍ، وعُمَر، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبيرُ، وسعدٌ، وسعيدٌ، وعبدُ الرَّحمنِ بن عوفٍ، وأبو عُبيدةَ بنُ الجرَّاحِ، وهُمْ أُمناءُ هذهِ الأمَّةِ رِضوانُ اللهِ عليهمْ أجْمَعِين)[1]، ومعناه ظاهر.

قوله: (ومَنْ أحسنَ القولَ في أصْحابِ رسول الله ﷺ وأزواجِهِ وذُرِّيَّاتِهِ فقدْ بَرِيءَ من النِّفاقِ)؛ وذلك لأنَّ الصَّحابة قد أثنى عليهم سبحانه وتعالى في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التحريم: ٨]، وقوله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ﴾ [الفتح: ٢٩] فيجب تعظيمهم، فمن أحسن القول فيهم فقد بريء من النِّفاق.

وكذلك أزواجُ النَّبيِّ عليه السَّلام هنَّ أمَّهات المؤمنين، ومعهنَّ بركة صحبة خاتم النَّبيِّين.

وكذلك ذريَّاته عترتُه[2] الطَّاهرة، قد أذهب الله عنهم الرِّجس وطهَّرهم تطهيراً، فمحبَّتُهم آية الإيمان، والبراءةُ منهم أمَّارة النِّفاق، وإساءة القول فيهم إنَّما يكون لخبث الباطن وسوء الاعتقاد.

---

(١) اعلم أنَّ المبشَّرين بالجنَّة على لسان رسول الله ﷺ كُثُرٌ، وإنَّما ينصُّ العلماء في مصنَّفاتهم على هؤلاء العشرة لأنَّهم ذُكروا في حديث واحد أخرجه غير واحد من أئمَّة الحديث، ففي سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب: مناقب عبد الرَّحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو بكر في الجنَّة، وعمرُ في الجنَّة، وعثمانُ في الجنَّة، وعليٌّ في الجنَّة، وطلحةُ في الجنَّة، والزُّبير في الجنَّة، وعبدُ الرَّحمن بن عوف في الجنَّة، وسعدٌ في الجنَّة، وسعيدٌ في اللجنَّة، وأبو عبيدة بن الجرَّاح في الجنَّة».

(٢) عترةُ الرَّجل نسلُه ورَهْطُه ١٠هـ مختار.

قوله: (**وعُلماءُ السَّلفِ منَ الصَّالحينَ والتَّابعينَ ومَنْ بَعدَهُمْ من أهلِ الخيرِ والأثرِ وأهلِ الفقهِ والنَّظرِ، لا يُذْكرونَ إلاَّ بالجميلِ، ومَنْ ذَكَرَهُمْ بسوءٍ فهُوَ على غيرِ السَّبيلِ**)، لأنَّ تعظيم هؤلاء من تعظيم الدِّين؛ لأنَّهم ورثة الأنبياء ونقلة الشَّريعة، فوجب اتِّباعهم والثَّناء عليهم، وكفُّ اللِّسانِ عن الطَّعْنِ فيهم، فمن ذكرهم بالسُّوء وطَعَنَ فيهم، فقد طعن في الدِّين وعدل عن سنن المرسلين، وذلك علامة النِّفاق والشِّقاق.

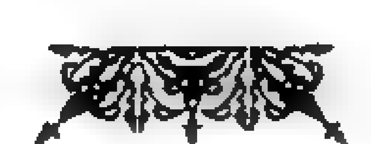


بيانُ أنَّ
درجة الولاية دون درجة النُّبوّة

قوله: **(ولا نُفضِّلُ أحداً منَ الأولياءِ على أحدٍ منَ الأنبياءِ، ونَقولُ: نَبيٌّ واحدٌ أفْضَلُ منْ جميعِ الأولياءِ، ونُؤْمِنُ بما جاءَ مِنَ كَراماتِهِمْ، وصَحَّ عنِ الثِّقاتِ منْ رواياتِهِمْ)**.

لا يبلغ وليٌّ[1] قطُّ درجة النَّبيِّ؛ لأنَّ الوليَّ تابع للنَّبيِّ، والتَّابعُ درجته دون درجة المتبوع؛ ولأنَّ كلَّ نبيٍّ وليٌّ، وليس كلُّ وليٍّ نبيّاً، ففي النَّبيِّ اجتمعت النُّبوَّة والولاية، فيكون أفضل من الوليِّ.

وفيه ردٌّ لما يزعمه بعض جهَّال الصُّوفيَّة من ترجيح الولاية على النُّبوَّة. ولأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «والله ما طلعت الشَّمس ولا غربت على أحد بعد النَّبيِّن أفضل من أبي بكر»[2]، وهذا الحديث يقتضي أنَّ أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه أفضل من جميع الأولياء الذين ليسوا بأنبياء، فإذا كان الصِّدِّيق أفضَل من الأولياء فالأنبياءُ أولى[3].



(١) الوليُّ: هو العارف بالله تعالى وصفاته حسب الإمكان، المواظِبُ على الطَّاعة، المجتنِب للمعاصي. بمعنى أنَّه لا يرتكب معصية بدون توبة، وليس المراد أنَّه لا تقع منه معصية بالكلِّيَّة، إذ ليس معصوماً ١٠هـ تحفة المريد ص٣٦٤.

(٢) انظر ت (٢) ص (١٢٩).

(٣) واعلم أنَّ القول بتقديم الوليِّ على النَّبيِّ كفر وضلال.



بيان
أن كرامات الأولياء حق

ونؤمن بما جاء في كرامة[1] الأولياء، لأنَّه قد ورد في القرآن قصَّةُ عرش بلقيس وقولُ ذلك الوليِّ، وهو آصف بن بَرَخْيا، وهو رجل من أصحاب سليمان عليه السَّلام، لم يكن نبيّاً على ما حكى الله تعالى بقوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى﴾ [النمل: ٤٠] وقصَّة مريم وما ظهر لها من الخوارق من رزق الشِّتاء في الصَّيف، ورزق الصَّيفِ في الشِّتاء، وظهور النَّخلة في الصَّحراء، وتَساقطِ الرُّطَب عنها، من أعظم الكرامات لمريم على ما حكى الله تعالى بقوله: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبقوله: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] والآثار والأخبار في كرامات الأخيارمستفيضة.

وكلُّ كرامة تظهر على يد وليٍّ فهي معجزة لنبيٍّ؛ لأنَّه إنَّما أكرم الله الوليَّ بتلك الكرامات ببركة متابعة النَّبيِّ، فكلُّ ما يظهر على يده يكون دليلاً على صدق النَّبيِّ، فلا تكون الكرامة قطُّ قادحة في المعجزة، بل هي مؤيِّدة لها، دالَّة عليها، خلافاً لما زعمت المعتزلة من حيث أنَّه لا يبقى فرق بين الوليِّ والنَّبيِّ لو جوَّزنا ظهور المعجزة على يد الولِّي.

قلنا: المعجزة تقارن دعوى النُّبوَّة، ولو ادَّعى الوليُّ النُبوَّة لكفر من ساعته. ولأنَّ الوليَّ يجوز أن يعلم أنَّه وليٌّ ويجوز ألاَّ يعلم، بخلاف النَّبيِّ، ويجوز إظهار الكرامة للوليِّ، ترغيباً للمسترشد لا إعجاباً وفخراً.

---

(١) الكرامة: أمرٌ خارقٌ للعادة يظهر على يد عبد ظاهر الصَّلاح، ملتزم لمتابعة نبيٍّ كلِّف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصَّالح، علم بها أم لم يعلم ١٠هـ تحفة المريد ص٣٦٤ .

بيان بعض أشراط السّاعة

وقوله: (**ونُؤمنُ بِخروجِ الدَّجّالِ ونُزُولِ عيسَى بنِ مَرْيمَ منَ السَّماءِ، ونُؤمِنُ بطُلوعِ الشَّمسِ منْ مَغْرِبِها، وخُرُوجِ دابَّةِ الأرضِ مِنْ مَوضِعِها**)، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أخبر بهذه الأشياء، وهو صادق، فيجب الإيمان بما أخبر به، والأحاديث فيها مستفيضة[1].



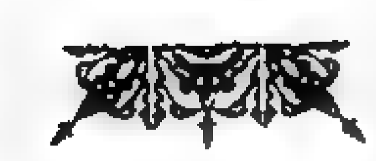
(١) أخرج مسلم في الفتن وأشراط السَّاعة، باب: في الآيات التي تكون قبل السَّاعة، (٢٩٠١) عن حذيفة بن أَسِيدٍ الغفاري قال: اطّلع النَّبيُّ ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: «ما تذاكرون»؟، قالوا: نذكر السَّاعة، قال: «إنَّها لن تقوم حتَّى تَرَون قبلَها عشر آيات»، فذكر الدُّخانَ، والدَّجّالَ، وطُلوعَ.....

بيانُ
حكم الكاهن والعرَّاف

قوله: (**ولا نُصدِّقُ كاهناً، ولا عرَّافاً، ولا مَنْ يَدَّعي شيئاً بِخِلافِ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ**)، أمَّا تكذيبُ الكاهن والعرَّاف[1] فلأنَّ الاطِّلاع على الغيبِ ممَّا استأثر الله به نفسَه، لا يطَّلع عليه أحدٌ إلاَّ من ارتضاه الله تعالى من أنبيائه بالوحي إليهم، على ما قال الله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

والكاهن والعرَّاف ليسا من الأنبياء فلا نصدِّقهما، وقد صحَّ عن النَّبيِّ عليه السَّلام: «من أتى عرَّافاً أو كاهناً فصدَّقَه فقد كفر بما أنزل على محمَّد»[2].

وكذا لا نصدِّق من يدَّعي شيئاً مخالفاً لكتاب الله وسنَّة رسوله وإجماع الأمَّة، لأنَّ هذه الأدلَّة هي أصول الشَّرع، فمن اعتقد شيئاً على خلاف ما في أدلَّة الشَّرع يكون بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة.



(١) الكاهن من يخبر عن المغيَّبات. والعرَّاف قيل: بمعنى المنجِّم والكاهن. وقيل: العرَّاف يخبر عن الماضي، والكاهن يخبر عن الماضي والمستقبل.

(٢) أخرج نحوه الحاكم (١/٤٩) (١٥) وقال: صحيح على شرطهما، وابن ماجة في الطهارة، باب: النهي عن إتيان الحائض (٦٣٩)، وأحمد (٢/٤٠٨) (٩٢٧٩). وأصل الحديث أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

قوله: **(ونَرَى الجَمَاعةَ حَقّاً وصَوَاباً، والفُرقةَ زيغاً وعذَاباً)**، أراد بـ «الجماعة» ما كان عليه الصَّحابة والتَّابعون وأهلُ الحِلِّ والعقد في كلِّ عصر، لأنَّه عبارة عن الإجماع، وقد قال النَّبيُّ عليه السَّلام: «لا تجتمع أمَّتي على الضَّلالة»[1]، و«ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»[2].

وأراد بـ «بالفرقة» مخالفة الإجماع وما اتَّفق عليه أهل الحِلِّ والعقد، فإنَّ مخالفة الإجماع زيغ، أي: ميل عن الطَّريق المستقيم، وعذابٌ لأنَّه يوصل إلى العذاب الأليم، وقد نهى الله عن ذلك حيث قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٥]، وقد ثبت في الأخبار عن النَّبيِّ المختار: «من فارق الجماعة قِيْدَ شِبْر فقد خَلَع رِبقة الإسلام من عنقه»[3]، «يدُ الله على الجماعة، فمن شَذَّ شَذَّ في النَّار»[4].

قوله: **(ودِينُ الله في السَّماء والأرضِ واحدٌ، وهو دِينُ الإسلام)**، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عِمرَان: ١٩]، و﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المَائدة: ٣]، وذلك لأنَّ أهل السَّماء والأرض من الملائكة والجِنِّ والإنس، كلُّهم مكلَّفون بالتَّوحيد والإيمان بالله بأسمائه وصفاته، وتصديقِ ما جاء به الأنبياء، وبالمبدأ والمعاد، وذلك واحد لا يختلف فيه أحد من المكلَّفين، ولا يُقبل غيرُ دين الإسلام من أحد، كما قال الله تعالى ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل

(١) جاء هذا الحديث بروايات متعددة وبألفاظ مختلفة مفادُها كلُّها واحد، فقد أخرج نحوه أبو داود في الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، والترمذي في الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة، وابن ماجه في الفتن، باب السواد الأعظم، وأحمد في مسند القبائل، حديث أبي بصرة (٦/٣٩٦)، والحاكم في العلم (١/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦) وغيرهم.

(٢) انظر ت (٣) ص (٨٥).

(٣) أخرجه الترمذي في الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة، وقال: حديث غريب من هذا الوجه.

(٤) انظر ت(٢ و٣) ص (١٠٩).

عِمرَان: ٨٥] فدلَّ على أنَّ أصل الدِّين ـ وهو الإسلام ـ واحدٌ كما قال الله تعالى ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عِمرَان: ١٩]، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المَائدة: ٣]، والخطابُ به لجميع المكلَّفين من أهل السماء والأرض، فلا يختلفون في أصل الدِّين.

قوله: (**هو**) أي: دين الله (**بينَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ**)، أي: متوسِّط بينهما؛ لأنَّ الميل إلى أحد الطَّرفين خروج عن الصِّراط المستقيم. والغُلوُّ: هو مجاوزة الحدِّ. والتَّقصير: هو النُّزول عن الحدِّ. وكلٌّ منهما مذموم؛ لأنَّ العبد ليس له التَّجاوز عمَّا حدَّ له مولاه، ولا التَّقصيرُ عمَّا أمره به، وكذلك دين الله.

قوله: (**بينَ التَّشبيهِ والتَّعطيلِ**)، وهو: أن نُثبت لله تعالى نُعوتَ الجلال وصفاتِ الكمال، على ما نطق به الكتابُ العزيز والآثارُ المَرويَّة عن النَّبيِّ عليه السَّلام، من غير تشبيهٍ كما هو مذهب المشبِّهة المجسِّمة، حيث شبَّهوا الخالق بالخلق، وهو ليس كمثله شيء، ولا تعطيلٍ كما هو مذهب المعتزلة، حتَّى نفوا عن الله تعالى جميع الصِّفات حقيقةً فعطَّلوه عنها.

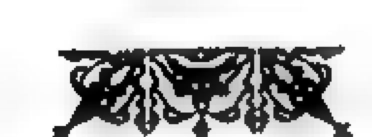
وكذلك الدِّين: (**بين الجَبْرِ والقَدَرِ**)، وهو طريقة أهل الحقِّ، حيث قالوا: أفعال العباد من الخير والشَّرِّ بخلق الله تعالى وكسبهم، لا كما هو مذهب الجبريَّة حيث قالوا: لا صنع للعباد في أفعالهم بل هم مجبرون على ذلك، ولا كما هو مذهب القدريَّة حيث قالوا: أفعال العباد بخلقهم لا بصنع الله، تعالى الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

وكذلك الدِّين: (**بين الأَمْنِ واليأسِ**)، أي: بين الخوف والرَّجاء، إذ في الأمن عن العقاب ظنُّ العجز عنه، ومخالفة النُّصوص النَّاطقة بالوعيد والعذاب الشَّديد للفجَّار والأشرار، كما هو مذهب المرجئة حيث قالوا: لا يضرُّ ذنب مع الإيمان، ولا يدخلُ أحدٌ من المؤمنين النَّار.

وكذا في اليأس عن رحمة الله ظنُّ العجز عن العفو، ومخالفةُ النُّصوص النَّاطقة

بالوعد والشَّفاعة والعفو للمؤمنين، كما هو مذهب الخوارج والمعتزلة حيث قالوا: لا ينفع الإيمان بدون الأعمال، فلو مات صاحب الكبيرة بلا توبة يُخلَّد في النَّار.

وكلا المذهبين مخالفٌ للكتاب والسُّنَّة: أمَّا الأمن فقال الله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وأمَّا اليأس فقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] والسُّنن فيه كثيرة.



الخاتمة

قوله: (**فهذا**)، أي: جميع ما ذكرنا من أوَّل الكتاب إلى ها هنا، (**دِيْنُناواعتقادُنا ظاهراً وباطِناً**)، لأنَّه قد شهدت على صِحَّة ما ذكرنا الأدلَّةُ المنقولة والبراهينُ المعقولة، فيجب أن نعتقده ظاهراً وباطناً؛ لأنَّ المخالفة بين الظَّاهر والباطن من أوصاف المنافقين، وهم في الدَّرك الأسفل من النَّار.

قوله: (**ونحنُ بُرآءُ إلى اللهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خالَفَ الذي ذَكَرْناهُ وبيَّنَّاهُ، ونَسْأَلُ اللهَ تعالى أنْ يُثَبِّتَنا على الإيمانِ، ويَخْتِمَ لنا بهِ، ويَعْصِمَنا منَ الأهواءِ المُختلِفة، والآراءِ المُتفرِّقةِ، والمذاهبِ الرَّديَّةِ، مثل المُشَبِّهةِ والجَهْمِيَّةِ والقَدَريَّةِ والجبريَّةِ، وغيرِهِمْ منَ الذينَ خالفوا الجماعةَ وحَالفوا الضَّلالةَ، ونَحْنُ بُرَاءُ مِنْهُم، وهُمْ عِنْدنا ضُلاَّلٌ وأرديِاءُ**).

إنَّما قال: «نحن بُرآءُ إلى الله مِنْ كلِّ مَنْ خالف الذي ذكرناه»، لأنَّ ما ذكره من أصول الدِّين من أوَّل الكتاب إلى آخره، هو مذهب أهلِ السُّنَّةِ والجماعة من الصَّحابة والتَّابعين، ثابتٌ بالمنقول والمعقول، وهو الطَّريق الذي كان عليه النَّبيُّ عليه السَّلام وأصحابُهُ، فيكون المخالفُ على مذهب أهل الهوى والبدعة، فوجب التَّبرِّي منه.

وإنَّما سأل الثَّبات على دين الإسلام؛ لأنَّه من أهمِّ أمور الدِّين والدُّنيا، وهو دأبُ الأنبياء والأولياء، والاعتبارُ بحسن الخاتمة فلا جرم طلب الختم على الإيمان لينال الفوز والنَّجاة والدَّرجات.

وإنَّما طلب العصمة من الأهواء المختلفة؛ لأنَّ أهل الأهواء خالفوا الأدلَّة الظَّاهرة، والبراهين الباهرة الشَّرعيَّة والعقليَّة، وتعلَّقوا بأوهام وشبهات لا تصلح دليلاً بهوى أنفسهم وميلهم إلى الباطل، فوجب التَّبرِّي ممَّا يوجب عداوة الحقِّ، ألا ترى إلى قول ابن عمر حين قال له السَّائل: إنَّ عندنا أقواماً لا يُثبتون القدر. فقال: أبلغوهم أنِّي بريءٌ منهم[1].

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان .. إلخ (٨).

ثمَّ فسَّر المذاهب الرَّديَّة والآراءَ المتفرِّقة بقوله: مثل المشبِّهة والجهميَّة والقدريَّة والجبريَّة وغيرهم، كأنواع الشِّيعة والكرَّاميَّة والخوارج والمُرجئة وأمثالهم.

إنَّما بدأ بالمشبِّهة؛ لأنَّ عقيدتهم أفسد العقائد، لاجتماعها على تجسيم الصَّانع القدير، وتشبيههم إيَّاه بالبشر. قال الإمام فخر الدِّين رحمه الله: المجسِّمُ قطُّ ما عَبَدَ اللهَ؛ لأنَّه يعبد ما تصوَّره في وهمه من الصُّورة، واللهُ منزَّه عن ذلك.

ثمَّ ثنَّى بالجهميَّة لِخُبث عقائدهم المشتملة على تعطيل الصَّانع عزَّ اسمُه، ونفيهم بقاءَ الجنَّة وأهلها، وبقاء النَّار وأهلها، وكونهم فيهما خالدين.

ثمَّ بالقدريَّة لنفيهم عن الله صفات الذَّات والأفعال حقيقة.

ثمَّ قال: «نحن بُرآءُ منهم، وهم عندنا ضُلاَّل وأردياء» لخلافهم الحجج الظَّاهرة، والآيات الباهرة، والأخبار المتواترة.

وليكن هذا آخر الكتاب.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه أجمعين.

والله الموفق للصَّواب، وإليه المرجع والمآب.



المحتويات

